حمزة مصطفى المصطفى

المجال العام الافتراضي في الثورة السورية

الخصائص - الاتجاهات - آليات صنع الرأي العام



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

السياسات ودراسة للأبحاث العربي المركز إعداد - النشر أثناء الفهرسة
مصطفى حمزة ،المصطفى2
آليات - الاتجاهات - الخصائص :السورية الثورة في الافتراضي العام المجال
.المصطفى مصطفى حمزة / العام الرأي صنع
.سم 22 ص؛ 206
ببليوغرافية على يشتمل
ISBN "Paper version": 978-9953-0-2367-0
ISBN "Digital version": 978-1-78192-612-3
وسائل 3. .سورية - العام الرأي 2. .العام الرأي - 2011 ،السورية الثورة 1.
- الإعلام وسائل 4. .العام الرأي - سورية - السياسية الجوانب - الإعلام
.سورية - الاحتجاج حركات 5. .العام الرأي - سورية - الاجتماعية الجوانب
.العنوان أ.
303.3879275691

بالإنكليزية العنوان
Virtual Public Sphere of the Syrian Revolution:
Characteristics - Trends - Mechanisms of Shaping Public Opinion
by Hamzah Mustafa Al-Mustafa

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



66 منطقة - 826 :رقم شارع
قطر - الدوحة - 10277 :ب.ص ،الدفنة - الدبلوماسية المنطقة
00974 - 44831651 :فاكس 00974 - 44199777 :هاتف
174 الصيفي بناية - تقلا سليم شارع - شهاب فؤاد الجنرال جادة

الفهرس

قائمـة الأشكال

تمهيد

انطلقت الثورة السوريّة متأثرة بنجاح الثورات العربية التي سبقتها، وبخاصة في تونس ومصر. وفي سياق التحولات التاريخية الحاصلة في الوطن العربي، صب فريق الباحثين في المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسيات، جلّ اهتماماتهم البحثية على دراسة هذه التحولات بمنطق أكاديميّ يعتمد الأدوات التحليليّة وينتهج الموضوعية المنحازة إلى تطلعات الشعب العربي في دوله الوطنية بالحرية والديمقراطية والتحرر.

يشكل هذا العمل جزءًا من مشروع المركز العربيّ للأبحاث في دراسة الثورات العربية، وفرعًا من مشروعٍ متكاملٍ يتناول الثورة السوريّة بالتحليل والاستقراء وتوثيق اليوميات ورصد الاحتمالات المستقبليّة.

تعتبر وسائل التواصل الاجتماعيّ من الأدوات الرئيسية التي ساهمت في الحراك الثوري في الدول العربيّة، إلا أن تناولنا لها جاء في إطار مقاربة موضوعيّة لطبيعة الدور الذي أدته سلبًا أو إيجابًا، ومدى الأثر الذي أنتجته في السياق الاجتماعيّ. لذلك حاولنا أن نسلط الضوء على هذا الأثر بواقعيته وحقيقته بعيدًا عن المناخات الرغبويّة التي نشأت في الفكر الأكاديمي أو السياسي

الغربي، الذي حاول وصم نضال الشعوب العربيّة وتضحياتها من أجل الكرامة والحرية بالبعد التقني الذي أنتج الـ New Media على الرغم من أهمية هذا البعد.

ينطلق هذا العمل من الإضافة الأكاديميّة التي قدمها عزمي بشارة في كتابه الثورة التونسيّة المجيدة، حيث أفرد مساحة فيه تناولت بشكل معمق الطفرة الإعلاميّة التي سبقت الثورة، ودور وسائل التواصل الاجتماعيّة التي اكتسبت أهميتها ليس لأنها وسيلة «اتصال» فحسب، بل من كونها «مكانًا عامًا افتراضيًا» يتم فيه تبادل النقاشات في الشأن العام. كما يعتبر استكمالاً لما عرضه محمد جمال باروت في كتابه العقد الأخير في تاريخ سورية.. جدليّة الجمود والإصلاح، حول الكيانات الافتراضيّة التي ظهرت في الثورة السوريّة، التي ربطها بعملية الانفتاح الاقتصاديّ والنهج الملبرل بعد اعتماده كمحدد رئيسي في عملية التخطيط الاقتصاديّ. من هنا وجب الشكر لباروت على إشرافه الدائم والملاحظات المنهجية التي قدمها. والشكر موصول أيضًا للزميل هاني عواد، الذي أغنى بنقاشاته القسم النظري من الدراسة.

واجهت الدراسة مشاكل أكاديمية عديدة نتيجة اضطرارها إلى الاعتماد على التاريخ المباشر اليوميّ، وغياب الإحصاءات والبيانات العلميّة الموثقة، على اعتبار أن الأحداث ما تزال جارية وتفرض التفاعلات والنقاشات بشكل مستمر قيمًا ورموزًا سياسية تعكس التطورات المتجددة في مسار الثورة واتجاهاتها العامة، ما أدى إلى اختيار فترة زمنية يمكن قياس المؤشرات من خلالها. لكن يمكن القول إن المعطيات الكميّة والإحصاءات الواردة في الدراسة تعتبر كافية لاختبار الفرضيّة التي تطرحها الدراسة.

مقدمة

أدى الاستخدام الفعال لشبكات التواصل الاجتماعيّ في الثورات العربية، إلى دفع العديد من الباحثين الغربيين والعرب إلى ربطها بتقانات ثورة المعلومات التي أنتجت وسائل التواصل الاجتماعيّ، ونتج منها تشكل كيانات اجتماعيّة جديدة «تقنيّة» حاكت ما أطلق عليه هووارد رينغولد (Howard Rheingold) في كتابه عام 1994، المجتمع الافتراضي(The Virtual Community) [1] .

وصل هذا الربط إلى درجة الإفراط في تفسير نجاح الثورات عبر كثافة استخدامها لتلك الشبكات، ما ساهم في تكوين ما يمكن أن نصطلح على وصفه بـ «أسطورة الفيسبوك» العربيّة، التي تؤسطر حدود وظائف الفيسبوك الاتّصاليّة التفاعليّة والتشابكيّة اللامركزيّة، محوّلةً إياه من أداة اتصاليّة إلكترونيّة افتراضيّة وسيطة، إلى أداة «ثوريّة» تنطوي على قيمةٍ «تغييريّةٍ» في حدّ ذاتها.

وقد انطلق هؤلاء من زيادة تأثير شبكات التواصل الاجتماعيّ، والتي زاد حجم المنخرطين فيها بنسب قياسية نتيجة التطور التكنولوجيّ وقدرة شرائح مجتمعيّة كبيرة على الاستفادة من هذا التطور؛ فأضحت وسائل التواصل الاجتماعيّ تضم مئات الملايين عبر العالم وعشرات الملايين من الشباب العربيّ، حيث يذكر تقريرٌ صادرٌ عن كلية دبي للإدارة الحكوميّة أنَّ عدد الشباب المتابع المشترك في الفيسبوك عام 2011 قدر بـ 27 مليون مشترك [2] .

والتوصيف السابق الذي وجد قبولاً لدى علماء الاجتماع، يقوم على فكرة تتجلى في أن سهولة الاتصال أدت إلى إنتاج مجتمعات إلكترونيّة ذات وعيٍ واهتمامٍ مشتركَيْن. وكنتيجة لتيسر الاتصال في ما بينها، بدأت تشعر كأن تفاعلاتها التي تحصل افتراضيًا هي تفاعلات مجتمعٍ حقيقيٍ، لكن من دون الارتكان إلى أسس وقيم المجتمع التقليديّ القائمة على الولاء والهوية المشتركة والطبيعة الماديّة الملموسة [3] .

وعلى الرغم من أن التوصيف السابق قد يصح نظريًا، لكنه يبتعد إجرائيًا عن مناخ العديد من الثورات العربيّة كالثورة الليبيّة التي أخذت طابعًا مسلحًا منذ بدايتها، أو الثورة اليمنيّة التي حاكت العمل الميدانيّ وخرجت أدبياتها من رحم الساحات. وقد يلامس هذا التوصيف الأيام الأولى للثورتين التونسيّة والمصريّة، من خلال الدعوات إلى الاحتجاج ونقل الأخبار،

لكنه يفترق معها بالتأثير السياسيّ والتوجيهيّ الذي أنتجه ميدان التحرير، والذي غدا كيانًا مجتمعيًا ضمن المجتمع المصريّ الأوسع.

وعلى خلاف ما سبق، برزت خلال الثورة السوريّة معطيات أسهمت في زيادة تأثير المجتمع الافتراضيّ؛ فمصادرة السلطة للحيّز العام بشكله التقليديّ، ومنع النقاش والحراك السياسيّ فيه، أحال شباب الثورة إلى مغادرته والاستعاضة عنه بالحيّز العام الافتراضيّ لاستعادة المجال السياسيّ المختطف لدى الدكتاتورية. وهو الأمر الذي أفقد وسائل خطاب النظام التقليديّة فاعليتها، في ظل انفتاح السوق الإعلامية العربية (الفضائيات والصحف... إلخ) على الحيّز الجديد، وتناول المعاني والنقاشات المنتجة عبره.

وبالتالي يمكن القول إن الحيّز العام الافتراضيّ متمثلاً بوسائل الإعلام التفاعليّة (نيو ميديا)، قد تقدمت بوصفها مجالاً عامًا حقيقيًا نافيًا المجال السياسي القديم، وبفاعليّة شديدة قادرة على إنتاج حالة إجماع على قيمٍ ورموز سياسيةٍ معينة كما سيتبين لاحقًا.

انطلاقًا من ذلك يمكن بناء فرضية تحاول الدراسة مناقشتها وإثبات مدى صحتها من عدمه، وهي أن وسائل الإعلام [4] ، التي توجه الحيّز العام في سورية، اختطفت من قبل الحيّز العام الافتراضيّ، وبالتالي فإن الحيّز العام الافتراضيّ يشكل المورد الأساسي للتفاعلات والتغيرات في القيم والرموز السياسيّة التي تنتج ضمن المجتمع السوريّ.

وعليه تحاول الدراسة أن تفهم تأثير وسائل الاتصال الاجتماعيّ (Social Media)، في تكوين الكيانات التنظيميّة وقوننتها ضمن المجتمع الافتراضيّ «الإنترنت» وأثره في الواقع وسلوك الفاعلين، وقدرتها على إنتاج اتجاهاتٍ جديدةٍ ضمن الرأي العام السوريّ افتراضيًا وميدانيًا.

X Howard Rheingold, The Virtual Community Finding Connection in a Computerized World (Boston, MA: Addison-Wesley Longman Publishing Co., Inc., 1994), pp. 11-13.

X مرسي مشري، «شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية نظرة في الوظائف،» المستقبل العربي، السنة 34، العدد 395 (كانون الثاني/يناير 2012)، ص 149.

X بسيوني إبراهيم حمادة، دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام (القاهرة: مكتبة عالم الكتب، 2008)، ص 78 - 79.

X يقصد بالإعلام هنا، الوسائل الإعلامية التي تغطي الثورة السوريّة والتي استطاعت كسر احتكار الوسائل الإعلامية السلطوية أو القريبة منها، والتي أنتجت التفاعل على الأقل بين فريقين وموقفين من الثورة.

الفصل الأول: في نظريات الإعلام ومفهوم «المجال العام»

أولاً: في الاتصال والإعلام: العلاقة والوظائف

تذهب مدارس علم الإعلام في تحديد مفهومه وعلاقته بالاتصال إلى ديناميّة تفاعليّة تقوم بين المرسلين والمستقبلين في السياق الاجتماعي. وبحسب تعريف جيربنت في مؤلفه **وسائل ونظرية الاتصال والإعلام** ، يتضمن المفهوم السابق عددًا من الافتراضات عن طبيعة الاتصال نفسها، منها أن تكون ديناميّة وليست ثابتة في طبيعتها، وأن تضع في الحسبان جميع المحددات المتعقلة بالفرد والجماعة ومن جوانب متعددة. وبالتالي فإن العمليّة الاتّصاليّة هي: **أولاً** ، تمثل نظامًا للسلوك بين طرفين: مرسل ومستقبل، وتستهدف إرسال المعلومة للحصول على إجابة على شكل سلوك ارتداديّ تفاعليّ؛ **ثانيًا** ، تستهدف المشاركة في فكرة أو اتجاه متفق عليه؛ **ثالثًا** ، هي عملية تفاعلٍ اجتماعيٍ لرسم صور جديدة وبناء معانٍ داخل إطار النسق الاجتماعي الذي يحدث فيه التفاعل [5] .

تهدف العملية الاتّصاليّة بمضمونها إلى توجيه وكسب الاتجاهات الجديدة التي تنتج من الرأي العام وتبديل الاتجاهات القديمة، وبخاصة في ظل تكرُسها نتيجة سيرورة تدفق المعلومات من خلال السياسات الإعلاميّة، التي ترتبط بمجموعة من الوظائف السياسيّة والاجتماعيّة والفكريّة، يعمل الطرف المرسل على إدامتها في المجتمع بما يتوافق مع طبيعة النظام السياسيّ والاجتماعيّ القائم أو المعمول به [6] .

وفق المنهج التعدديّ للوسائل الاتّصاليّة، لم تعد علاقة الإعلام بالرأي العام تقتصر على المفهوم المحدود الذي يحدده الإطار الأكاديميّ المدرسيّ بأنه «الأسلوب المنظم للدعاية أو ترويج الأفكار في وسط مهيأ لاستقبال السيولة الفكريّة التي تتحكم في الرأي العام وتمسك به» [7] ، ويرتكز على القاعدتين الأساسيتين: «المعلومة والتوصيل»؛ بل أضحى الإعلام مفهومًا متشعبًا بحسب مصادر إنتاجه وآلية تفاعل الكيانات المجتمعيّة القادرة على التأثير فيه. إنّ وسائل الاتصال الجديدة بخصائصها غير التقليديّة هدمت الأساس الذي أُنشئ عليه المفهوم التقليديّ لوسائل الاتصال الجماهيريّة المرتكز على قدرتها المركزيّة على إنتاج المعلومات والأخبار ونشرها، إذ لم يعد منتج وسائل الاتصال الجديدة ينتقل عبر مركزٍ واحدٍ للإنتاج فحسب، بل من

خلال مراكز متعددة. ولم يعد يرسل هذا المنتج إلى جمهور واسع غير متجانس، إنما إلى عدد من الجماهير صغيرة الحجم متجانسة في الأفكار والتوجه.

أما القيمة المضافة الكبرى التي قدمتها وسائل الاتصال الجديدة، فتتجلى في الجمع بين خصائص الوسائل الصحافيّة والإذاعية والتلفزيونية، والتفاعل الاتصالي الذي يتميز بقدرة المتلقي على التأثير؛ وبالتالي يمكنه أن يمارس دورًا كبيرًا في تحديد مضمون الرسالة **الإعلاميّة** [8] . أي أن الشبكات الاجتماعية الرقمية جمعت بين جانبين هما الجانب الاجتماعيّ - المجتمعيّ، والجانب التقاني، وأضحت الشبكات الاجتماعيّة «مجموعة هويات اجتماعية ينشئها أفراد أو منظمات لديهم روابط نتيجة التفاعل الاجتماعيّ بينهم، وتمثل هيكلاً أو شكلاً ديناميًّا لجماعة اجتماعية» [9] .

من هنا فإن الثورة التقانية وانتشار الإنترنت، قلصا من القدرة على توجيه الإعلام ومن قدرة الضخ الماليّ (جماعيًّا أو فرديًّا) على احتكار المعلومة وتكييفها بما يتلاءم وطبيعة الرسالة الإعلاميّة، وهو ما جعل عددًا من علماء الاجتماع يذهب إلى عدّ الإنترنت مجتمعًا يملك ثقافة ذات خصائص مميزة.

وعلى الرغم من أن الطرح السابق اصطدم بماهيّة الميزات الماديّة والمعنويّة التي يوفرها هذا المجتمع لأفراده فقد تم تجاوز هذه الإشكاليّة عندما نُظر إلى الشبكة العنكبوتيّة بوصفها بنية فوقيّة مجتمعيّة توفر ثقافة خاصة «إراديّة - ذاتويّة»، تعتمد على التفاعل ضمن كيانات اجتماعيّة متعددة افتراضيّة يتم تواصل وتحاور الناس في إطارها لتؤلف بمجملها الكيان الاجتماعيّ الافتراضيّ الذي هو «الإنترنت» [10] ، وهذه الكيانات تتوافر فيها ميزات تساعد على الاندماج الثقافيّ أبرزها [11] :

- ضمان حرية المناقشة والتعبير لجميع أعضائها.
- قدرتها الدائمة وانفتاحها على زيادة الأعضاء الجدد.
- توافر الشعور بالانتماء إلى ثقافة هذه الكيانات، كون عملية الانضمام إلى هذا المجتمعات تمت بالإرادة الحرة للعضو.

X جمال محمد أبو شنب، السياسات الإعلامية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2010)، ص 15 - 17.

X المصدر نفسه، ص 21.

X جمال محمد أبو شنب، الإعلام الدولي والعولمة (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2010)، ص 24.

X بسيوني إبراهيم حمادة، دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام (القاهرة: مكتبة عالم الكتب، 2008)، ص 97.

X مرسي مشري، «شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية نظرة في الوظائف،» المستقبل العربي، السنة 34، العدد 395 (كانون الثاني/يناير 2012)، ص 159.

X للاطلاع على الزيادة العددية في استخدام الإنترنت في العالم العربي، انظر الملحق الرقم (1) في هذا الكتاب.

X حمادة، المصدر نفسه، ص 164 - 166.

ثانيًا: الحيّز العام في نظريات الإعلام

ليست فكرة الحيز العام حداثيّة محضة، بل تجذرت في النقاشات الفلسفيّة منذ عهد الإغريق، وبخاصة تلك المتعلقة بالدولة والفضاء خارجها؛ فمثلاً لا نجد لدى أرسطو تمييزاً بين حيزٍ عامٍ سياسيٍ تمثله الدولة، والحيز العام. ويرى أرسطو أن «الحيز العام الوحيد هو الدولة/المجتمع أو المجتمع/السياسة» [12] ؛ أي أننا لا نجد تمايزاً بين الدولة بمفهومها الحديث والمجتمع. وبالتالي فإن مفهوم الحيز العام عند أرسطو هو مفهوم جمعي لا يمايز بين التفاعلات المجتمعيّة من جهة، وتلك المؤسسية التي تمثّل الدولة من جهة أخرى. كما أن نظرته إلى الحيز العام تتطابق مع رؤيته للحيز الخاص، إذ لا يرى أرسطو أن العائلة والمنزل حيز خاص، بل يرى أن العائلة هي المركب الأصغر من مركبات الدولة ممثلة بسيدها أو رب العائلة [13] .

بعد ذلك بدأت عملية تطور تاريخيّة تفصل بين المجتمع والدولة وبين المجتمع والعائلة، وقد تقونن هذا الفصل منذ القانون الروماني. وبدأ الحيز العام بعدها يأخذ شكله كما في مفاهيم الحداثة حين غدا لا يتطابق مع مفهوم الدولة فحسب. وانطلاقًا من هذا يعرّف عزمي بشارة الحيز العام في الحداثة في كتابه **المجتمع المدني** ، أنه «فضاء اجتماعي - سياسي، قانوني - ثقافي يتسع أو يضيق، وقد يكون له اهتمام بما يجري داخل العائلة وقد يكون له اهتمام بما يجري خارج الدولة» [14] .

أما في ما يتعلق بالعلاقة بين المجال العام والإعلام، فقد بدأ اهتمام علماء الاجتماع بنظريات الإعلام وتأثير وسائل الاتصال سوسيولوجيًا منذ خمسينيّات القرن المنصرم. ويعود إلى كلٍ من هارولد إينس (Harold Innis) وهربرت مارشال ماكلوهن (McLuhan Marshall Herbert)، الفضل في فتح المجال أمام «التنظير» لأنشطة الاتصال ودورها سوسيولوجيًا، حيث يجد إينس «أن طبيعة وسائل الاتصال تترك آثارًا قويّةً في تنظيم المجتمع» [15] .

وقد قدم إينس دراسة عن تأثير وسائل الاتصال في ما أَطلق عليه «الحيّز الاجتماعي». وخلص إلى نتيجة مفادها أن تأثير وسائل الاتصال استمر على نحو محدودٍ «تفاعليًا» منذ آلاف السنين (الكتابات الهيروغليفيّة) في حيّز اجتماعيّ واسع، وبالتالي «فإن المجتمعات التي تقتصر على هذا النوع

فقط من أوجه التواصل تظل محدودة الاتساع والانتشار». وبحسب إينس، فإن القيمة المضافة التي أنتجتها وسائل الاتصال تتجلى في كونها حلقة وصل ضعيفة بين بيئات اجتماعية متباعدة بعضها من بعض.

أما ماكلوهن، فقد انطلق من أفكار إينس، وعمل على تطويرها في دراسته «وسائل الاتصال في المجتمعات الصناعيّة»، وما نتج منها من منظوماتٍ إلكترونية سهلة الاستخدام. وعلى عكس النتائج التي توصل إليها إينس، أطلق ماكلوهن أول مرةٍ مصطلح «القرية الكونيّة» استنادًا إلى دور التلفاز، الذي مكن البشر في جميع أرجاء العالم من مشاهدة الأحداث العالميّة والتأثر بها على نحو فوريّ، ليس في القضايا الكبرى فحسب، وإنما في الأمور التفصيليّة [16] . يصح ذلك إجرائيًا حتى عصرنا هذا، على الرغم من الطفرة التقانية وشيوع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى الرغم من أهميّة الأفكار التي قدمتها هذه النظريات، فهي ركزت أساسًا على فاعليّة «وسيلة التواصل»، ولم تعطِ أهمية لدراسة الوسط الذي يقيس فاعليتها. وبالتالي تعدّ هذه النظريات

بمنزلة أبجديات الإعلام والاتصال لكون نتائجها وتعميماتها يمكن النظر إلى أهميتها في إطار المرحلة التاريخيّة التي تطورت فيها الوسيلة، إذ لا يمكن الارتكان إلى دراسة حالة الكتابات الهيروغليفية كما عند إينس، أو التلفاز كما عند ماكلوهن والاستناد إلى هذه النتائج بعلميّة في ظل التطور السريع والمتواصل للوسيلة الاتّصاليّة ودورها التفاعليّ.

ضمن هذا الإطار ظهرت نظرية أكثر تماسكًا ضمن نظريات الإعلام، تبلورت في ما أنتجه عالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) ضمن إطار مدرسة فرانكفورت (النقدية)، وأطلق عليها اسم «المجال العام» عام 1989.

يحلل هابرماس طريقة تطور وسائل الاتصال منذ أوائل القرن الثامن عشر حتى عصرنا الراهن. لكنه يلحظ أن هذا التطور يمثّل متغيّرًا تابعًا يرتبط بمتغيّر مستقل يرتبط بدوره بالحيّز الذي تدور فيه النقاشات وتتكوّن المواقف والاتجاهات التي تجسد اهتمامات الناس وهمومهم وطموحهم وتأثرهم بالوسيلة الاتّصاليّة، وهذا الحيّز يسميه «المجال العام». يعرّف هابرماس الحيّز العام (المجال) بأنه «ظاهرة اجتماعيّة أوليّة شأنها شأن الفعل والفاعل، والجمعية والجماعة»، ولكنها «ظاهرة تستعصي على المفاهيم التقليديّة للنظام الاجتماعي التقليديّ» [17] . انطلاقًا من هذا التعريف فإن المجال العام لا يمكن فهمه كمؤسسة أو كمنظمة فحسب، بل يمكن وصفه

بالإطار المفتوح المستند إلى شبكة تواصل تؤمّن تبادل المعلومات ووجهات النظر والمواقف حول موضوعات محددة. وبالتالي فإن فكرة المجال العام هي تحفيزية للفعل السياسي، وهي وسيلة تصحيحية للانحرافات والفساد في المؤسسات، وترسيخ الممارسات الديمقراطية خارج المجال العام الذي تنشئه السلطة [18] .

بناء على ما سبق، يمكن أن نصل إلى تعريفٍ مبسّطٍ للمجال العام بحسب ما يطرحه هابرماس وهو «التقاء الناس في منتديات شبه مفتوحة للمناقشات العامة».

إضافة إلى هذا الفعل التفاعلي الجمعي الشامل، رأى هابرماس أنّ المجال العام شهد انحطاطًا في الديمقراطيات الغربية، ذلك بأن مناقشة القضايا السياسية انحصرت في إطار البرلمانات وفي وسائل الإعلام التقليدية، وبالتالي فإن المصالح السياسية الحزبية والاقتصادية هيمنت على المصلحة العامة، وغدا الرأي العام بحسب رأيه حصيلة عملية الاستمالة من قبل القوى السياسية عبر الحملات الدعائية [19] .

وإذا ما انطلقنا من التعريفات السابقة لفكرة المجال العام، نجد في سورية ما يدلل عليها؛ فقد احتلت السلطة المجال العام من خلال مؤسساتها الحزبيّة والمنظمية والنقابيّة التي أحكمت إغلاقها وتقنينها على نحو يمنع تبادل الآراء والمواقف والاتجاهات. أما المنتديات الفكريّة للمهتمين بالشأن العام، فقد كانت تُعقد في الإطار الضيق المحدود، الذي لا يسمح بتناقل الأفكار وانتقالها إلى المجتمع السوري خارج القنوات التقليدية، نتيجة عدم وجود وسائل اتصال راغبة في نقل هذه النقاشات. وبالتالي كان الإطار المؤسسيّ السلطويّ يقوم على اختراق المجتمع والتحكم به بواسطة أذرع السلطة الحزبيّة والمنظميّة والنقابيّة وما شاكلها على المستويات كافة.

وعليه فإن بحثنا عن حيّز عام يمكن أن يتم فيه تبادل الآراء والمواقف تفاعليًا يمكن إيجاده أساسًا متبلورًا في النقاشات العامة التي أرست رموزها وسائل الإعلام العربيّة والعالميّة. استُقيت هذه الأدبيات والرموز من النقاشات التي تم التفاعل معها في وسائل التواصل الاجتماعية، التي رفعت عنها السلطات الأمنيّة - السياسيّة الحجب في 8 شباط/فبراير 2011، وبالتالي أنتجت حيّزًا عامًا خارج سلطتها بإرادتها. ونتيجة غياب مثل هذا الحيّز ميدانيًا، نجد أن إقبالاً كبيرًا للمهتمين بالشأن العام تركز على هذا الحيّز في محاولة لإنتاج النقاشات السياسيّة والمجتمعيّة. وما ساهم أيضًا في حفز هذا الحيّز، هو نضوج مرحلة جديدة في سورية بعد انطلاق الثورات العربية

تختلف كليًا عن مرحلة «الانفتاح» الجزئي والمضبوط سلطويًا، الذي سمحت به ضمن وسائل الإعلام التقليدية لانتقاد سياسات اجتماعية واقتصادية في الإطار المحدود.

يمكن النظر إلى هذه المعطيات في إطار السلوك الجمعي المتوقع للأفراد مع بداية أزمة سياسية ما، إذ يتصرف الأفراد باغتراب عن النظام السياسيّ، وعندما تتعمق الأزمة يتحول

الاغتراب إلى تيارات سياسيّة مؤيدة للتغيير، وفي غياب مرجعية فض الخلافات سياسيًا بين دعاة التغيير ودعاة الحفاظ على الوضع القائم، تبدأ تصورات جديدة تظهر في المجتمع السياسي خارج المؤسسات السياسيّة القائمة، التي لم تعد قادرة على مواجهة المشكلات والقضايا المتولدة عن البنى السياسية [20] ، وتبدأ عملية البحث عن أطر سياسية خارج البنى السياسية التقليديّة.

ويمكن عدّ واقع الحيّز العام الافتراضي على الإنترنت [21] مجردَ انعكاس للوجود الواقعي وإعادة إنتاج له، ولا يقدم حيّزًا عامًا بديلًا من الحيّز العام الواقعي.

لكن الواقع بحسب جان بودريار (Baudrillard Jean)، عندما ينتقل بفعل وسائل الاتصال يصبح صورة للواقع، وبالتالي فإن الإعلام يقدم صورة عن صورة الواقع الموجود. وعليه يمكن للإعلام هنا أن يكون منتجًا لـ «المعنى» بحسب الفرضية الأولى التي يقدمها بودريار في كتابه **المصطنع والاصطناع** ، من خلال ما يطلق عليه «عامل زيادة الفاعليّة». والمعنى بحسب بودريار هو قيمة، تُعرف [22] وفق نظرية المدخلات والمخرجات لديفيد إيستون في كتابه **النظم السياسيّة المقارنة** ، بأنها تمثّل أحد مرتكزات تفاعل النسق الاجتماعي والسياسي.

من هنا يمكن التوقف عند مصطلح «الاصطناع» الذي يقوم به الإعلام بوصفه عملية «إنتاج القيم» أو ما يسميه بودريار ذاته «انبجاس المعنى في الميديا»، القائم على عملية إعادة إنتاجه على مستوى القاعدة، وهي عملية يسميها «أيديولوجيا حرية الكلام» [23] .

هذه الأيديولوجيا نجد تطبيقها في الميديا الجديدة الذي نشأت افتراضيًا في وسائل التواصل الاجتماعي؛ فالمتتبع للثورة السوريّة منذ انطلاقها، يجد أنها أنتجت عددًا من القيم والرموز السياسيّة والاجتماعيّة، التي أحدثت تغييرًا كبيرًا ضمن الرأي العام المحتج لجهة قضايا وطنية، كالتدخل العسكري الخارجي ورموز سياديّة كاعتماد علم الاستقلال وغيرها من رموز وأدبيات

الخطاب السياسيّ. وهذا التغير مرده فرط وتطور هذه الوسائل التي تساعد على التفاعل في الإطار الجماهيريّ، والتي تنتج التغير بسرعة وفق النتيجة التي توصل إليها جون تومسون لدى دراسته المجال العام عند هابرماس، إذا رأى أن وسائل الإعلام الجماهيريّة «تغير التوازن بين ما هو عام وما هو خاص في حياتنا»، وأن المجال العام لا يمكن أن يضيق، بل يتزايد بصورة أكبر مما كان عليه نتيجة الحداثة والتقنيّة الرقمية التي تفضي إلى تزايد المناقشات والمساجلات حول القضايا العامة [24] .

X عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، ط 6 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 56.

X المصدر نفسه، ص 56.

X المصدر نفسه.

X أنتوني غدنز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، بمساعدة كارين بيردسال؛ ترجمة وتقديم فايز الصُيّاغ، علوم إنسانية واجتماعية، ط 4 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 510.

X المصدر نفسه، ص 510 - 511.

Contributions :Norms and Facts Between ,Habermas Jürgen X in Studies ,Democracy and Law of Theory Discourse a to MIT :MA ,Cambridge) Thought Social German Contemporary .360 .p ,(1996 ,Press

X هاني عواد، دراسة في تفاعل الشباب الفلسطيني مع الحيّز الافتراضي (رام الله: الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب، 2010)، ص 14.

X غدنز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ص 512.

X عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 43.

X الحيّز العام الوحيد خارج تحكم السلطة.

X لا يمكن النظر إلى القيمة في المدلول اللفظي الإيجابي، وإنما القيمة تحمل مدلولات بحسب طريقة إنتاجها اجتماعيًا.

X جان بودريار، المصطنع والاصطناع، ترجمة جوزيف عبد الله؛ مراجعة سعود المولى، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)،

X غدنز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ص 516 - 517.

ثالثًا: المجال العام الافتراضي في سورية (وسائل التواصل الاجتماعي)

يحسب للأنظمة التسلطيّة المتلبْرلة، اتجاهها المشترك العام إلى ترسيخ ثقافة التقانة الحديثة، وتطوير وسائل الاتصال، كأحد العوامل الاجتماعيّة التي قدّمتها في إطار ما أطلق عليه اسم «الإصلاح والتحديث» الذي صُكّ أول ما تمّ صكّه في سوريّة عام 2002، ثم أعادت أيديولوجيا الحزب الوطني المسيطر في مصر إنتاجه، وضخّه في المعجم التداولي المصريّ. ولا يختلف نهج النظام السياسيّ في سورية في هذا المجال عن السياسات المتبعة في البلدان العربية التي نشأت فيها الثورات؛ فقد بدأ العمل على نشر المعلوماتيّة بداية التسعينيّات من خلال ما أطلق عليه «البرنامج الوطنيّ لنشر المعلوماتية»، الذي كان المدخل التقنيّ للرئيس الحالي بشار الأسد، إلى الشأن العام في سورية من خلال إشرافه المباشر على هذا البرنامج. وقد عمد بعد توليه الحكم في سورية عام 2000، إلى إدماجه في التعليم الأساسي، وكنتيجة للانفتاح الاقتصادي الذي نهجه الرئيس بشار الأسد، زاد الطلب على التقانة الحديثة بعدما أضحت جزءًا رئيسيًا من عمل القطاع الخاص في المجال الخدمي. ثم ما لبثت هذه التقانة أن تكرست كإحدى أبرز الحاجات اليومية في إطار النهم الاستهلاكيّ السوريّ للتقانة الحديثة، التي حرم منها في عقود سابقة. وعلى الرغم من أن عدد مشتركي الإنترنت في سورية وفقًا للتقارير الرسميّة، لا يزال محدودًا جدًا أي دون الواحد في المئة من إجمالي عدد السكان، فإن انتشار مقاهي الإنترنت، إضافة إلى استخدام الحزمة العريضة (DSL)، إلى خدمات الجيل الثالث من الهاتف الخلوي، ساهمت جميعها في زيادة الشريحة المستخدمة للشبكة العنكبوتية إلى عدد يقدر بنحو 3.4 مليون مشترك [25] .

وبالتالي كانت درجة تأثير المجتمع الافتراضيّ مرتبطةً عمومًا بالسياسات الحكوميّة في مجال الاتّصالات، والقيود السياسيّة المفروضة. وهذا يخص وسائل التواصل الاجتماعيّ، وبخاصة الفيسبوك (Facebook)؛ فبعد رفع الحجب المفروض عليه من قبل السلطات في 8 شباط/فبراير 2011 [26] ، ارتفع عدد مستخدميه خلال أسبوعين من تاريخ رفع الحجب إلى 400 ألف مستخدم [27] ، ليحل في المرتبة الثانية على قائمة أكثر المواقع زيارة في سورية بعد محرك البحث «غوغل» [28] .

وبنظرة سوسيولوجية، نجد أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يكثر عادةً في أوساط الشباب الذي كان المستهلك الأكبر بالدرجة الأولى لطفرة التقانة الحديثة، بحكم إدماج مادة المعلوماتية في المناهج المدرسية، وشيوع اقتناء جهاز الكومبيوتر واستخدامه، إضافة إلى الفئات الوسطى في المجتمع التي تكيفت مع هذه التقنيات وظيفيًا، التي غدت جزءًا من تفاعلات هذه الفئات ضمن نمط الاستهلاك الإلكتروني الحديث الشائع من جهة، ومن جهة أخرى فإن وسائل التواصل الاجتماعي تتطلب تلقائيًا ارتباطًا وشيكًا دائمًا بالشبكة العنكبوتية. وبالتالي تتطلب القدرة على دفع مستحقات الولوج إلى هذه الشبكة، وهو ما يجعل الفئات الوسطى في مقدمة المتفاعلين افتراضيًا معها، وبخاصة في ظل مؤشرات التضخم وتبدل نمط الاستهلاك في سورية وزيادة الأسعار على المواد الغذائيّة والتموينيّة، ما يجعل فئة الكادحين، إما ذات تفاعل محدود مع الشبكة الإلكترونيّة وإما راكنة إلى المعطيات التي يقدمها جانب المجتمع الافتراضي الأوسع المتمثل بالقنوات الإعلامية التقليدية (تلفاز، صحافة). وهو ما سيتبين معنا لاحقًا في طريقة التفاعل بين المجال العام الذي أنتجته وسائل التواصل الاجتماعي، والقنوات الإعلاميّة التي تعدّ الفاعل الرئيسي في الحيّز العام الواقعيّ.

وبالتالي يمكن القول إن زيادة الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي سببها الرئيسي احتكار الدولة للإعلام من جهة، وعملية التنمية التي تؤدي إلى توفير المستلزمات التقنيّة من حواسيب وغيرها وانتشارها على نحو يسهل عملية التواصل الاجتماعيّ افتراضيًا عبر الإنترنت من جهة ثانية [29] .

وقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي بصورة أو بأخرى في إنتاج واقع كسر حاجز التعتيم أو فقدان المعلومة المحتكرة، إذ أضحى من غير الممكن تطويق الحدث بمنع المراسلين أو الصحافيين من تقصي المعلومات في مدينة أو قرية ما، وبرز المواطن المراسل الناقل للحدث بأدواته البسيطة التي قد تقتصر على هاتف محمول من الجيل الثالث أو الرابع، وإرسالها عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي مثّلت مجالاً عامًا قادرًا على توصيله إلى وسائل الإعلام التقليديّة المتابعة التي أخذت على عاتقها إراديًا أو نتيجة افتقاد هامش حركتها في مصدر الحدث، تعميمه ونشره. وبغض النظر عن مدى صدقية الرسالة السياسيّة واقترابها أو ابتعادها من الحقيقة، ففي حالة الخبر، يمكن القول إنه ينشر بتصرف مع تعليق نقدي من دون الالتزام بقواعد التحرير ومحدداتها في الصحافة الرسمية [30] .

سنلاحظ أيضًا كيف أن الثقافة المرجعيّة لشرائح من شباب الفئات

الوسطى الراغبة في إنتاج التغيير في النظام السياسي، قد تغيرت بفعل العولمة، التي دفعتها إلى التفلت من احتكار الإعلام الموجه الرسمي والخاص، وكيف أن الشباب الأكثر تأثرًا بالعولمة هم من صنعوا الخطاب السياسي للحراك الثوري، لكن من دون أن يكون الرافعة الأساسية لهذا الحراك، وهو ما سيتقاطع مع المعطيات ذاتها التي تجلت خلال الثورتين المصرية والتونسية [31] .

بيد أنه في الحالة السورية، على خلاف الثورات الأخرى، برز دور مهم لشريحة المهاجرين والمغتربيّن السوريّين في الثورة، لكون تواصلهم الأكبر في مسار الثورة ومواقفهم ونقاشاتهم فيها، كانت تتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي كسرت اغترابهم الاجتماعي وعزوفهم عن متابعة الشأن العام بسبب ابتعادهم الجغرافيّ وجمود الحياة السياسيّة في سورية. وإذا ما أغفلنا عدد المهاجرين السوريّين الذين بلغ عددهم 2.023 مليون نسمة حتى نهاية عام 2007 مع الذين ينحدرون منهم بمعدل زيادة سنوية تبلغ 2.5 في المئة، نجد ما يقارب المليون سوري يمثلون العمالة السورية في دول الخليج العربيّ و450 ألفًا يمثلون العمال السوريّين في لبنان وبدرجة أدنى في الأردن [32] . يضاف إليهم المغتربون في دول أوروبا وأميركا الذين هم على تواصل دائم مع الموطن الأصلي، إضافة إلى المبعدين السياسيّين وعائلاتهم. وهكذا يكون عدد المغتربين السوريين التقريبي من دون المهاجرين نحو 3 ملايين نسمة بالحد الأدنى المضبوط، أي ما يقارب 13.7 في المئة من عدد سكان سورية، الذين تسمح لهم ظروفهم وطبيعة إقامتهم بالولوج بكثافة ضمن الفضاء الافتراضي نتيجة افتقاد الواقع المعيش، الأمر الذي ساهم في إنشاء كيانات افتراضيّة بمبادراتهم، غدت خلال الثورة مصدرًا للقيم والرموز السياسيّة ومصدرًا للأخبار بطريقة التفاعل من الداخل. وبالتالي فإن ميولهم السياسيّة وارتباطاتهم وعقائدهم، وجدت طريقها إلى الداخل عبر هذه الصفحات التي سيتناولها البحث وأبرزها صفحة الثورة السوريّة.

كما ستتناول الدراسة في نوع من مقاربة «مجهريّة» في **الفصل الثاني** ، أبرز الفاعلين في المجال العام الافتراضيّ، وتقسمهم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

الصفحات التعبيريّة «الكاشفة » : وستقوم بدراسة ثلاث حالات هي: صفحة الثورة السوريّة ضد بشار الأسد 2011، وشبكة شام، وأوغاريت نيوز.

الصفحات الدينيّة : وهي مكمل وناشر للخطاب الديني المسيّس، وبخاصة الخطاب الذي يحمل في طياته الرموز السلفية الشعبويّة مثل العرعور.

التنظيمات الثوريّة الافتراضيّة - الميدانيّة : وستتطرق الدراسة إلى تجربة «اتحاد تنسيقيّات الثورة السوريّة»، و«الهيئة العامة للثورة السوريّة».

أما المنهج الذي ستعتمده الدراسة فيرتكز على «تحليل المضمون» مع مدخل التاريخ المباشر، الذي يمكّن من منهجة المتابعة الدائمة، من خلال الوقوف عند مفاصل رئيسية حكمت التفاعل في المجال العام الافتراضي خلال فترة زمنية تمتد من 15 آذار/مارس 2011 حتى 30 كانون الثاني/يناير 2012.

X محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية.. جدلية الجمود والإصلاح (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2012).

X «سورية: رفع الحجاب عن الفيسبوك دون إعلان رسمي،» بي بي سي العربية، 9/2/2011،
<http://www.bbc.co.uk/.../110209_syria_facebook_.shtml>

X باروت، المصدر نفسه.

X طالت عمليّة تحرير شبكة الإنترنت من الرقابة السوريّة موقعين من دون غيرهما الفيسبوك (Facebook) ويوتيوب (YouTube)، بينما بقي كمّ كبير من المواقع محجوبًا بأدوات الرقابة مع سهولة كسرها؛ فقبل إلغاء حجب الموقع كان آلاف المستخدمين السوريين لهم صفحات على الموقع، حيث بالإمكان اختراق الحجب باستخدام «مخدِّم عبور» (Proxy) يتيح الدخول إلى الموقع (وغيره من المواقع) من خلال شبكة إحدى الدول المجاورة. للاطلاع على نسبة دخول السوريين إلى الفيسبوك انظر: <http://www.alexa.com/topsites/countries/SY>.

X بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الوطن العربي عام 2010 نحو 75 مليون مستخدم. للاطلاع على توزعهم، انظر الملحق الرقم (1).

X عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 144.

X جاك أ. قبانجي، «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟: مقاربة سوسيولوجية،» إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 14 (ربيع 2011).

X محمد جمال باروت، الهجرة الخارجية السورية: تطورها، موجاتها، وحجمها، عواملها وآثارها الاقتصادية وآفاق تشكيل إدارة وطنية رشيدة لها في ضوء تجارب عربية مقارنة (دمشق: المنظمة الدولية للهجرة، 2008) (دراسة غير

الفصل الثاني الصفحات «التعبيرية» وتأثيرها في الرأي العام المحتج

أولاً: صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد 2011»

أنشئت صفحة «الثورة السورية» في 18 كانون الثاني/يناير عام 2011، من قِبل ناشطين سوريّين متمرّسين بتقانات التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية شبه التفاعلية. وقد مثّل نجاح جمعة الغضب في 28 كانون الثاني/يناير 2011، في مصر، وتكرُس شعار «إسقاط النظام» في أدبيّات حركات الاحتجاج السياسيّة العربيّة حافزًا كبيرًا لها. وبدأت الصفحة تنشر على حائطها عبارات تعبويّة تطالب بالخروج في تظاهرات مناهضة للنظام السياسي في سورية، وتعرض مجموعة من الفيديوهات والأخبار من المواقع السوريّة والعالميّة التي تستهدف جمهورًا افتراضيًا معارضًا اقتصر على ما يقارب 2000 مشارك في بداية تأسيس الصفحة [33] .

تبنت صفحة «الثورة السورية» الدعوات التي أطلقت من قبل بعض نشطاء الـ «فيسبوك» و«تويتر» إلى «يوم الغضب السوريّ»

بتاريخ 5 شباط/فبراير 2011، في محاولة لمحاكاة تجربة مصر في 25 كانون الثاني/يناير 2011.

فشلت الدعوة إلى التظاهر في سورية بتاريخ 5 شباط/فبراير 2011، ولم يستجب إليها أحد من المواطنين [34] . وقد رأت القيادة السوريّة أن فشل الدعوة إلى التظاهر قيمة مضافة لها، ما شجع على رفع الحظر المفروض [35] على وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، يوتيوب) في 8 شباط/فبراير 2011، وخلال مدة قصيرة من رفع الحظر أضحى موقع فيسبوك ثاني أكثر المواقع تصفحًا في سورية بعد محرك البحث «غوغل».

بعد سقوط الرئيس المصريّ حسني مبارك، غيرت صفحة «الثورة السورية» اسمها إلى «الثورة السوريّة ضد بشار الأسد 2011». وبدأت إدارة الصفحة بتناول الرئيس السوري بطريقة مباشرة من خلال تعليقات الحائط الخاص بها، وهو ما قدم معطًى جديدًا على الأقل في الواقع الافتراضي للجمهور السوري.

في الفترة الممتدة من 8 شباط/فبراير 2011 إلى 15 آذار/مارس 2011، تاريخ انطلاق أول تظاهرة في سورية من سوق الحميدية، وصل عدد

المشتركين في الصفحة إلى 52 ألف مشارك تتألّف أغلبيتهم من المغتربين السوريّين، إضافة إلى أسماء «مستعارة» من الداخل السوري. ووفق معاينة تقديريّة أجريت في بداية الأحداث، بلغت نسبة الأسماء «الوهميّة» أو «المستعارة» للمشتركين في الصفحة السوريّة نحو 80 في المئة من أسماء المشاركين المسجّلين [36] . كما دلت المعاينة ذاتها على أن المغتربين السوريين مثّلوا أغلبية المشتركين والمتفاعلين مع الصفحة قبيل انطلاق الثورة في سورية، وبخاصة شريحة المبعدين سياسيًا في أوروبا ومجلس التعاون الخليجي. وقد قادتهم حماستهم ونجاح الثورات إلى استعجال طرح شعار إسقاط النظام على الرغم من ابتعاده من واقعيّة المشهد السوري في الداخل قبيل الثورة أو خلال الأشهر الأولى.

في مقابل عدد المشتركين في هذه الصفحة أوائل شهر شباط/فبراير، وعدد المشتركين في 15 آذار/مارس 2011، تاريخ انطلاق أول تظاهرة في سوق الحميديّة، تلاحظ زيادة عددية كبيرة في نسبة المشتركين، تعزى إلى مجموعة من الظروف الموضوعية، أبرزها:

• نجاح الثورة المصرية، التي فتحت مجالاً واسعًا لنقاش سياسي داخل سورية حول احتمالات التغيير الديمقراطي، وبخاصة في ظل الانبهار الشعبي في سورية بالثورة المصرية، وقواسم الثقافة السياسية المشتركة بين البلدين لجهة التشابه في الأنظمة على الرغم من الاختلاف في السياسات الخارجية.

• نجاح أول تظاهرة مطلبيّة في سورية في 17 شباط/فبراير 2011، حاكت قضية الشاب محمد البوعزيزي، في منطقة الحريقة غداة تعرض أحد أبناء تجار السوق للضرب من قبل أحد أفراد الشرطة السوريّة، الأمر الذي أدى إلى حصول تجمع للمواطنين رُفع فيه أول شعار: «الشعب السوري ما بينذل» [37] .

• انطلاق ثورة 17 شباط/فبراير في ليبيا، واعتصام نشطاء ينتمون إلى دعاة إحياء المجتمع المدنيّ، وشباب منظمة الشباب في حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي العربي المعارض، أكبر أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، أمام السفارة الليبيّة في تقاطع مفصلي بين عدة طرق مركزية في دمشق، هو شارع عين رمانة، وينتهي أحدها بعد نحو 500 متر إلى قصر الروضة الجمهوري الذي يمضي فيه الرئيس عادة عمله اليومي في دمشق. وقد حصل التجمهر تحت ستار إحياء ذكرى قيام الجمهورية العربية المتحدة بين سورية ومصر في 22 شباط/فبراير 1958، الوثيق الصلة عضويًا بتكوين حزب الاتحاد، حيث رُفعت شعارات «معبّرة» موجّهة كرسالة غير مباشرة، أو كنوع

من «كناية» بلغة مجازات الخطاب إلى السلطة السوريّة، وكان من أبرزها «خاين يللي بيقتل شعبه».

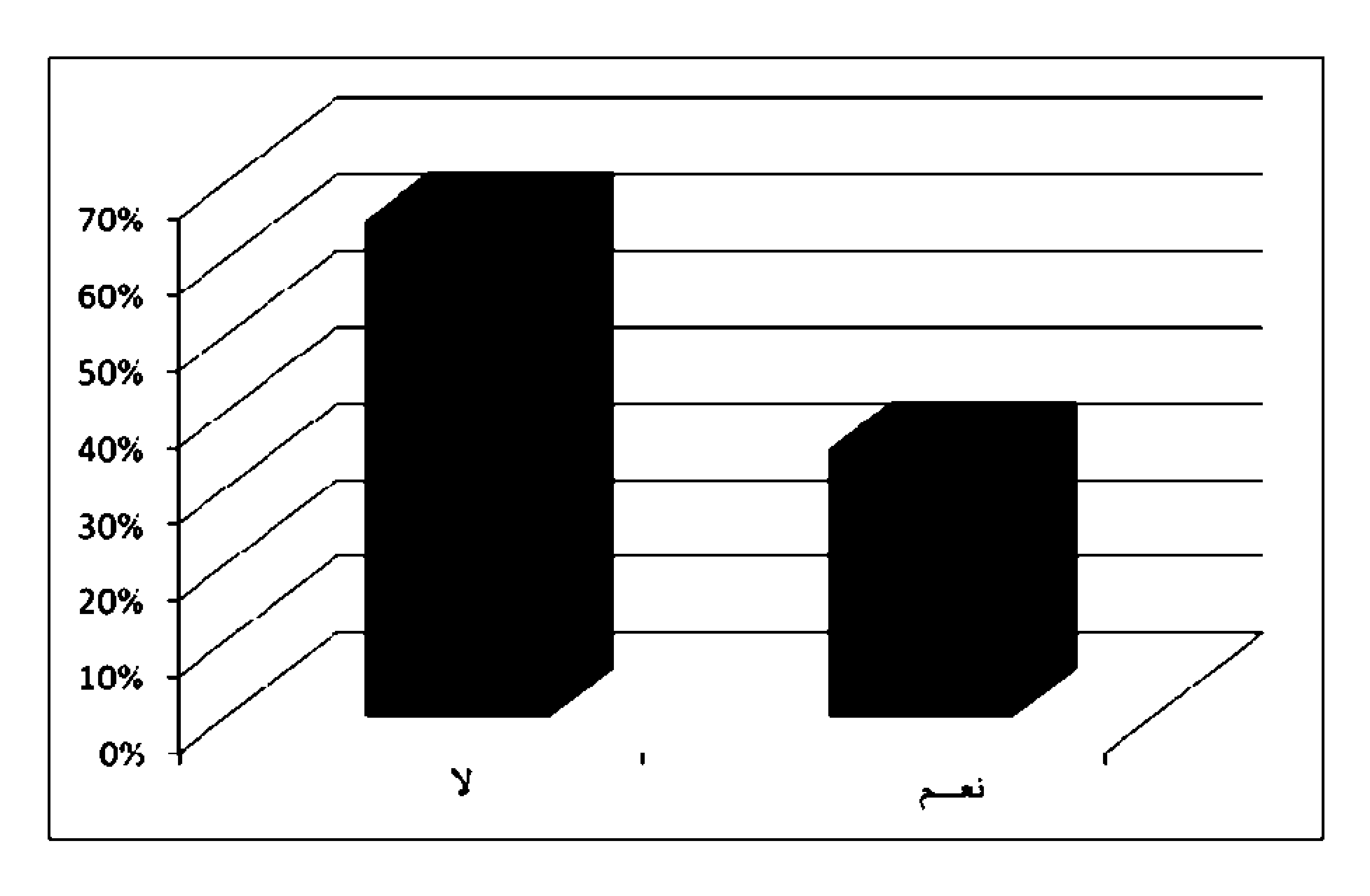
• تفاعل قضية اعتقال الأطفال في درعا، وما تلاها من قضية «المذل المهان» في التعامل الأمني مع وجهاء المدينة.

قامت صفحة «الثورة السورية» بنشر مقطع (فيديو) لأوّل تظاهرة حدثت في سوق الحميديّة في سورية، وأعلنت عن نجاح الدعوة إلى يوم الغضب في 15 آذار/مارس 2011 [38] . وسجّل هذا التاريخ بدء أول استخدام مستمرّ لتقنية «اليوتيوب» في التقاط أحداث الثورة، وإرسالها، وضخّها. وعدّت هذا التاريخ بداية انطلاق الثورة السوريّة، كما بدأت الصفحة في التعاطي مع الحراك الذي تمثل بالاعتصام أمام القصر العدليّ بتاريخ 16 آذار/مارس 2011، على أنه يمثل الثورة من أجل الحرية والديمقراطية [39] ، ودعت إلى التظاهر يوم الجمعة الواقع في 18 آذار/مارس 2011، تحت اسم **جمعة الغضب** .

لم يكن لصفحة «الثورة السورية» أيّ اتّصال أو تواصل مع النشطاء الذين خرجوا في تظاهرة سوق الحميديّة، إذ لم يتبنّ هؤلاء الخطاب السياسي للصفحة نفسها، بل اكتفوا بهتاف شعار «حريّة»، وقد هتف بعضهم للرئيس السوري بشّار الأسد في نهاية التظاهرة [40] . على أي حال قمعت هذه التظاهرة من قبل التجّار في السوق، قبل أن يصار إلى تفريقها من دون ضحايا من قِبل قوات الأمن بعد محاولتها التجمّع في ساحة الجامع الأموي الكبير في دمشق.

الشكل الرقم (2 - 1)

هل تعتقد أن الشعب السوري سيسقط النظام بكل رموزه؟

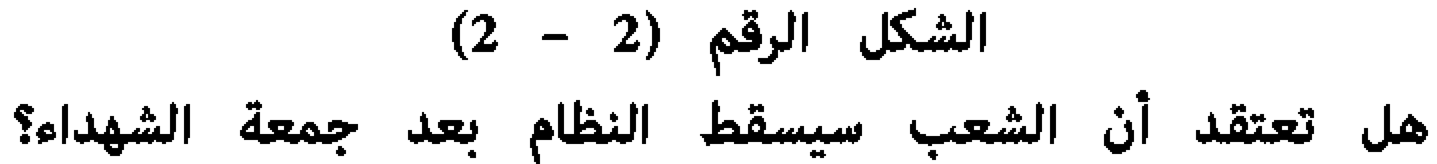


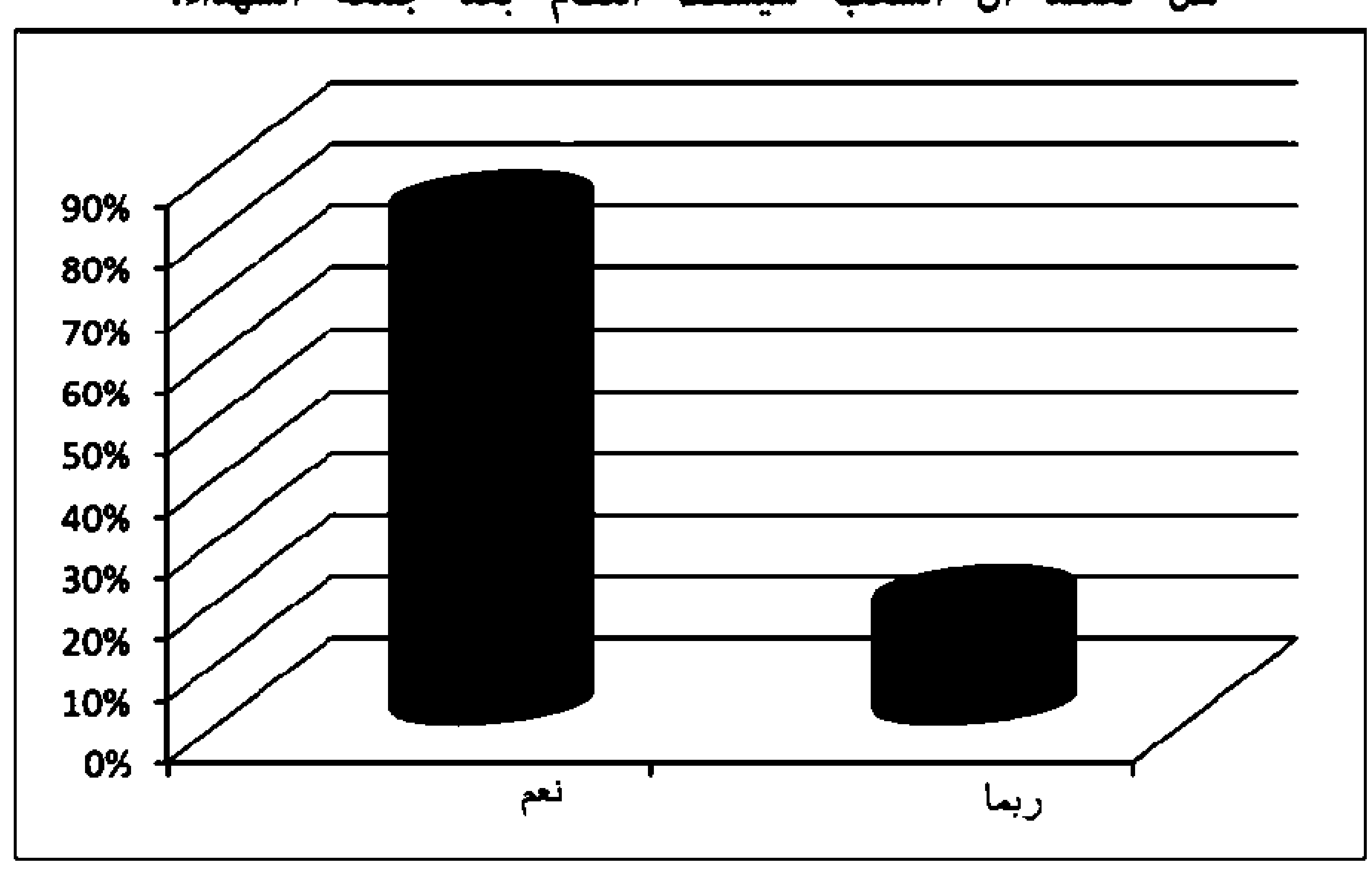
افترق الخطاب السياسي لصفحة «الثورة السورية» عن خطاب أغلبية المحتجين، الذين احتشدوا في درعا ودوما وحمص واللاذقية، والذين جاءت مطالبهم إصلاحيّة وتراهن على رأس الهرم كشخصيّة إصلاحيّة شبابيّة قادرة على أن تتفهم مطالبهم. وتقاطعت هذه النتيجة مع نتيجة السؤال الذي طرحته صفحة الثورة في الفيسبوك بعد جمعة الغضب في 18 آذار/مارس 2011، عمّا إذا كان الشعب يريد إسقاط النظام في سورية. ووضعت عددًا كبيرًا من الخيارات من بينها إسقاط النظام؛ فبلغ عدد المصوّتين سبعة آلاف. جاءت الأجوبة بنسبة 65 في المئة لمصلحة خيار رفض إسقاط النظام مقابل 35 في المئة توزعت على الخيارات التي تطالب بذلك [41] .

أدرك القائمون على الصفحة أن مثل هذا التوجه يتنافى مع خيارات المحتجين في سورية وشعاراتهم، فعمدوا إلى تنويع الخيارات بين عدّة تسميات مختلفة. وقد برزت منذ البداية آليات التوجيه الضمني للمستقبل التفاعلي من خلال حصره بخانة خيارات مغلقة تصب جميعها في خانة الرفض أو القبول. إلا أن مثل هذه الطريقة لا تظهر خيارًا طاغيًا على الخيارات، وبخاصة في حال عدم توقف المتلقي عند جميع الخيارات ومراقبتها. ويشير ذلك إلى أنه قد توضح منذ البداية وجود آليّة مركزيّة تضطلع بوظيفة التحكم والتوجيه والسيطرة في فضاء تفاعلي لامركزي، وستكشف هذه الآلية عن اضطلاع مجموعة من النخبة السياسية من المغتربين السوريين بوظيفة التحكم والتوجيه والسيطرة في عملية تكوين

الاتجاهات أو الرأي العام الافتراضي، ومحاولة توجيهه سلوكيًا، ولا سيما عبر طريقة تسمية «الجمع» كعناوين تعبويّة. ولم تتكون خبرة التحكم والتوجيه والسيطرة دفعة واحدة، بل من خلال التجربة، وسرعة التفاعل مع الأحداث في المجال الفيسبوكي، وإعادة ضخ الفضائيات لليوتيوبات، وتسميات «الجمع».

وفي محاولة لتفادي مثل هذه النتائج المخالفة لتوجهات النخب السياسيّة المعارضة في الخارج، التي لها تأثيرها في الجمهور الافتراضي في الفيسبوك، لجأت الصفحة إلى إدارة أسئلتها بطريقة مختلفة تحتّم وجود خياريْن يجب التصويت عليهما إذا ما توافرت إرادة التصويت، وحصرتهما في ما يتعلّق بالسؤال السابق بـ «نعم» أو «ربما» وذلك قبل يوم واحد من جمعة الشهداء في 25 آذار/مارس 2011، فجاءت النتيجة معاكسةً للنتائج الأولى بما يقارب 82 في المئة «نعم»، و18 في المئة «ربّما» [42] . ومن الملاحظ أن التصويت فعليًا يتم حول خيار واحد في الجوهر، هو خيار سقوط النظام أو ترجيحه، أي الحتميّة والاحتماليّة.


الشكل الرقم (2 - 2)
هل تعتقد أن الشعب سيسقط النظام بعد جمعة الشهداء؟



استطاعت الصفحة من خلال هذه الأسئلة أن تتجنّب وجود خيار يتناقض مع ما تطرح، وبالتالي أن توفر للمتابع السريع نسبة كبيرة من المصوتين على السؤال في الفضاء الافتراضي يطالبون بإسقاط النظام، وهو ما يؤدي إلى

تكوين اتجاه زائف في الرأي العام مساند للخيار الذي كانت تطرحه الصفحة منذ الأيّام الأولى لإنشائها. وقد كانت المعطيات التي تفرضها الصفحة على المستقبِل الافتراضي ذات تأثير كبير في تغيير وتعديل رأيه ونظرته وتطور توجهاته وخياراته وقناعاته، وبخاصة أن الأسئلة كانت تترافق مع مقاطع الفيديو التي تنقل التظاهرات في سورية، وتنقل صور القتلى والتشييع، إضافة إلى مقاطع تدلّل على قيام رجال الأمن بإطلاق النار على المحتجّين، وهو ما يجعل المستقبِل الافتراضي، وبخاصة المتستر تحت «اسم وهمي»، قابلاً للتغير في ما يتعلق بقناعاته ونظرته إلى النظام الحاكم.

كما أن نظام التصويت وطريقته عبر الفيسبوك، تجعل نتائجها ذات صدقية إلى حد ما من قبل المستقبل في الوسط الافتراضي، حيث يمنح نظام التصويت في الفيسبوك المشارك مرة واحدة للاختيار، وهذا يعني وجود هامش خطأ مقداره 2 إلى 5 في المئة بحسب طريقة التصويت البسيطة ذاتها في الاستبيانات العلمية، ومن 7 إلى10 في المئة في حال افتراض التصويت بأكثر من مرة [43] .

وفي محاولة لتكريس شعار إسقاط النظام استمرت الصفحة بالطريقة نفسها في طرح الأسئلة، لدعم هذا التوجه معتمدة على زيادة عدد المتابعين للصفحة، مستفيدة من قلّة عدد الصفحات الناشرة للحراك الشعبي في سورية. وبدأت الصفحة آنذاك بمحاكاة صفحات الثورة المصريّة إبان ثورة 25 يناير «يوم الغضب»، «كلنا خالد سعيد»، «شبكة رصد»، من خلال ترجيح خيار «الحتمية» أو «الاحتماليّة» والابتعاد من «الرفض»، فأعادت الصفحة طرح السؤال: هل تعتقد أن الشعب السوري سيُسقط النظام بكافة رموزه ابتداء من يوم الجمعة العظيمة؟

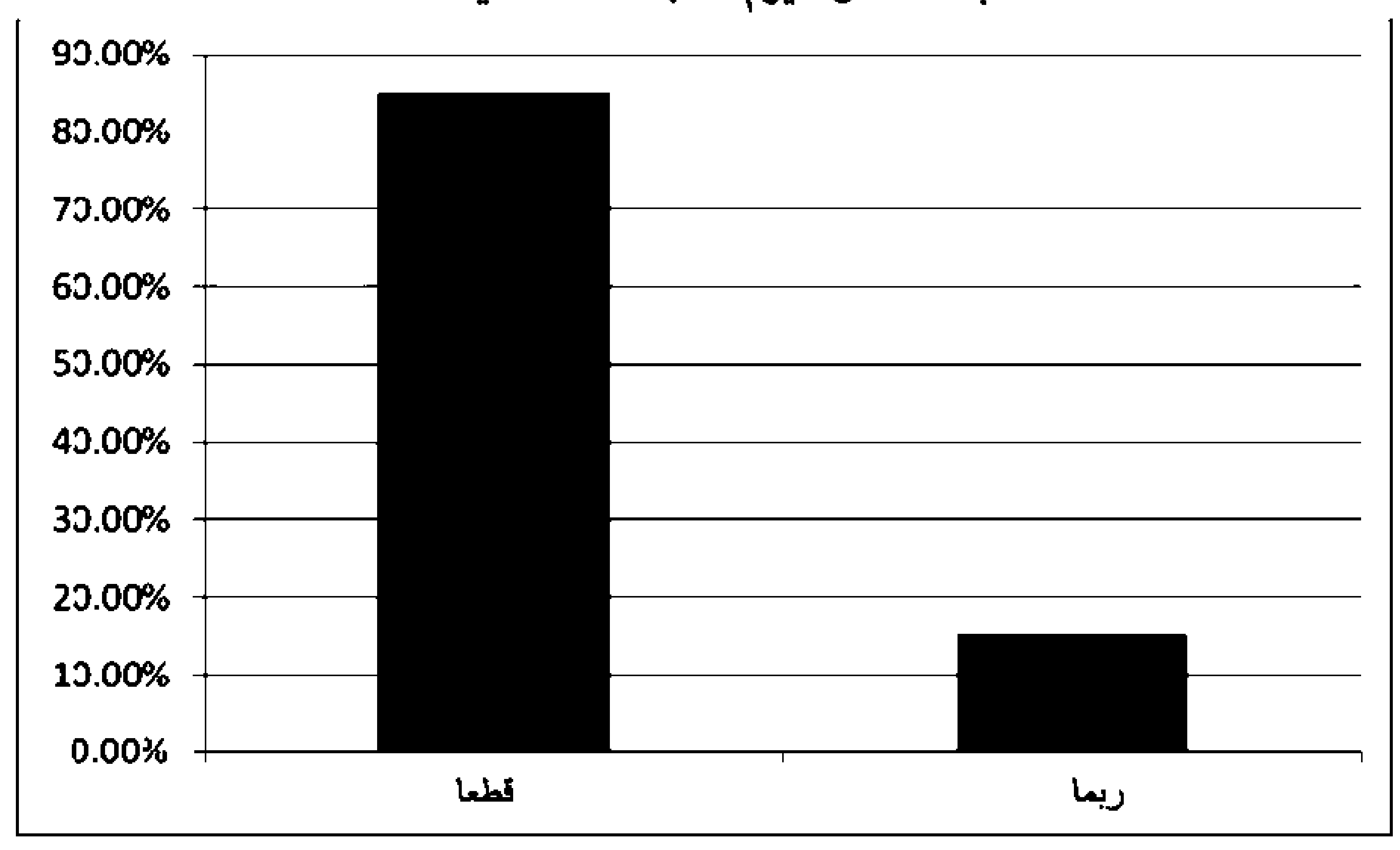
صوّت على هذا السؤال 4371 شخصًا، أجاب بخيار «قطعًا» 3714 منهم، أي ما نسبته تقديريًا نحو 84.9 في المئة، و656 أجابوا بخيار «ربما»، أي ما نستبه 15.1 في المئة من عدد المصوتين [44] . يُعد العدد الكلي الخام للمشاركين في التصويت متواضعًا جدًا، غير أن ما أعطاه انتشاره الواسع، وبالتالي تأثيره في تغذية اتجاهات انفعاليّة وسلوكيّة راجعة هو الضخّ الفضائيّ.

وعلى الرغم من الدور الذي أدته الصفحة في تهيئة المناخ الافتراضيّ لفرض شعار «إسقاط النظام» لدى المتابعيّن الافتراضييّن، فإن هذا الدور لا يمكن فصله عن مسار تطور الأحداث في سورية؛ فقد ظهر الشعار لأول مرة كرد فعل غاضب على خطاب الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب

بتاريخ 30 آذار/مارس 2011. ولم يظهر ميدانيًا إلا في مناطق محدّدة من درعا واللاذقية وبعض أحياء حمص. وأخذ شعار إسقاط النظام في الانتشار بعد فشل الكلمة التوجيهية للرئيس الأسد أمام الحكومة الجديدة بتاريخ 16 نيسان/أبريل 2011، في امتصاص الغضب الشعبي الذي نجم عن خطابه الأول في 30 آذار/مارس 2011. إضافة إلى استمرار سقوط القتلى نتيجة الممارسات القمعية لقوات الأمن السوريّة، وبروز «المثير الأمني» كأحد الأسباب الرئيسية لتوسع الحيّز الجغرافي للاحتجاجات، وزيادة عدد المحتجين، ودخول مناطق جديدة إلى خارطة الاحتجاجات مثل حماه ودير الزور، وهي مدن تحتوي على فئات وسطى مدنية منها ما هو معارض تاريخيًا كما هي الحال في مدينة حماه، أو متأثر بالبعد العشائري «المعارض» منذ تبلور «إعلان دمشق».

الشكل الرقم (2 - 3)

هل تعتقد أن الشعب السوري سيسقط النظام بكافة رموزه ابتداء من يوم الجمعة العظيمة؟



عززت العوامل المختلفة السابقة جميعها الخيار الذي طرحته الصفحة في تسميتها «الثورة ضد بشار الأسد». واستطاعت الصفحة نتيجة هذه العوامل حفز الفيسبوكيين على متابعة خطابها. ويمكن التدليل على ذلك من خلال الزيادة العدديّة التي تمت معاينتها مقابلة بشبكات أخرى ناشرة مثل

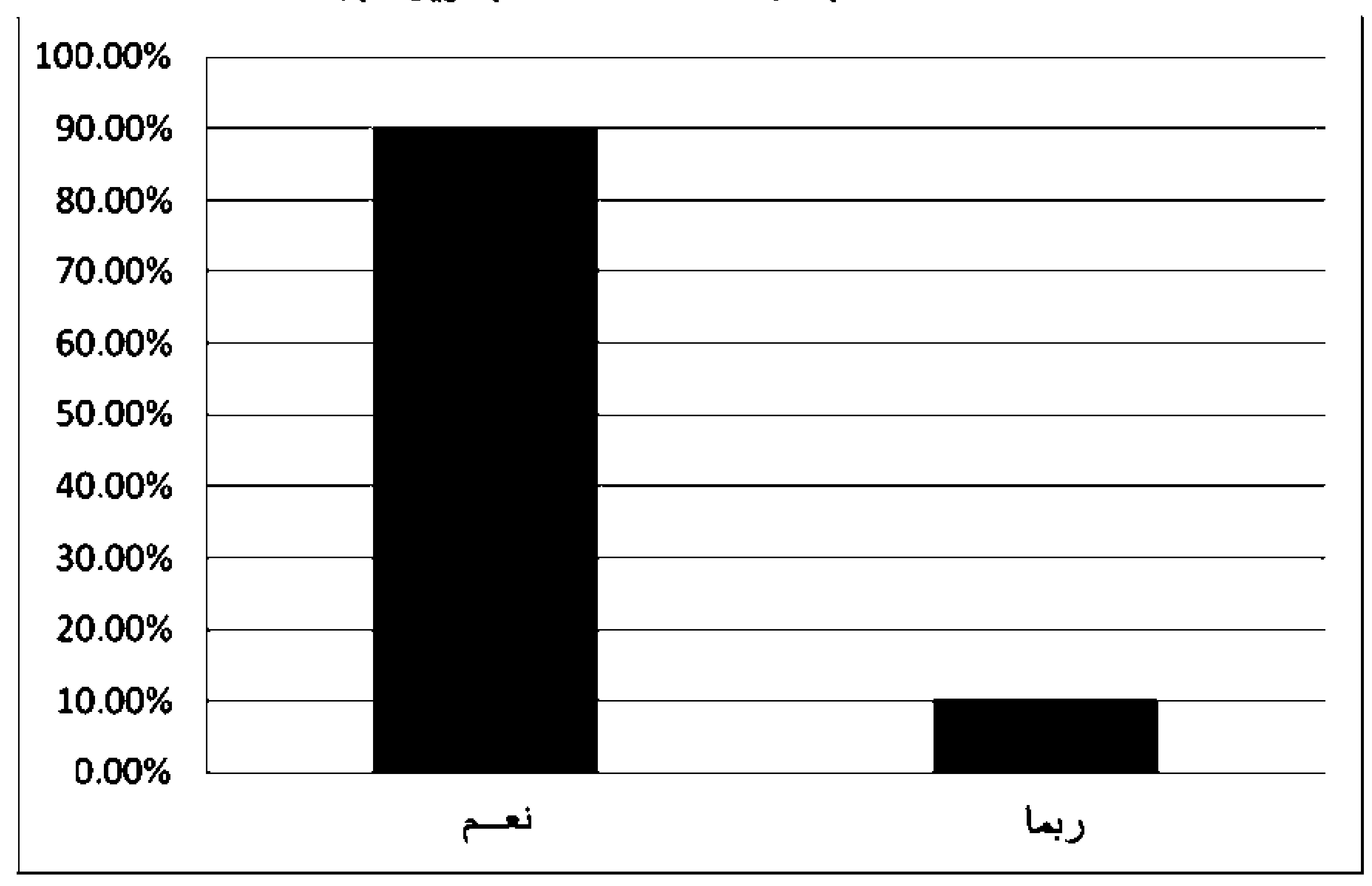
«شبكة شام» و«أوغاريت نيوز»، وذلك من خلال قدرتها على طرح محفزات إعلاميّة لم تكن لدى الشبكات الأخرى القدرة على انتهاج السلوك نفسه، حيث بدأت التركيز خلال هذه الفترة على شخصية الرئيس بشار الأسد وعلى إسقاطه بطريقة تحاكي النموذجين التونسي والمصري [45] .

ويمكن التدليل على ذلك أيضًا من خلال الأسئلة التي بدأت تطرحها الصفحة بالطريقة التحفيزيّة «المواربة» أو الموجّهة حول ذلك وفق نموذج الإجابة نفسه (نعم/ربما) وأبرزها السؤال التالي: هل تعتقد أن بشار الأسد أحد المبشرين بجدة؟

وقد أجاب عن هذا السؤال 6605 شخصًا توزعوا على النحو التالي: 5940 بـ «نعم»، أي ما نسبته تقديرًا 89.9 في المئة، مقابل 665 بـ «ربما»، أي ما نسبته 10.1 في المئة من الشريحة المصوتة [46] .

الشكل الرقم (2 – 4)

هل تعتقد أن بشار الأسد أحد المبشرين بجدة؟



وقد جاءت نتائج هذا التصويت متشابهة تقريبًا عندما طرحت الصفحة سؤالاً قريبًا منه وهو (هل تعتقد أن بشار الأسد أضحت أيامه معدودة؟)، وبالتالي يمكن الدلالة على نزوع ساد الفضاء الافتراضي ضمن الصفحة للقطع مع النظام ورموزه كليًا، وبخاصة مع بدء العمليات العسكرية في درعا

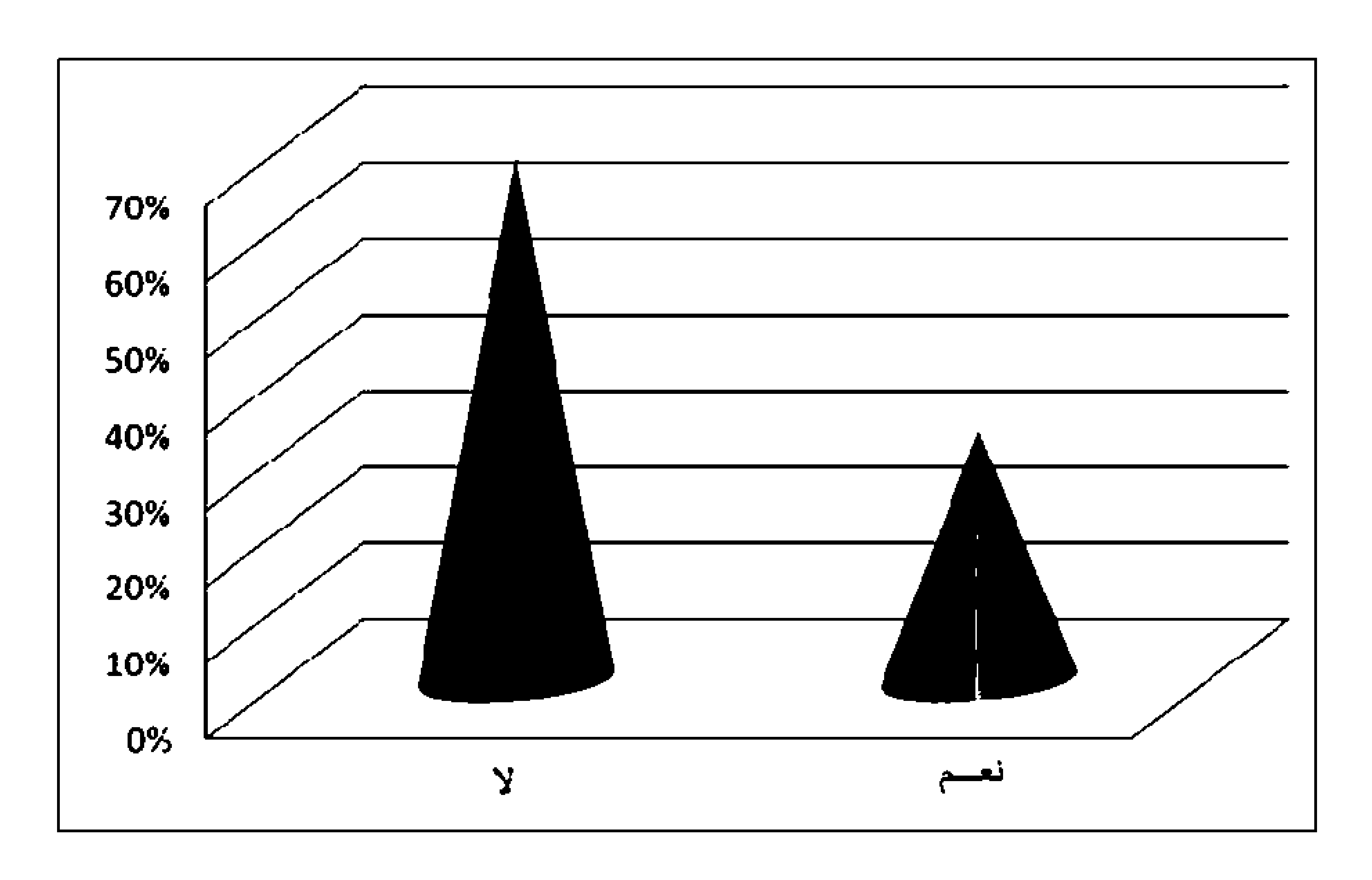
وحمص أواخر نيسان/أبريل 2011.

لا يمكن وصف النتائج السابقة بأنّها نتائج علميّة يمكن الارتكاز عليها لاستنتاج أحكام، بقدر ما هي نتائج لآليّة توجيهيّة شبه مركزيّة لكن منحاها تفاعلي. وبالتالي فهي آلية تعبويّة من آليات التعبئة الثوريّة أو التحريضيّة، لكنها تمثّل مؤشرات على اتجاهات بعض النخب الدينامية التي انخرطت في الثورة من الباب الفيسبوكي. لذلك يمكن تبيان مدى مقاربتها للواقع القائم من خلال تطور الأحداث ومن خلال نتائج أسئلة تدعى في طرائق الاستبيان «أسئلة صدقيّة» يتم طرحها للتحقق من أنّ هذه الشريحة تلامس الواقع وتطوراته ميدانيًا، أم تكرس بعدًا «رغبويًا» في التصويت لاتجاه معيّن فحسب؟ وقد قامت الصفحة بطرح مثل هذه الأسئلة خلال الأشهر الأولى للحراك الشعبي؛ على سبيل المثال، وضمن سياسة الصفحة ذاتها، طرحت في إدارة الخطاب الإعلاميّ لها، المستند إلى استلهام أدبيات الثورة التونسيّة والمصريّة، السؤال التالي: هل تعتقد أن الجيش السوريّ سيقف مع الشعب ضد النظام؟

وابتعدت الصفحة في خيارات الإجابة في هذا السؤال من أسلوبها المستحدث، الذي تم طرحه سابقًا بحذف خيار «الرفض». وجاءت خيارات الإجابة وفق النمط الاستبياني البسيط أو المغلق (نعم/لا). شملت شريحة المصوتين على هذا السؤال ما مجموعه 11057 صوتًا، وجاءت النتائج على النحو التالي: 7564 من الشريحة أجابوا بـ «لا»، أي ما نسبته تقديريًا 68.4 في المئة من الشريحة المصوّتة، مقابل 3493 صوّتوا بـ «نعم» أي ما نسبته 32.6 في المئة [47] .

الشكل الرقم (2 - 5)

هل تعتقد أن الجيش سيقف إلى جانب الشعب؟



والجدير بالذكر أن هذا السؤال كان قد طرح منتصف نيسان/أبريل الماضي، أي قبل بدء العمليات العسكرية كإستراتيجية انتهجها النظام في مواجهة الاحتجاجات الشعبية. وعليه يمكن التوقف عند عدد من النقاط:

- إن الأغلبية الافتراضية التي مثلت الشريحة المتلقيّة للأسئلة الموجّهة من قبل الصفحة، ذات معرفة كبيرة بطبيعة النظام السياسي والتفاعلات المجتمعية السوريّة، وبالتالي فإن إجاباتها لم تعكس بعدًا رغبويًّا فحسب، بل انطلقت من معاينة الواقع على الأرض ومسار تطور الحراك الشعبيّ.
- إدراك الشريحة المستقبلة انتفاء إمكان تكرار الظروف الموضوعيّة ذاتها التي توافرت للثورتين التونسيّة والمصريّة. وبالتالي الاحتفاظ بشعار «إسقاط النظام» كواجهة سياسية وهدف

للمحتجين لكن من دون التطرق إلى سبل وإمكانات الحسم والزمن المطلوب.

بدأت صفحة «الثورة السورية» أمام هذه المعطيات، بإنتاج أدبيات جديدة في طريقة تعاطيها مع الفضاء الافتراضي المتابع لها أو القريب منها، وأبرز هذه الأدبيات طرح التصويت على تسمية الجمعة الذي سيتم تناوله بتعمق في مبحث آليات صنع الرأي العام خلال هذه الدراسة. كما بدأت بتفعيل مصطلحات الإضراب؛ العصيان المدني؛ حفز النصرة التضامنيّة، التي تجلت كظاهرة مجتمعية في المدن والبلدات السوريّة مع تلك التي كانت تتعرض

لعمليات عسكرية. عدا ذلك كان لصفحة «الثورة السورية» دور بارز في ما يمكن وصفه بإستراتيجية «تثوير المدن المليونيّة الخاملة»، وبخاصة خلال الجمعة العظيمة في 22 نيسان/أبريل 2011. حيث حددت مع شبكة «شام» مكان التجمع للزحف المرتقب من قبل الأطراف لإقامة ميدان تحرير حددته في «ساحة العباسيين» القريبة من الريف الطرفي القريب من دمشق الإدارية (جوبر، عين ترما، كفربطنا، سقبا، حمورية، دوما). وقد حددت المحاور التي نشرت والتزم بها المحتجون وهي محور سقبا، عين ترما، كفربطنا، حمورية، والتجمع في جوبر عبر الزبلطاني إلى ساحة العباسيين، والمحور الآخر دوما وريفها مرورًا بحرستا عبر زملكا وجوبر إلى ساحة العباسيين [48] . ويبدو أن هذا التحديد قد تمّ في ضوء خطّة الشبان الميدانيّين في دوما وبلداتها، الذين تمّ تعميم اتجاهات زحفهم بواسطة الصفحة، وهو ما يشير إلى أن بعض الفيسبوكيين كانوا في الوقت نفسه ميدانيّين.

كما دأبت الصفحة على نشر تعليمات حول سبل التعامل مع قوات الأمن والوسائل اللازم اتباعها لتفادي الغاز المسيل للدموع، وطرائق التجمع في الطرق والشوارع الفرعية عند المواجهات مع قوات الأمن.

يمكن قراءة الدور المؤثر لصفحة «الثورة السورية» في الرأي العام المحتج خلال هذه الفترة من خلال ما يلي:

- انتفاء وجود وسائل إعلامية على الأرض قادرة على تغطية الأحداث في ظل الحجب المفروض عليها من قبل الحكومة السوريّة. وبالتالي مثّلت وسائل التواصل الاجتماعي المصدر الوحيد لنقل المعلومة، إلى جانب الرواية الرسمية، التي تعتمد أساسًا على حجم المادة التي تستقبلها من الناشطين لنشرها وتوزيعها على وسائل الإعلام التي تبنتها كأحد مصادر المعلومات، ما وسع انتشارها واعتمادها من قبل المتلقي. لكن هذا التأثير لا يفهم إلا في ضوء التبني الفضائي، ولا سيما تبني كل من قناتي الجزيرة والعربية، تغطيات الفسيبوكيّين، وتحويلها من فضاء يدور تفاعله بين عشرات الآلاف إلى فضاء إرساليّ مكيف يستقبله الملايين من مشاهدي البث الفضائيّ المفتوح.
- العدد المحدود للصفحات الناشرة للخبر، التي اقتصرت بداية على صفحة «الثورة السورية»، وشبكة «شام» الإخبارية، و«أوغاريت نيوز» المحدودة التغطية، إضافة إلى امتلاكها صفحات فرعية مثل «يوم الغضب السوري»، و«كلنا طل الملوحي»، أو عبر امتلاك الصفحة صفحات فرعية تترجم أخبارها إلى عدة لغات، منها الإنكليزية والفرنسية والروسية.
- الخطاب التصعيدي الذي كانت تطرحه الصفحة، والذي يتناول رأس

الهرم مباشرة والنظام السياسي ككل، في ظل حالة تحفظ للمطالب الإصلاحيّة التي طغت في بداية «الثورة السورية» على خطاب المحتجين، والشبكات الناشرة الأخرى التي التزمت بالخطاب السياسي لهم في الفترة الممتدة من منتصف آذار/مارس 2011، حتى الجمعة العظيمة في 22 نيسان/أبريل 2011.

تكرس شعار «إسقاط النظام» كأحد أبرز الأدبيات السياسية التي حكمت شعارات المحتجين في مدن سورية. وبدأت الرقعة الاحتجاجية في سورية تتوسع لتدخل في نهاية شهر أيار/مايو 2011 «نقطة اللاعودة»، من خلال انتشار جغرافي للاحتجاجات يفوق قدرة النظام على قمعها أمنيًا، أو ضمن إطار العمليات العسكرية - الأمنية التي اتخذها النظام منهجًا له ابتداءً من درعا حتى دوما وحمص. وقد نتج من ذلك تراجع التأثير الافتراضي في تهيئة الرأيّ العام للخروج في التظاهرات. ويلاحظ خلال هذه الفترة أن الحراك في إدلب ودير الزور وحماه وقسم من ريف دمشق ومدن درعا، قد غلب عليه الطابع العفوي لشريحة المحتجين. وبالتالي اقتصر نشاط الصفحة خلال الفترة الممتدة ما بين شهر أيار/مايو وبداية شهر تموز/يوليو 2011، على نقل ونشر أخبار الاحتجاجات والمقاطع المصوّرة (اليوتيوب) التي تصل من خلال ناشطين وبفعل أغلبه «إراديّ - ذاتويّ» غير منسق إلى البريد الإلكتروني للصفحة. لكن الصفحة احتفظت بالتنسيق مع الشبكات الأخرى فحسب، في تحديد معالم الانتفاضة كمسميات مثل أسماء أيام الجمعة، وتحديد أيام التصعيد خلال الأسبوع التي حددتها بثلاثة أيام، بحيث توضع التسمية بما يتلاءم مع المدخلات الطارئة على الحراك أو المناسبات الوطنية. وهذه الأيام هي الأحد، الثلاثاء، والخميس، التي كانت عادة ما تخصص لدعم الإضراب ونصرة المدن التي تتعرض لعمليات عسكرية . [49]

ومع تكرس الانتفاضة في الوعي الجمعي الشعبي مع اتساع الرقعة المجالية للحركات الاحتجاجيّة، وارتفاع وتيرة زخمها، واتساع حجم المنخرطين فيها مباشرة أو بصورة غير مباشرة، واندلاع التظاهرات الألفيّة في المدن المتوسطة مثل دير الزور وحماه، والكبيرة مثل حمص؛ بدأ الحراك الاحتجاجي الشعبي الذي غلبت عليه العفوية واللامركزية في الحركة، يطور آلياته من خلال بروز ظاهرة التنسيقيات التي شهدت في هذه الفترة انتشارًا مفرطًا. وانتشرت صفحاتها بدرجة كبيرة بين مثقفي البلدات والقرى وخريجيها ومتعلميها، بحيث غدت لكل مدينة أو قرية أو حي في سورية من الناحية الافتراضية تنسيقية لها صفحة فيسبوك على الأقل تقوم بنقل

الأخبار ومقاطع التظاهرات على هيئة ثورة «يوتيوب». كما تفرّع من صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد 2011»، صفحات سميت بالاسم نفسه لكن في الإطار المناطقي أو الجغرافي مثل «الثورة السوريّة ضد بشار الأسد في حماة»؛ و«الثورة السوريّة في دير الزور، ودمشق، وحلب، وأميركا، وأوروبا... إلخ».

أمام هذا الواقع لم تعد الصفحة تؤدي الدور الرياديّ الأكبر في عملية نشر الخبر، وبخاصة بعد بروز اتجاه افتراضي - ميداني تجلى في الرغبة في توحيد الصفحات الناشرة تحت هيئات جامعة تجلت ببروز «اتحاد تنسيقيّات الثورة السوريّة»، و«لجان التنسيق المحلية في سورية» التي طرحت برنامجًا سياسيًا، وآلية عمل ووجودًا على الأرض مباشرة، وسنعرض آليات عملها ودورها الميداني والافتراضي في فصل مخصص لها.

كما أن أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى تراجع الدور الريادي الناقل لصفحة «الثورة السورية»، كان تقنية البث المباشر التي اعتمدتها القنوات الإعلاميّة (الجزيرة، العربية، أورينت، سوريا الشعب) منذ الشهر الخامس للثورة في تغطيتها للأحداث في سورية، وبروز الجسم التنظيمي للثورة السوريّة الذي تمثل بـ «الهيئة العامة للثورة السوريّة» التي وفرت متحدثين باسمها في المدن السوريّة كافة، وتعاونها في مجال البث الحي المباشر للتظاهرات مع القنوات الإعلاميّة، وبالتالي أخذت الفضائيات تستغني عن أدبية «شاهد عيان» التي حكمت نقل الأحداث عبر الفضائيات خلال الأشهر الأولى من الثورة السوريّة.

من خلال ذلك يمكن تلخيص دور الصفحة في الفضاء الافتراضي بالنقاط التالية:

• تعد صفحة «الثورة السورية» أكبر جسم افتراضيّ يعمل في الحيّز العام الإعلامي السوري خارج النظام؛ فعلى الرغم من فرط التنسيقيات وتوافر عدة هيئات تنظيمية وقيادية، فإن المتابعين لها ضمن الفضاء الافتراضي «فيسبوك» لا يزال الأكبر، إذ يبلغ نحو 326 ألف متصفح [50] . ويمكن تصنيف المستقبلين إلى متابعين وهم المتصفحون، ومتفاعلين وهم الذين يدخلون في عمليات التصويت؛ وتبلغ نسبة المتابعين نحو 90 في المئة بالنسبة إلى المتفاعلين، وهذا يعني أن الحوض الافتراضي المتابع والمتأثر بدرجات متفاوتة بما يطرحه المتفاعلون يبلغ نحو 10 في المئة، وهي نسبة ترتفع أو تنخفض بحسب جاذبية الموضوع المطروح [51] .

• لا تزال الصفحة الموجه الأكبر للأدبيات السياسيّة للمحتجين افتراضيًا

باحتكارها حتى الآن تسميات فعاليات أيام الجمعة، وتسميات أيام التصعيد الثوري. ولا تزال لديها القدرة على توجيه جمهورها الافتراضي المتابع لها في اتجاه التسميات التي تراها مناسبة لتوجيه الرأي العام المحتج، وبخاصة بعد إنتاج تنسيق مشترك مع شبكتي «شام»، و«أوغاريت» نيوز، الذي حدث بعد اللقاء الذي عُقد في إسطنبول بتاريخ 15 حزيران/يونيو 2011.

• ابتعدت الصفحة من تبني أي رمزيات أو أدبيات خطابيّة ذات بعد طائفيّ، بل قامت إجرائيًا بتعليق مشاركة مئات من متابعيها ممن كانت لديهم توجهات طائفية واضحة في كتاباتهم ومشاركاتهم في التدوينات التي كانت تطرحها صفحة النقاش. وعلى الرغم من مرجعية إدارتها الإسلامية، فهي امتنعت عن نقل ونشر أي أدبيات دينيّة خطابيّة أو قيم سياسية فئوية كخطب الشيخ يوسف القرضاوي، أو برامج الشيخ السلفيّ عدنان العرعور. كما امتنعت عن الخوض إعلاميًا في قضايا جاءت من شخصيات دينية مقربة للسلطة كالشيخ البوطي والمفتي حسون على خلاف الصفحات الأخرى وصفحات فرعية تابعة لها. وبالتالي كان ذلك أحد أبرز عناصر قوتها في الفضاء العلماني السوري العام المنخرط في الفضاء الافتراضي.

• تبنت الصفحة منذ الأشهر الأولى في الثورة السوريّة، أدبيات خطاب سياسي أخذت أفكاره في التبلور والتطور في الفضاء السياسي السوري المعارض عشية التهيؤ الأميركي لغزو العراق واحتلاله عام 2003، وروجت له كثيرًا في فترة أزمة اغتيال الحريري؛ ويمكن وصف هذا الخطاب بخطاب التدخل الدولي. ووصلت الصفحة في أوقات متعددة إلى استجداء التدخل الخارجي، واستطاعت توجيه قسم كبير من متابعيها إلى تبنيه مثل جمعة الحماية الدولية، وجمعة الحظر الجوي التي كانت تشهد انقسامًا كبيرًا في الفضاء الافتراضي، مع أسماء أخرى تبتعد من هذه الدلالات. وكانت الصفحة تحسم هذه الخيارات من خلال خطابها الإعلامي، وتغذية الوتر العاطفي لإنتاج مثل هذا التوجه.

• ساهمت الصفحة في تكريس الخطاب الإسلاموي «الشعبي» في الثورة، من خلال تبني واقتراح تسميات قريبة مثل «جمعة الله معنا»؛ «جمعة الله أكبر»؛ «جمعة أحفاد خالد بن الوليد»، حيث عارض التوجه العام للصفحة رغبة لجان التنسيق المحلية في إنتاج تسمية «جمعة الوحدة الوطنية» على خلفية الأحداث الطائفية في حمص. وقامت الصفحة بتبني تسمية «جمعة أحفاد خالد»، لملاءمة الشعور الذي ساد نتيجة الهجوم من قبل قوات الأمن على المسجد في حي الخالدية ذي التأثير الرمزيّ لدى

سكان المدينة، وتم دمج التسميتين في تسمية «جمعة أحفاد خالد من أجل وحدتنا الوطنيّة».

• كان للصفحة تأثير كبير في توجيه الرأي العام المحتج إلى تبني قضية المنشقين عن الجيش، وتضخيم تأثيرهم، والمبالغة في حجمهم وتنظيمهم، ولم تراع الصفحة حقائق معينة تقوم على وجود مسلحين محليين ومتطوعين قاموا بالتصدي للجيش أثناء اجتياح درعا، بل ركزت وصوّرت في إطار مخاتلات الخطاب هذه المناوشات على أن تبادل إطلاق النار في درعا البلد كان نتيجة مواجهة حدثت بين الفرقتين الخامسة والرابعة. إضافة إلى ماجريات الأحداث في جسر الشغور حيث استطاعت الصفحة إقناع المتابعين الافتراضيين من خلال بيانات الهرموش وبعض من الأفراد العسكريين بصحة رواية الانشقاق الكبير الذي أدى إلى مقتل أفراد مفرزة الأمن السياسي في جسر الشغور، الذين قدرت السلطات الرسميّة عددهم بـ 120 شخصًا.

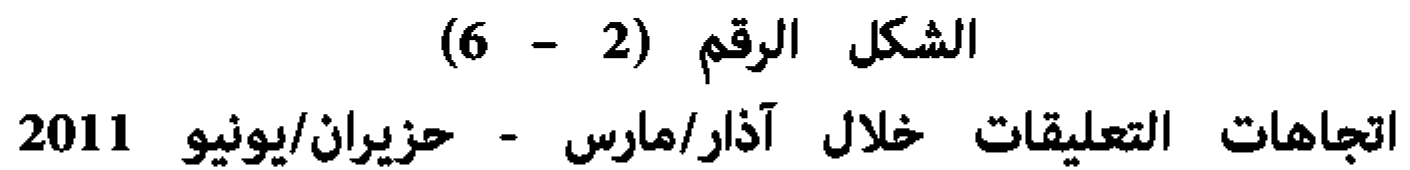
اتجاهات الرأي العام في الإطار التفاعلي لصفحة «الثورة السورية»

تستند هذه الفقرة إلى متابعات متواصلة من قبل الباحث إضافة إلى عينات عشوائية تمت دراستها لأكثر من 100 تعليق (Comment) على عشرة روابط تنشرها الصفحة في فترة كل شهر، وهذه الطريقة تم ابتداعها بحثيًا في محاولة للقياس إجرائيًا قبل إنتاج اتجاه يفيد التعميم بالنتائج. وقد تمت معاينة ما يلي:

أ - خلال الأشهر الثلاثة الأولى، كان الاتجاه العام للتفاعل داخل الصفحة يتركز أساسًا على مصطلحات الحريّة والديمقراطية والإصلاح، إضافة إلى الحوار ومحاسبة المسؤولين عن القتل في سورية، والمصطلحات السياسية التي تتعلق بالنظام الأمني وضرورة إنتاج التغيير الديمقراطي والمصطلحات التضامنيّة

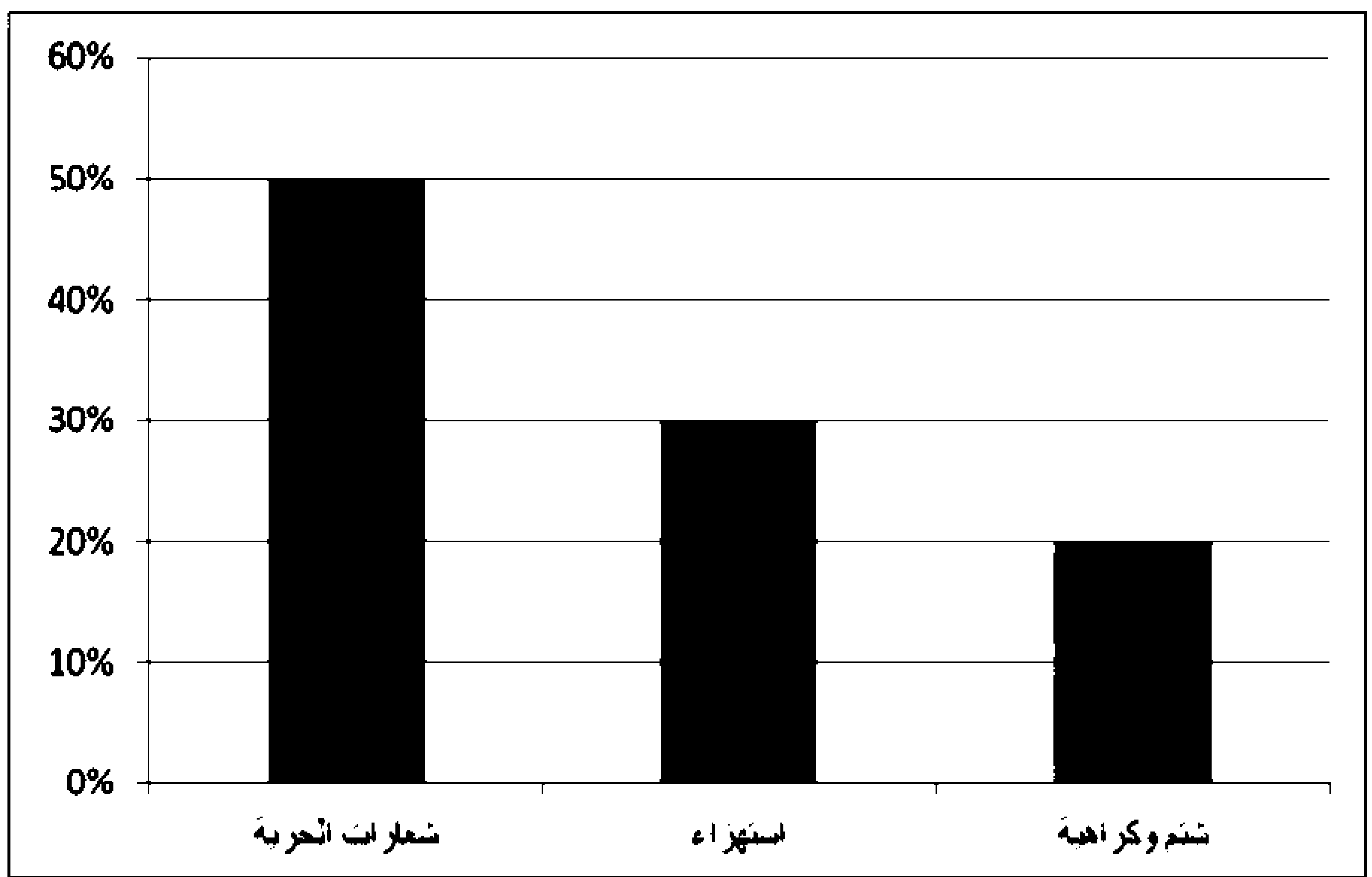
والفزعة مع المدن المحاصرة. ومثّل هذا الاتجاه ما يقارب 50 في المئة من التوجهات التفاعلية لمتابعي الصفحة. واقتصر الاتجاه الآخر بنسبة تقارب الـ 30 في المئة على مصطلحات الاستهزاء والسخرية من الروايات الرسمية السوريّة ومن المعلقين الرسميين السوريين على الأحداث، وطريقة تغطية القنوات الرسمية وبعض القنوات الخاصة مثل «الدنيا»؛ في حين انفردت اتجاهات فرعية، وبخاصة تلك التي تنضوي تحت أسماء وهمية، بشتم النظام والرئيس الأسد، وبإطلاق مفردات الكراهية ضد «الشبيحة» وحزب الله وإيران، في حين برز اتجاه ضمن المتابعين للصفحة سعى للترويج للصفحات الجديدة المنشأة من خلال وضع روابطها داخل التعليقات على روابط

الصفحة. وهذا أمر يمكن وصفه بحرب الروايات.



الشكل الرقم (2 - 6)

اتجاهات التعليقات خلال آذار/مارس - حزيران/يونيو 2011

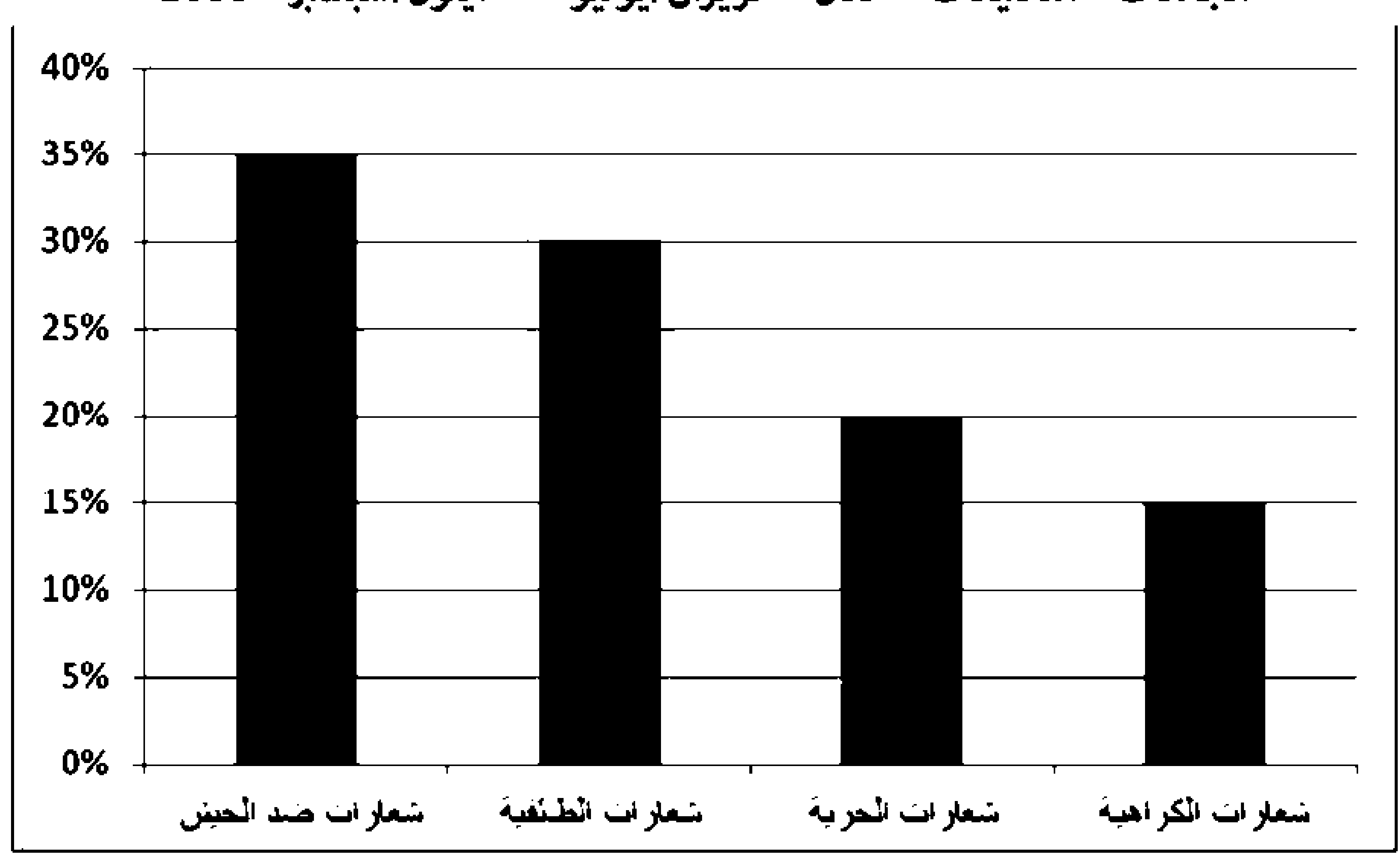


ب - خلال الفترة الممتدة من 1 حزيران/يونيو إلى 15 آب/أغسطس 2011، تراجع الاتجاه السائد الذي حكم الإطار التفاعلي للمتابعين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الثورة، وتركزت التفاعلات ضمن الحيّز العام للحدث فتجلّت باتجاه التركيز على رأس الهرم في النظام وشتمه وظهور مصطلحات يصنفها عادة علماء الاجتماع ضمن شعارات الكراهية مثل: «يلعن روحك يا حافظ»؛ «ابن أنيسة»؛ «حزب اللات»؛ «الإيرانيون المجوس». إضافة إلى إشارات طائفية في معرض التعاطي مع «الشبيحة»، والانتقاد اللاذع للجيش السوريّ بسبب تورطه في العمليات العسكرية، والإيحاءات المباشرة وغير المباشرة بطائفيته، وتشجيع الانشقاق عن الجيش. وقد تعزز هذا الاتجاه بقوة عقب العمليات العسكرية الاقتحاميّة التي قام بها الجيش في شهر رمضان في كلّ من حماه ودير الزور وحمص، وبدأت شعارات «الجيش الكافر»... «الجيش النصيري»... والتوعد بالقصاص من الشبيحة، إضافة إلى استصراخ التدخل العسكري الأجنبي، وانتقاد بعض أطياف المعارضة بدعوى تأخرها عن حمل مطالب الشارع حول فكرتي «إسقاط النظام»، و«إسقاط

الرئيس»، وإبقاء باب الحوار مفتوحًا، وبخاصة بعد عقد المؤتمر التشاوري في دمشق أواخر حزيران/يونيو 2011. كما تكرست شعارات «الشعب يريد إعدام الرئيس»، كرد فعل انفرد فيه المتظاهرون في سورية عن باقي الثورات العربية، وهو ما يفسر تنامي الشعور الانتقامي الذي تمخض عن زيادة عدد الحوادث الطائفية وعمليات المسلحين ضد الجيش، وبخاصة في ريف دمشق، وذلك في ظل الستار الذي كانت الصفحة تؤمنه لاستهداف أي عناصر من الجيش بالانشقاقات المتسارعة في الجيش. أما شعارات الحرية والديمقراطية، التي حكمت أدبيات الخطاب السياسي للجمهور المتلقي خلال الأشهر الأولى من الثورة، فتراجعت بقوة وحلت كاتجاه فرعي ضمن اتجاهات سائدة.

الشكل الرقم (2 - 7)

اتجاهات التعليقات خلال حزيران/يونيو - أيلول/سبتمبر 2011



ج - منذ شهر أيلول/سبتمبر 2011، انشغل متابعو الصفحة في تعليقاتهم على روابط الصفحة بمفردات كانت تتناسب بالمجمل مع المسارات السياسية والإجرائية للأحداث في سورية، أبرزها السخط على المعارضة والدعوة إلى توحيدها وانتقاد افتراقها وتخلفها عن «نبض الشارع المحتج»، وانتقاد تعدد مؤتمراتها وعجزها عن الوصول إلى صيغة سياسية تؤلّف من خلاله الجسم السياسي الداعم للثورة.

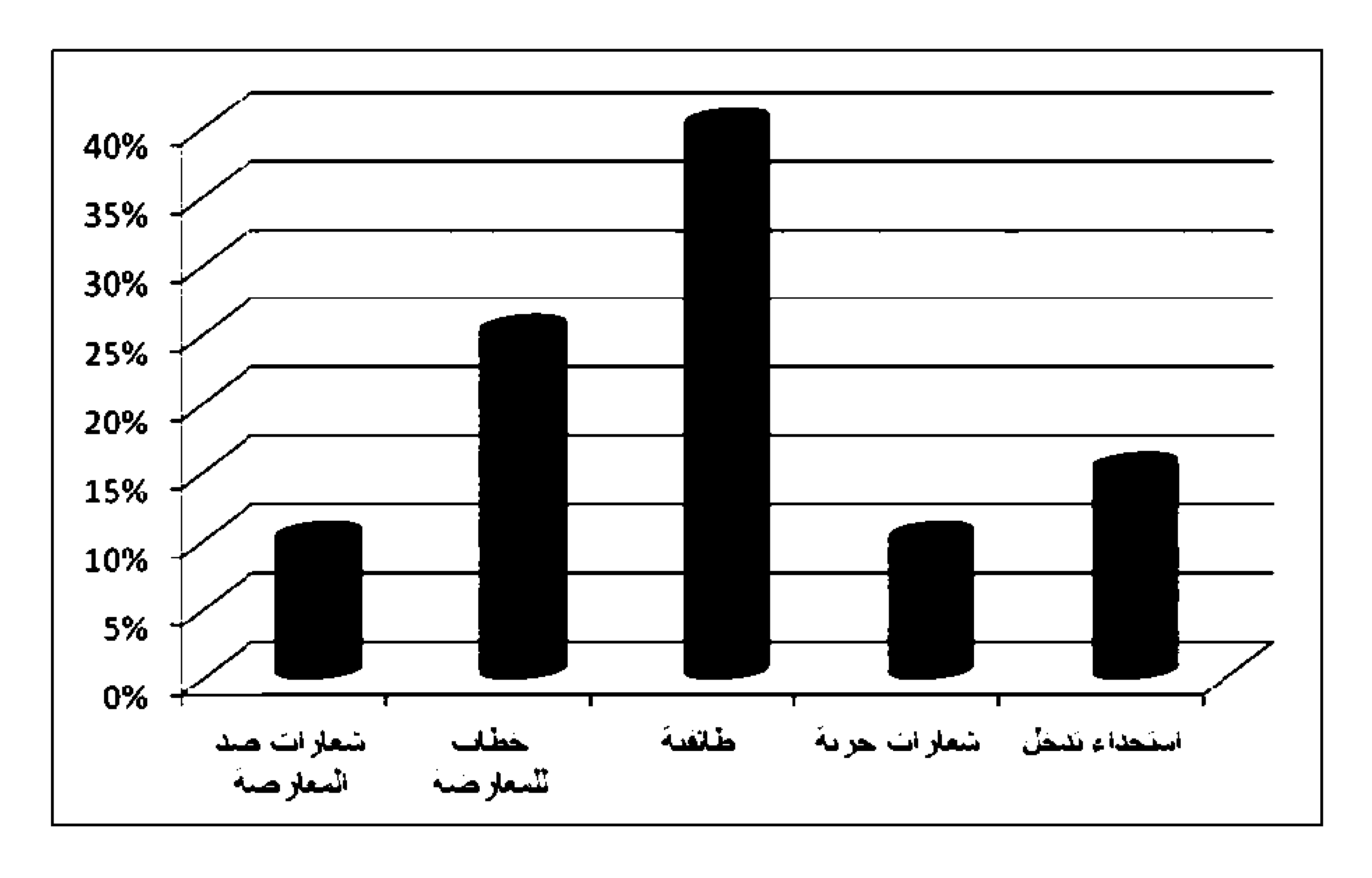
وبنيت تعليقات المتابعين حول هذه النقطة بالتحديد نتيجة تطور الخطاب الدولي والإقليمي التصعيدي ضد نظام الحكم في سورية. وقد عمدت الشريحة المتلقية لخطاب الصفحة السياسي الذي يحمل في طياته اتجاهًا داعمًا للتدخل، إلى ضرورة توحيد المعارضة حول إسقاط النظام، وفكرة حماية المدنيين. وهو اتجاه تبنته أيضًا الهيئة العامة للثورة السوريّة ولجان التنسيق المحلية وجميع الصفحات الناشرة. وقد ترافق ذلك مع اتجاه طائفي تحريضي تتسم روحيته بثقافة الكراهيّة عُبِّر عنه بعبارات صريحة مكشوفة تم حذف أغلبها من قبل إدارة الصفحة على خلفية التوتر الطائفي في حمص، وعمليات الخطف والتهجير التي حصلت في المدينة. وزادت شعارات الكراهية والإيحاءات الطائفيّة في تعليقات المتابعين للصفحة.

وقد مثّلت هذه الاتجاهات في مضمونها بعدًا إقصائيًا ضد من ينتقد الطائفية ولا ينسبها إلى النظام، وذلك في إشارة إلى هيئة التنسيق الوطنية التي عقدت مؤتمرها في أواخر شهر أيلول/سبتمبر 2011، وأنتجت شعارات مع لاءات ثلاثة ضد (العنف، الطائفية، التدخل الأجنبي)، وهو ما ساهم في إنتاج اتجاه دفع بمتابعي الصفحة ضد هيئة التنسيق من خلال التصويت على شعار «هيئة التنسيق لا تمثلنا» الذي تقاسم شعار جمعة تجميد العضوية.

وبالتالي يمكن القول إن اتجاهات الرأي العام ضمن الصفحة شهد انحرافًا كبيرًا عن المصطلحات والأدبيات التي لوحظت في الأشهر الأولى للثورة، والتي تأثرت عمليًا بثورتي تونس ومصر، في اتجاه حفز السيناريو الليبي واستجداء الناتو وتركيا للتدخل العسكري للتخلص من النظام وفق نظرة طائفيّة بالمجمل تكرّست بعد شهر أيلول/سبتمبر 2011.

الشكل الرقم (2 - 8)

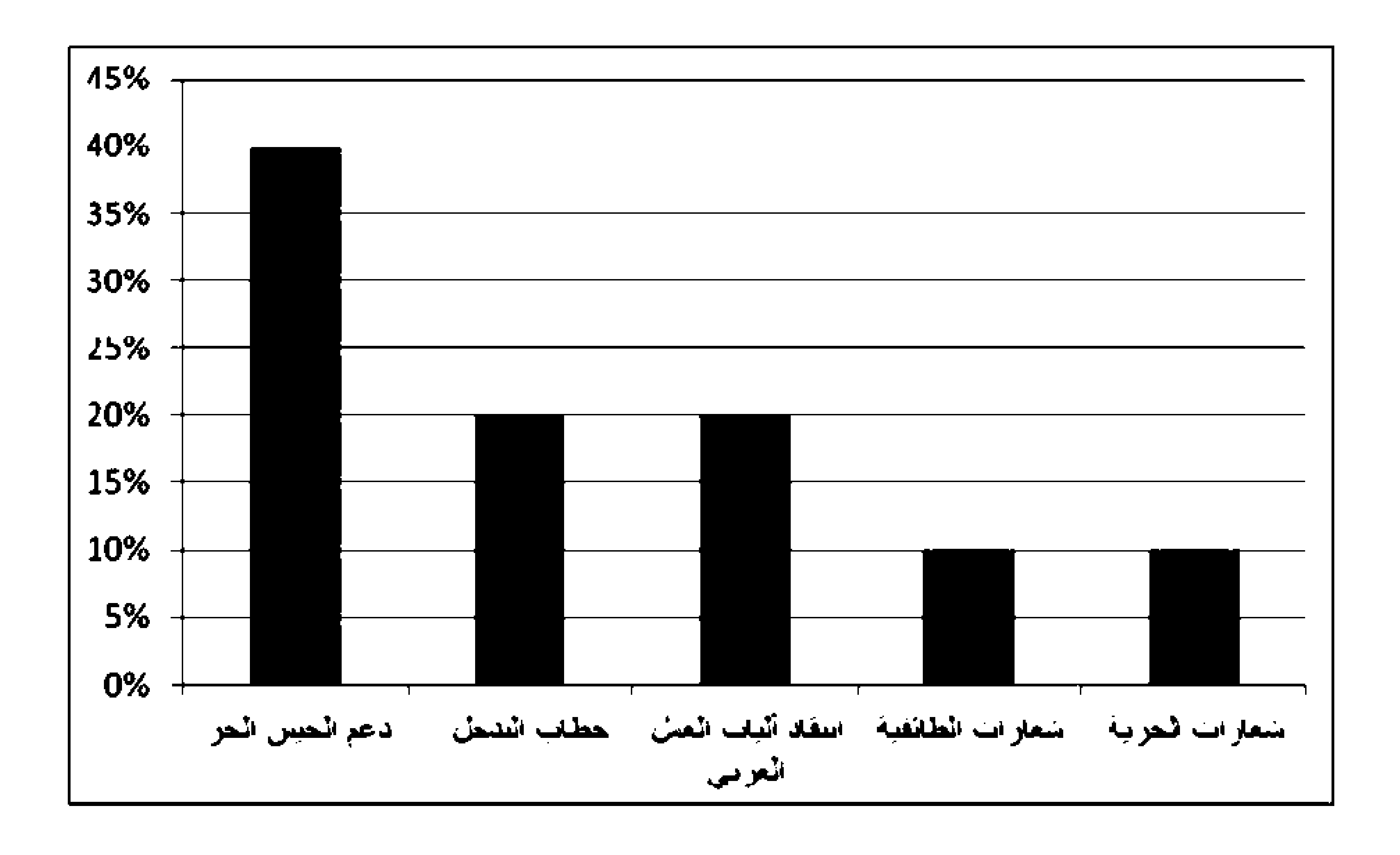
اتجاهات التعليقات خلال أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر 2011



د - دخلت الثورة السورية مع بداية عام 2012، مرحلةً جديدةً اتسمت ببروز الظاهرة المسلحة «الجيش الحر». وبغض النظر عن تكوينات الجيش الحر وأفراده، إلا أن الاتجاه العام للتعليقات جاء بدعم هذه الظاهرة وتبنيها وتشجيع ظاهرة المدن «المحررة» التي برزت في مناطق من سورية كما في بعض قرى إدلب وريف دمشق وبخاصة الزبداني، وبعض أحياء حمص. ترافق ذلك مع استمرار خطاب التدخل الخارجي وانتقاد آليات العمل العربي التي تبلورت ببدء مهمة بعثة المراقبين العرب وتقاريرهم التي رفعت إلى مؤتمرات وزراء الخارجية العرب، وجاء اتجاه التعليقات بوجه عام على النحو المبين في الشكل الرقم (2 - 9).

الشكل الرقم (2 - 9)

اتجاهات التعليقات بعد كانون الثاني/يناير 2012



X بدا واضحًا من خلال متابعة دقيقة للصفحة ولعدد من المشتركين فيها بداية، أن جمهورها الافتراضي كان من المعارضة الإسلامية التقليدية وشبان عوائل المبعدين خارج سورية، وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا.

X زياد حيدر، «سوريا: لم يأتِ حد لجمعة الغضب،» السفير، 6/2/2011، <http://assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=1778>.

X كانت شريحة صغيرة من الشعب السوري تستطيع استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال برنامج وسيط (Proxy)، لكن ذلك لم يكن ليفعِّل من تأثير هذه الوسائل بوصف هذه الشريحة متلقية للرسائل.

X تم حساب هذا النسب التقديرية من قبل الباحث من خلال عينة عشوائية شملت التعليقات (Comment)، و«أعجبني» (Like) لأكثر من 50 كتابة (Status) على حائط الصفحة وذلك لتعذر توافر أساليب كمية نستطيع من خلالها تحديد نسبة دقيقة.

X للاطلاع على تظاهرة الحريقة في 17 شباط/فبراير 2011، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=qDHLsU-ik_Y>.

X للاطلاع على تظاهرة سوق الحميدية في 15 آذار/مارس 2011، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=AhBMeas71Ok>.

X قام بالاعتصام أمام القصر العدلي عدد من عائلات المعتقلين السياسيين

في سورية، وقد وجد فيه بعض النشطاء (سهير الأتاسي، نارت عبد الكريم، وضياء دغمش)، فرصة للقيام بتظاهرة ما إن بدأت حتى فرقها الأمن من خلال اعتقال عدد منهم. كما أوقف أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق الطيب تيزيني، على خلفية مشاركته في الاعتصام ثم أطلق سراحه على الفور، في حين أطلقت السلطات الأمنية بعد فترة قصيرة سراح الناشطة سهير الأتاسي ونارت عبد الكريم.

X مقابلة أجراها فريق البحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مع الناشطة مروة الغميان بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 2011.

X للاطلاع على الأسئلة والخيارات المطروحة، انظر: <http://www.facebook.com/Syrian.Revolution?sk=questions>.

X انظر قسم الأسئلة المطروحة في صفحة «الثورة السوريّة»، تاريخ المشاهدة 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، <http://www.facebook.com/Syrian.Revolution?sk=questions>.

X هذا النمط الشائع من الاستبيانات ليس جديدًا ولم يكن نتيجة تطور وسائل الاتصال، بل إن أول من عمل به هو مجلة التايم الأميركية في ثلاثينيات القرن الماضي، وكانت نتائج استبياناتها ترفع إلى وزارة الخارجية الأميركية.

X انظر قسم الأسئلة المطروحة في صفحة «الثورة السوريّة»، تاريخ المشاهدة 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، <http://www.facebook.com/Syrian.Revolution?sk=questions>.

X مقابلة أجراها فريق البحث مع أحد أعضاء إدارة الصفحة في الدوحة، بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 2011، طلب التحفظ عن اسمه.

X <http://www.facebook.com/Syrian.Revolution?sk=questions>

X للاطلاع على خيارات السؤال وشريحة المصوتين في صفحة «الثورة السوريّة» ضد بشار الأسد، انظر: <http://www.facebook.com/Syrian.Revolution?sk=questions>.

X متابعات مباشرة للباحث بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2011.

X حافظت الصفحات الناشرة على هذه الأيام لكونها تمثل أيام التصعيد وكانت تصمها بأسماء تتناسب مع محددات المرحلة: أحد الجلاء، ثلاثاء النصرة... إلخ.

X انظر: <http://www.facebook.com/Syrian.Revolution> (تاريخ المشاهدة 30/1/2012).

X من خلال متابعة قسم الأسئلة المطروحة في صفحة «الثورة السورية»، نجد أن الرقم الأعلى للمتفاعلين مع الأسئلة التي يطرحها فريق عمل الصفحة يبلغ 35 في المئة، أي ما نسبته 10 في المئة من عدد متابعي الصفحة المذكورة أعلاه.

ثانيًا: شبكة «شام» الإخبارية

تُعد شبكة شام إحدى أبرز الصفحات التي أدت دورًا رياديًا في الثورة السوريّة ونقل أحداثها، وبخاصة في الأشهر الستة الأولى منها. وقد بدأت الصفحة عملها بداية شهر آذار/مارس 2011، وتأسست كصفحة «هواة» غير منظمة، أو منضوية، أو موجهة من قبل قوى المعارضة السياسيّة. وقد ضم فريقها الأول بأغلبيته مجموعة من النشطاء في بؤر الاحتجاجات الأولية، وبخاصة في درعا وريف دمشق، التي مثّلت المجال الفعلي لتغطيتها. وقد عمل فريقها بداية بالتنسيق مع بعض النشطاء على الأرض من خلال جهد ذاتيّ اضطلعوا به في تصوير الاعتصامات والتظاهرات من خلال تقنية اليوتيوب، وهي تقنيات بسيطة لا تتعدى كاميرا «الهاتف الخلوي»، وبذلك كانت من أبرز الحركات التي استثمرت ثورة «اليوتيوب» في حقل المجتمع الاتصالي. كما أن تغطيتها بداية الأحداث تأثرت من ناحية المتابعة والجدة بواقع شبكة الاتصالات في سورية وعملية القطع المتعمدة من قبل الحكومة لهذه الخدمة في مناطق الاحتجاجات [52] . لذلك غالبًا ما كانت الفيديوهات والمقاطع المحمّلة على الصفحة تتأخر عن الحدث لفترة زمنية. وعلى الرغم من ذلك، فقد ظهرت الشبكة كـ «ناقل» للدور الرئيسي لكون تغطيتها كانت مصدرًا رئيسيًا للقنوات الإخباريّة المتابعَة عربيًا (الجزيرة، العربية، بي بي سي العربية)، كما كانت المصدر الوحيد لصفحة «الثورة السورية» التي كانت الحاضن الأكبر لعدد المتابعين لتطورات الثورة السوريّة . [53]

لم تنتج شبكة «شام» خلال الأشهر الأولى من عمر الثورة السوريّة خطابًا سياسيًّا خاصًا بها، والتزمت بما يطرح في التظاهرات من شعارات، وبخاصة تلك التي غاب عنها شعار «إسقاط النظام» أو التعرض للرئيس بشار الأسد بداية. وبذلك يمكن وصفها بالصفحات «الكاشفة» أو «الناقلة»، التعبيريّة أكثر منها بـ الصفحات «التغييرية» الموجّهة. بل إن المتابع للشبكة منذ بداية الأحداث يجد أنها التزمت بخطاب المطالب الإصلاحيّة التي كان يطرحها المحتجون في بداية الثورة، وبخاصة في الفترة التي سبقت خطاب الرئيس الأسد أمام مجلس الشعب في 30 آذار/مارس 2011.

انطلاقًا من ذلك، افترقت شبكة «شام» الإخبارية في تسميه أيام الجمعة بداية الثورة عن صفحة «الثورة السورية»؛ ففي الوقت الذي كانت فيه

قضية أطفال درعا تتفاعل بقوة لتكوّن قوة الدفع الأكبر للتظاهرات في درعا، أطلقت شبكة «شام» على جمعة 18 آذار/مارس 2011، تسمية «جمعة الكرامة»، وهي التسمية ذاتها التي أنتجها الأهالي في درعا بسبب حادثة «المذل المهان» بعد لقاء وجهاء العشائر في درعا رئيس فرع الأمن السياسي العميد عاطف نجيب، الذي طردهم وعمد إلى إهانتهم. لكن صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد» وفي إطار الرغبة في إنتاج آلية تحاكي أدبيات الثورة المصرية، أطلقت على هذه الجمعة تسمية «جمعة الغضب». كما حصل افتراق في جمعة 25 آذار/مارس 2011؛ حيث قامت صفحة الثورة بإطلاق تسمية «جمعة العزة» في حين اختارت شبكة «شام» تسمية «جمعة الشهداء»، عقب استمرار سقوط الشهداء في درعا نتيجة القمع الأمني واقتحام الجامع العمري.

استطاعت شبكة «شام» الإخبارية جذب الكثير من الفئات الوسطى والطبقة المثقفة في سورية لمتابعة تغطيتها، وتأثرت بها الفئات الشبابيّة الحديثة التي خاضت جولات الاحتجاج في دمشق المدينة ودوما وبعض قرى الغوطة. كما شهدت صفحتها على فيسبوك إقبالاً من قبل الفئات الوسطى، التي لم تستطع إدراج نفسها تحت إطار سياسي يناهض النظام علانية خلال الثورة، واعتمدت عليها كمصدر دائم للأخبار المستعجلة في إطار نشاطها المستمر في الفضاء الافتراضي. وكرست شبكة «شام» واقعًا جديدًا داخل هذه الفئات من خلال اعتمادها الشبكة كوسيلة للوصول إلى المعلومة فحسب، من دون تقديم التحليل أو الدفع إلى تغليب اتجاه معين على اتجاه آخر. كما مثّلت هذه الشبكة قاعدة المعلومات الوحيدة لبعض رموز المعارضة التقليدية داخل سوريّة، التي فاقت التظاهرات قدرتها التنظيمية على الرغم من انخراط شبابها في الحركة الاحتجاجية في مناطق معينة [54] .

ساهم هذا التوجه في تراجع ترتيب هذه الصفحة في قائمة الصفحات المهتمة بتغطية الاحتجاجات السوريّة إلى المرتبة الثانية بعد صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد»، التي استطاعت أن تجذب الشرائح الشعبوية المتعطشة للتخلص من النظام القائم على أسس تاريخية أو سوسيولوجية معينة.

ونتيجة المعطيات السابقة، تأخرت شبكة «شام» عن رفع شعار «إسقاط النظام» في تغطيتها على الرغم من رفعه في عدد من تظاهرات درعا ودوما واللاذقية. وعملت بصفة دائمة على عنونة مقاطعها في شهر نيسان/أبريل بعناوين عامة بعيدًا من «الشخصنة» التي اعتمدتها صفحة

«الثورة السورية» وشبكة «أوغاريت». واستمرت في إطار دورها الناقل غير الموجه و«الموضوعي إلى حد ما». ولكن بعد أن تكرس شعار «إسقاط النظام» في الوسط المحتج في سورية، وشمل معظم المناطق الثائرة، بدأت الشبكة تدرجه ضمن خطابها الإعلامي. وهي فضلاً عن وظيفتها الناقلة للخبر والتغطية، أدت دورًا إعلاميًا تثقيفيًا من خلال فقرة صباحيّة يومية لتغطية الصحف العربية والأجنبية ومقالات الكتاب وآرائهم حول الثورة السوريّة؛ وقامت بإدراج المقالات في وضع الكتابة التقليدية ضمن الفيسبوك، وبذلك مكنت متابعيها داخل سورية من قراءة التغطيات الصحافية ومقالات الرأي والدراسات في المواقع التي تخضع للحجب «سياسيًا» في سورية، مثل جرائد **الشرق الأوسط** و**القدس العربي** و**الراي** الكويتية و**النهار** اللبنانية [55] .

كما قامت شبكة «شام» - وعلى الرغم من الخلفية الإسلاميّة لمعظم أعضائها - بنقل ودعم تصريحات المعارضين التقليديين ووضعهم في خانة من برزوا بوصفهم رموز الثورة السياسية مثل برهان غليون وميشيل كيلو وهيثم مناع وهيثم المالح وحسن عبد العظيم وعماد الدين الرشيد. وابتعدت ربما عن قصد أو عن غير قصد من التركيز على معارضي الخارج وبخاصة في الإطار الحزبي التقليدي كالإخوان المسلمين [56] .

بدأت الشبكة إنتاج خطابها السياسي الخاص بها مع أواخر شهر حزيران/يونيو 2011، وقد حمل هذا الخطاب أدبيات تفترق مع المعارضة التقليدية وأقرب إلى صفحة «الثورة السورية» ومطالب المحتجين في الشارع، وبخاصة في ما يتعلق بمعطى الحوار مع السلطة، الذي ظهر جليًا آنذاك. وقد مثلّ أحد النقاط الرئيسية في برنامج اللقاء التشاوري لمثقفين ومعارضين مستقلين في سورية بتاريخ 27 حزيران/يونيو 2011؛ وهو الذي تضمن على نحو مشروط برنامج هيئة التنسيق الوطنية. وتبلور الافتراق مع المعارضة التقليديّة الوطنيّة من خلال دعم الشبكة لإرهاصات خطابية معارضة في الداخل والخارج ذات لغة «تصعيدية متقدمة» على هيئة التنسيق الوطنية، تجلى بالتيار الذي مثله المعارض هيثم المالح والمعارض الإسلامي عماد الدين الرشيد؛ إذ حاول هذا الخطاب استقطاب شخصيات وطنية لم تندرج تحت أي مسمى أو هيئة كالاقتصادي السوري عارف دليلة، والناشطة في مجال حقوق الإنسان منتهى الأطرش، ابنة قائد الثورة السوريّة عام 1925 ضد الاحتلال الفرنسيّ سلطان باشا الأطرش.

ولدعم هذا التوجه بدأت الشبكة تضمّن عناوين مقاطعها مصطلحات ترفض الحوار مع النظام، وتصر على إسقاطه ممثلاً برأس الهرم. وتبرز

لافتات رُفعت من قبل المحتجيّن في حماه ودير الزور وحمص، فضلاً عن لافتات رفعت في درعا، مكان تأثيرها الأكبر، نظرًا إلى وجود عدد كبير من المنسقين معها، تدعم فكرة مؤتمر الإنقاذ وتطالب بتأليف حكومة ظل تكون جاهزة لتولي السلطة بعد سقوط النظام.

وعلى خلاف الأسلوب الذي اعتمدته صفحة «الثورة السورية» المرتكز على أسئلة الاستبيان التقليدية وفق النمط الذي تسمح به آلية الأسئلة المتبعة في الفيسبوك؛ لم تنتج شبكة «شام» مثل هذا النمط إلا في مراحل متأخرة من الثورة السوريّة وبصورة محدودة.

وقد كان السؤال الأول الذي طرحته الصفحة في شهر تموز/يوليو 2011، عن مؤتمر الإنقاذ الذي جاء وفق الصيغة التالية:

هل أنت مؤيد لمؤتمر الإنقاذ الوطني؟ ومن أبرز وجوهه: هيثم المالح، منتهى الأطرش، جودت سعيد، عارف دليلة، والشيخ نواف البشير.

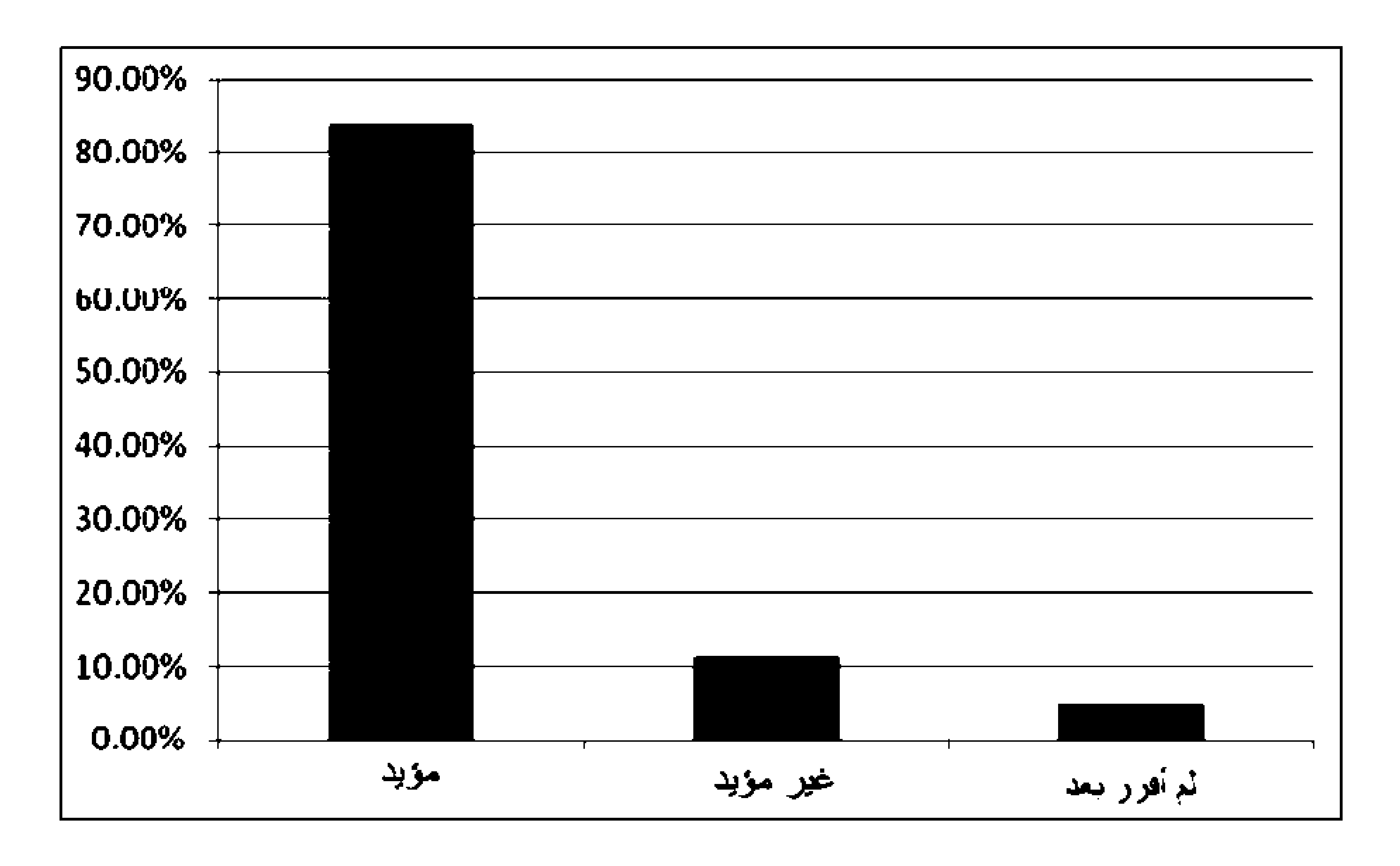
ولكون موعد عقد المؤتمر جاء بعد مؤتمر سميراميس، فقد حاولت الشبكة استمالة الجمهور الافتراضي من خلال الحديث عن مشاركة عدد من الأسماء الوطنيّة، التي لم تحضر مؤتمر سميراميس؛ ففكرة مؤتمر الإنقاذ طرحت من قبل المعارض هيثم المالح وعماد الدين الرشيد، أما مشاركة الأسماء السابقة فلم تحدد بصورة نهائية، بل تم إرسال الدعوات إلى كل من نواف البشير وعارف دليلة ومنتهى الأطرش فحسب [57] .

حظيت فكرة المؤتمر بتأييد شعبيّ لدى جمهور المعارضة والفئات الوسطى التي انخرطت في الثورة كليًا، لكون المؤتمر سيمثّل نقطة انعطاف في مسار الثورة بعدما أنتج معطيات جديدة تطرح أول مرة، وهي محاولة البحث عن البديل وملء الفراغ السياسي في حال سقوط النظام.

وقد بلغ عدد الذين صوتوا على السؤال نحو 5700 مشارك ضمن الفيسبوك، وقد أيد عقد المؤتمر نحو 4777 منهم أي ما نسبته 83.8 في المئة من المصوتين، في حين عارضه نحو 629 متابعًا، أي ما يقدر بـ 11.3 في المئة من المصوتين؛ في حين صوت ما يقارب 288 شخصًا لخيار «لم أقرر بعد»، أي ما نسبته 5 في المئة [58] .

الشكل الرقم (2 - 10)

هل تؤيد عقد مؤتمر الإنقاذ؟



يمكن الانطلاق من هذه النتيجة للدلالة على اتجاهات الرأي العام آنذاك داخل سورية، والتي قطعت «نهائيًا» مع النظام الحاكم، على خلفية استمرار العمليات العسكريّة وتزايد عدد الضحايا، وبخاصة في مدن وقرى درعا وحمص وحماه. إضافة إلى المناخ التشاؤمي الذي كرّسه خطاب الرئيس بشار الأسد أمام جامعة دمشق بتاريخ 20 حزيران/يونيو 2011، وافتقاده أي

معالجات من شأنها تغيير سلوك نظامه الأمني، وهو ما دفع بشريحة من المحتجيّن في سورية، في اتجاه إنتاج واجهة سياسيّة يمكن أن تعكس الحراك على أرض الواقع، ولا سيما بعد تعدد وتشعب مؤتمرات المعارضة السابقة وظهور الاختلافات والخلافات داخل اتجاهات المعارضة.

لم ينجح مؤتمر الإنقاذ أيضًا بسبب الخلافات التي ظهرت بين المشاركين، وبخاصة بين أبرز الداعين إليه عماد الدين الرشيد والمعارض هيثم المالح، إضافة إلى الخلافات مع الشرائح الكردية المشاركة في المؤتمر. وقد تمخضت عن المؤتمر نتائج إعلانيّة فحسب، ضمن الإطار العام لجهة التوصيات المكررة عن توصيات المؤتمرات السابقة. لكن في إطار الانقسام في المؤتمر، برز اتجاه إلى التوافق داخل الاتجاهات الإسلاميّة في المعارضة السوريّة من خلال تنسيق العمل بين التيار الإسلامي الديمقراطي الذي يمثله عماد الدين الرشيد، وحركة الإخوان المسلمين، إضافة إلى مجموعة العمل الوطني برئاسة أحمد رمضان وبعض أعضاء إعلان دمشق في الخارج [59] .

أضحت الشبكة في خطابها الإعلامي تركز على هذه القوى والشخصيات

كرموز قياديّة للثورة السورية سواء لناحية الضخ الإعلامي لتصريحاتها أو الإطار الفكري لها. وفي هذه المرحلة كانت الصفحات الناشرة في سورية قد اتفقت على صيغة إعلامية موحدة لخطابها السياسي ورموزه العامة على الرغم من اختلاف التوجهات الفكرية لأعضائها. وتراجعت أهمية الصفحات الناشرة نتيجة الاهتمام الإعلامي العربي وبروز آلية البث المباشر، لذلك غدت الصفحات الناشرة ومنها شبكة «شام»، تحاول تغليب الخطاب الإعلامي القريب من الإطار السياسي الذي تندرج ضمنه مع احتفاظها بأدبيات الخطاب المعتدل البعيد من الطائفيّة. لكن ما ميز شبكة «شام» أيضًا أنها عملت على ترويج خطاب ديني معتدل قريب للثورة كاحتفائها بالبيانات الصادرة عن الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، وخطب الشيخ القرضاوي والشيخ علي الصابوني، رئيس اتحاد علماء المسلمين السوريين. لكنها ابتعدت من تبني الخطاب السلفي الشعبوي الذي مثّله الشيخ عدنان العرعور.

ونتيجة المعطيات السابقة، حاولت شبكة «شام» دعم الاتجاه الذي برز في سورية نحو ضرورة توحيد المعارضة في إطار سياسي موحد، لكن مرد دعمها لا يعود إلى تبني الفكرة التي نادى بها المحتجون والشارع فحسب، وإنما في إطار ما عمدت قوى التيار الإسلامي ومجموعة العمل الوطني إلى إنتاجه على نحو يحاكي التجربة الليبية؛ فبدأت الكتابات والأنشطة تظهر حول ضرورة وجود مجلس وطني يؤطر قوى الثورة والمعارضة التقليدية ويوحدها في جسم وكيان سياسي بحيث يتولى عملية إنضاج الحراك الثوري، ويمثّل في الوقت نفسه الإطار السياسي البديل من النظام، وبخاصة في ظل تردد المواقف الدولية نتيجة غموض الطرف المؤهل لقيادة سوريّة في حال تم إنضاج مواقف متقدمة ضد النظام الحاكم في سورية. لذلك نجد أن الشبكة خلال شهري آب/أغسطس 2011، وأيلول/سبتمبر 2011، أخذت على عاتقها الترويج لهذه الفكرة وطرح المعطيات الإعلامية والنداءات والمقالات والآراء السياسية التي تدعم هذا التوجه المطروح أصلاً من قبل قوى معينة اتخذت من إسطنبول في تركيا مكانًا للعمل السياسي في ظل احتضان وتسهيلات تركية حكومية لإنضاج مثل هذا الجسم [60] . وقد نجحت الصفحة عمليًا في تهيئة الرأي العام ضمن متابعيها افتراضيًا لمثل هذه الفكرة. وكعادتها قبل أي مؤتمر تدعمه القوى السياسية المقربة من الصفحة، قامت الأخيرة بطرح السؤال التالي: هل أنت مع تشكيل مجلس موحد للمعارضة بأسرع وقت؟

حمل الجواب عدة خيارات، منها ما هو أساسي مع التركيز على خيارات

نعم، أو نعم من دون خلافات، أو لا؛ ومنه ما هو ثانوي فرعي ينحصر بخيار الرفض. وقد عمدت الشبكة إلى هذا الأسلوب الذي اتبعته صفحة «الثورة السورية» لعدم إنتاج خيار واحد ينحصر بـ «لا» ويحوز على نسبة كبيرة من الأصوات، الذي من شأنه أن يخلق اتجاهًا لدى المتابعين إلى تبني هذا الخيار. وقد شارك في التصويت نحو 4798 متابعًا، وتركزت نسب الإجابة على ثلاثة خيارات أساسية:

- 4229 صوتوا بـ «نعم»، أي ما نسبته التقريبية 88.14 في المئة.
- 198 صوتوا بـ «نعم وبدون خلافات»، أي ما نسبته 4.6 في المئة.
- وتوزعت باقي الأصوات حول الخيارات التي تقع في خانة الرفض بما نسبته 7 في المئة تقريبًا [61] .

الشكل الرقم (2 - 11)

هل أنت مع تشكيل مجلس موحد للمعارضة؟



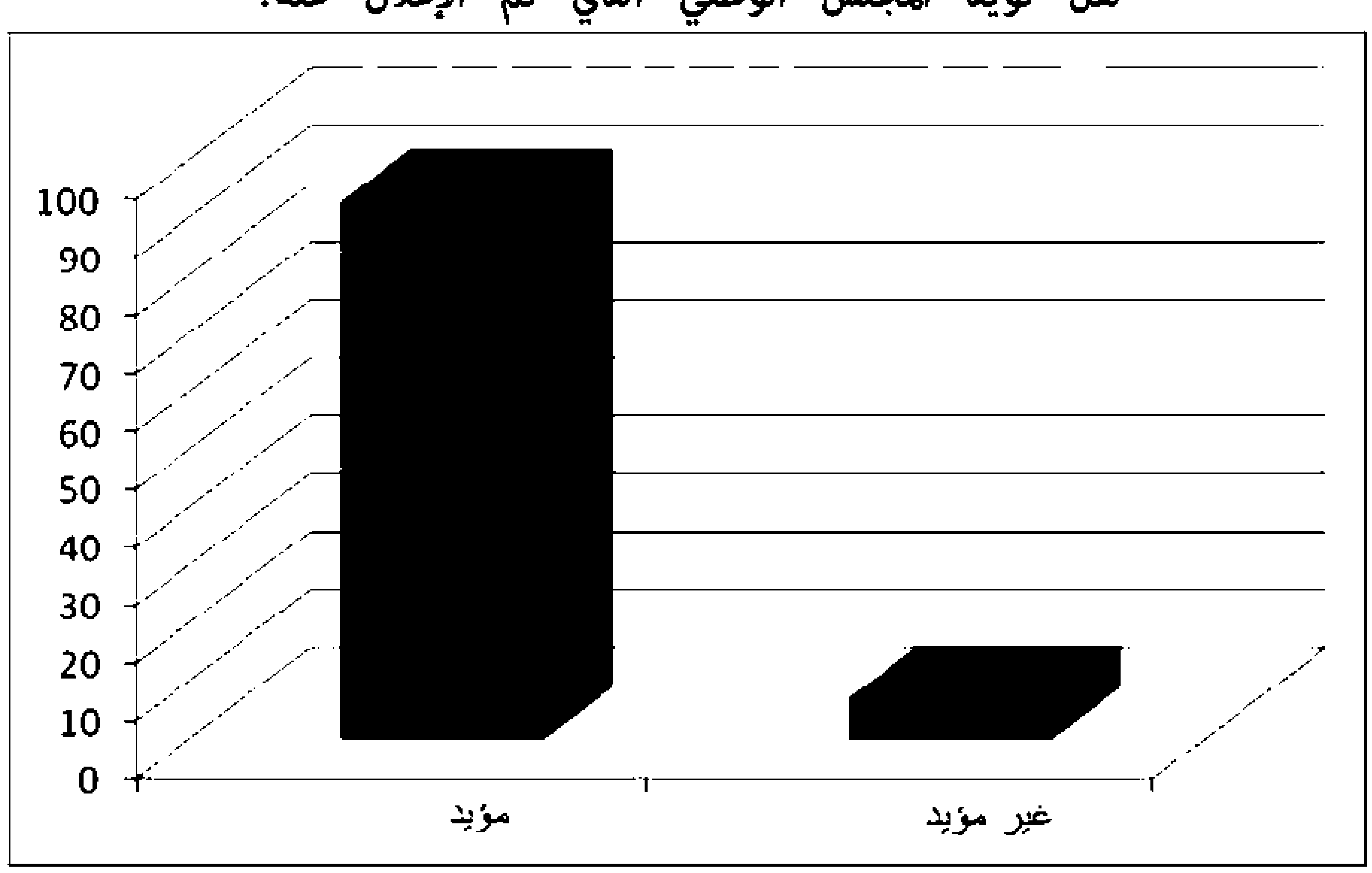
مثّل هذا الاستبيان البسيط مقدمة لتهيئة المناخ لتقبل فكرة إنتاج المجلس الوطني الذي أعلنته بعض الشخصيات في إسطنبول في 15 أيلول/سبتمبر 2011 [62] . وفي إثر ذلك، قامت الشبكة بطرح السؤال الثالث في تعاطيها مع مسار الثورة السوريّة: هل تؤيد الإعلان عن ولادة المجلس الوطني السوري الذي تم اليوم بفضل الله تعالى؟

صوت على هذا السؤال 1398 شخصًا فحسب، وجاءت النتائج على النحو التالي:

- 1297صوتًا أيّدت إعلان المجلس ما نسبته 92.8 في المئة من الشريحة المصوتة تقريبًا.
- 101 من الأصوات لم تؤيد إعلان المجلس، أي ما نسبته 7.2 في المئة من الشريحة المصوتة تقريبًا.

الشكل الرقم (2 - 12)

هل تؤيد المجلس الوطني الذي تم الإعلان عنه؟



ويمكن التوقف عند هذا التصويت لأنه يحمل العديد من الدلالات أبرزها:

- إن الشريحة المصوتة على السؤال الذي طرحته الصفحة قليلةٌ جدًا إذا ما تمت مقارنتها بعدد متابعي الشبكة آنذاك (180.000 متابع). وهو ما يمكن أن يؤشر إلى نزوع لدى الفئات الوسطى والداخل السوري للإحجام عن تأييد المجلس المعلن الجديد لأنه شكل خطوة ارتجالية أخرى على غرار مبادرات المعارضة السابقة.

- الظروف التي سبقت إعلان المجلس الوطني وأبرزها إعلان مجموعة من الشباب عن قيام مجلس وطني انتقالي، وتعيين رئيسه ونوابه من دون استشارتهم. وقد عكست تركيبة المجلس تنوعًا ثقافيًا وسياسيًا وطائفيًا في

سورية من الشخصيات الوطنيّة المعارضة وأحزاب المعارضة التقليدية. لقيت هذه الفكرة تأييدًا من قبل الشبان السوريين المعارضين آنذاك. لكنها لم تأخذ سبيلها إلى النجاح لأنها جاءت ارتجاليّة وتخلو من التنسيق مع الشخصيات التي تم إيراد أسمائها في تشكيلته، الأمر الذي أعاق نضوجها كفكرة قابل للتوقيع.

- اقتصار المجلس على قوى سياسية ذات توجهات معينة، وافتقاده شرائح أخرى كالأحزاب الكردية والقوى والشخصيات اليسارية والعلمانية، وبخاصة في ظل رأي عام جامع بين المحتجين آنذاك على شخصية برهان غليون، كمرشح لقيادة المرحلة الحالية من عمر الثورة السوريّة.

- إن ضعف الإقبال يدلل على وعي يتجسد لدى الفئات الوسطى، التي تعتمد على الشبكة كمصدر للمعلومات وعدم الانجرار علميًا إلى خطوات غير مدروسة، إضافة إلى تحفظ قوى الحراك الثوري الممثلة بالهيئة العامة للثورة، عن دعم هذا الجسم بسبب افتقاره إلى التمثيل الجامع لقوى المعارضة الرئيسية.

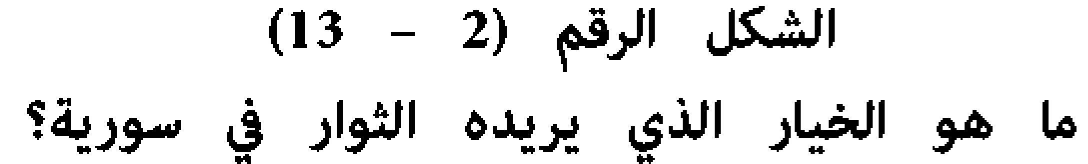
يمكن مما سبق التوصل إلى نتيجة مفادها أن شبكة «شام» فشلت في إنتاج اتجاه داخل الرأي العام السوريّ المعارض يسير في فلكها السياسيّ بالمطلق، وأن الفئات الوسطى التي تمثّل نسبة كبيرة من متابعي الشبكة بقيت في الإطار العام للمعارضة السورية. واستمرت القيمة المضافة للشبكة في كونها مجالاً تثقيفيًا وإخباريًا يمكن متابعته كمصدر للحصول على المعلومات بسرعة. وهذا يعني أن قدرتها على إنتاج تأثير جوهري كان محدودًا، الأمر الذي اضطر أعضاءها إلى الالتزام بأدبيات صفحة «الثورة السورية» والهيئات الثورية الأخرى كلجان التنسيق المحلية والهيئة العامة للثورة السوريّة. وبالتالي لم يكن دورها في التأثير رياديًا لأنها لم تستطع أن تنتج شريحة مؤيدة لتوجهاتها تتناسب وعدد المشتركين في الشبكة. وهذا ما نجده في السؤال الآتي الذي طرحته الشبكة حول التدخل الخارجي، وبخاصة أنها انخرطت مع باقي الفاعلين في الواقع الافتراضي في استجداء التدخل الخارجي من خلال خطابها الإعلامي. عدا ذلك، حاولت الصفحة في كثير من الأحيان مغازلة تركيا كطرف مهتم أو قادر على التدخل العسكري في سورية لإسقاط النظام.

- **السؤال: ما هو الخيار الذي يريده الثوار في سورية؟**

انضوت تحت هذا السؤال أربعة خيارات للإجابة هي: مراقبون دوليون وعرب أن تستمر الثورة وفق آلياتها الحالية، تدخل عسكري عربي إسلامي،

تدخل عسكري دولي. وقد صوتت على هذا السؤال عينة بلغ تعدادها 5738 مصوتًا وجاءت النتائج على النحو الآتي [63] :

- 4392 صوتًا، لمصلحة قرار دولي يسمح بدخول مراقبين عرب ودوليين ويسمح لوسائل الإعلام العربية والأجنبية بتغطية الأحداث في سورية، أي ما نسبته 76.54 في المئة من الشريحة المصوتة.
- 1004 أصوات، لمصلحة تدخل عسكري عربي - إسلامي، أي ما نسبته 17.49 في المئة من عدد الذين صوتوا.
- 239 صوتًا، لمصلحة تدخل عسكري دولي، أي ما نسبته 5.1 في المئة من الشريحة المصوتة.
- 47 صوتًا، أيدت أن تبقى الثورة وفق الآلية نفسها، أي ما نسبته 0.8 في المئة من المصوتين.


الشكل الرقم (2 - 13)

ما هو الخيار الذي يريده الثوار في سورية؟



يمكن الانطلاق من النتائج السابقة للقول إن خيار التدخل الدولي واستجدائه لم يكن خيارًا شعبيًا، أو اتجاهًا عامًا ضمن الرأي العام المعارض في سورية، بل حتى بعد استكمال العمليات العسكرية التي قام بها الجيش السوري في حماه ودير الزور وقرى إدلب مطلع شهر آب/أغسطس حتى

منتصف أيلول/سبتمبر 2011. وكانت المؤشرات الإحصائية داخل الحيّز العام الافتراضي تدلل على رفض الأغلبية للتدخل العسكري أو حتى المصطلحات القريبة منه، التي جاءت في بيان المجلس الوطني السوري التأسيسي بتاريخ 2 تشرين الأول/أكتوبر 2011، الذي تضمن بند «العمل على حماية المدنيين». انطلاقًا من تلك المأسسة السياسية لمفهوم الحماية الدولية، حاولت الصفحات الناشرة طرح خطاب إعلامي بديل من «رومانسية» التدخل العسكري التركي الذي حاولت إغراق المتابع الافتراضي بإمكان حدوثه في حال تجاوز النظام السوري ما كانت تسميه «الخطوط الحمر» بالنسبة إلى تركيا، المتمثلة باقتحام حماه وحمص وغيرهما من المدن السوريّة.

ونظرًا إلى أن الفئات الوسطى في سورية والشرائح المثقفة المعارضة تمثّل نسبة كبيرة من متابعي الصفحة، فإن الخطاب «العاطفي» للشبكة لجهة محاولة الربط بين التدخل الخارجي واستمرار مقتل المدنيين واستمرار السياسيات القمعية للنظام، لم ينجح كليًا. ويمكن الدلالة على ذلك من خلال السؤال الآتي والذي ينتمي إلى ما يطلق عليه في الاستبيانات العامة «أسئلة الصدقيّة» التي تقارن اتجاهات الرأي العام في سؤالين متشابهين تقريبًا مختلفين نمطًا ولغة:

- **السؤال: هل أنت مع طلب الحماية الدولية للشعب السوري؟**

لم يطرح السؤال خيارات متعددة وفق الصيغة السابقة، وإنما كان سؤالاً نمطيًا بسيطًا يحتمل ثنائية الخيارات وهي (نعم/لا). وقد اكتسب هذا السؤال أهمية كبرى داخل الحيّز الافتراضي التفاعلي وشارك في التفاعل معه شريحة قدرت بـ 25185 شخصًا، لأنه عكس جزءًا من النقاشات التي كانت دائرة حول التدخل الدولي، وبخاصة مع نجاح الثورة الليبية وتحرير طرابلس وانتقال مفاهيم الثورة الليبيّة إلى مفاهيم عامة ضمن الثورة السوريّة تجلت بعدد من الرموز كظاهرة «الجيش السوري الحر»، الذي أعلن عن بناء كتائب وسرايا متوزعة هدفها «حماية المدنيين»، وظهور دعوات إلى عسكرة الثورة وتحويل مسارها إلى «مسار تحريري عنفي» على غرار الثورة الليبيّة والثورات العربية السابقة ضد الاستعمار في عشرينيات وثلاثينيات القرن المنصرم، ومحاولة تهيئة الرأي العام من خلال طرح مصطلحات الحظر الجوي، والمنطقة العازلة الواقية لإنتاج «بنغازي سوريّة»، يمكن أن تساعد على انشقاق الجيش والتحاقه بالثورة.

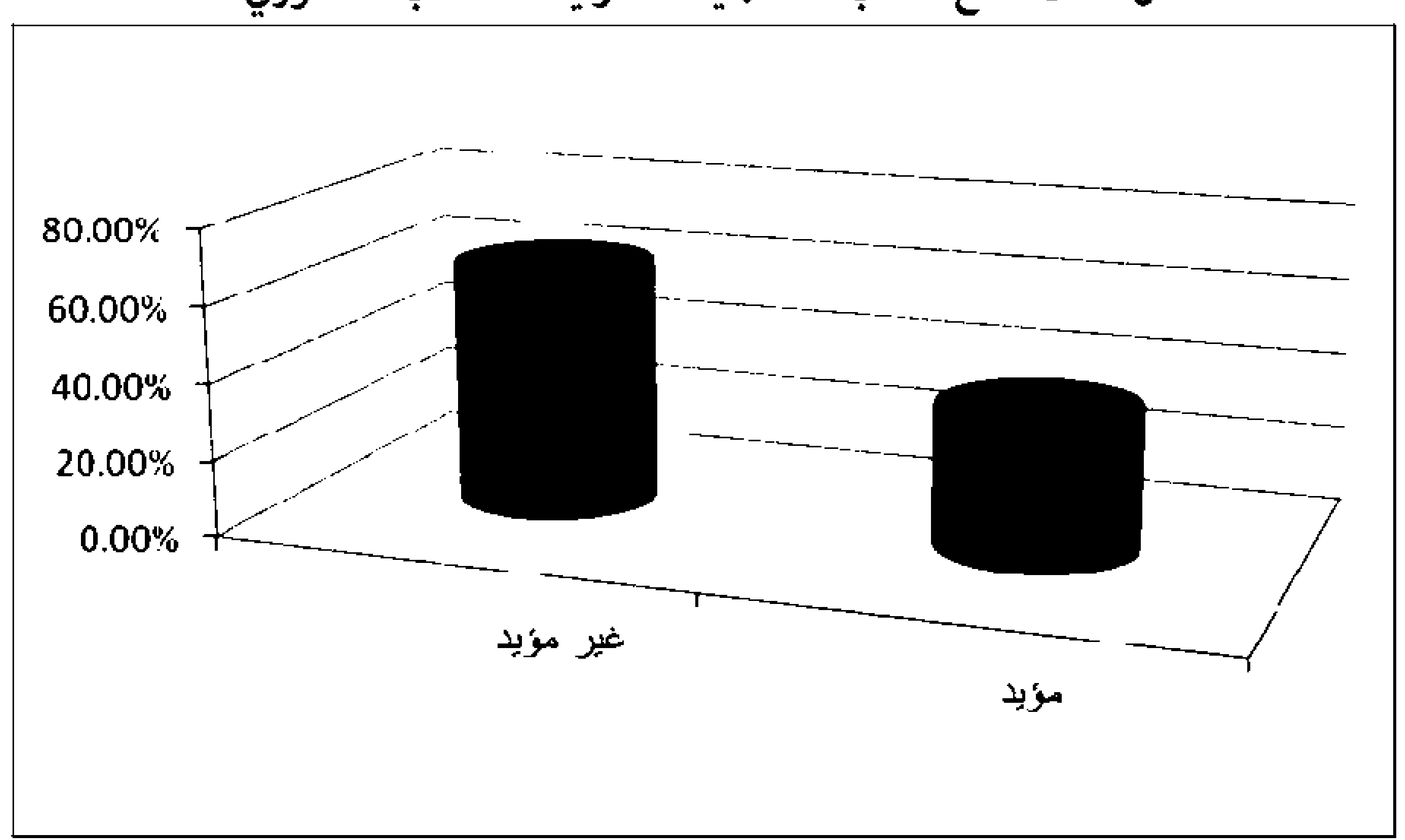
وعلى الرغم من الضخ الإعلامي والخطابي من قبل عدد من الفاعلين في الحيّز العام الافتراضي، جاءت النتائج مخالفة تمامًا لمضمون هذا الخطاب

على النحو التالي [64] :

- 16190 شخصًا غير مؤيدين لطلب «الحماية الدولية»، أي ما نسبته 64.28 في المئة.
- 8995 مؤيدًا لطلب الحماية الدولية، أي ما نسبته 35.71 في المئة.

الشكل الرقم (2 - 14)

هل أنت مع طلب الحماية الدولية للشعب السوري؟



نستطيع إذا ما قارنا النتائج في السؤال السابق بهذه النتائج، استخلاص اتجاه داخل الرأي العام يعارض التدخل الخارجي. ويمكن الدلالة على الارتفاع البسيط لنسبة مؤيدي الحماية الدوليّة في هذا السؤال، إلى نزوع ساد بعض الأوساط الافتراضيّة يماثل بين الحماية الدولية كآلية، وإرسال المراقبين ودخول وسائل الإعلام. وعليه يمكن بناء نتيجة مفادها أن اللافتات التي ترفع حول موضوع التدخل وتعويمه وأسماء أيام الجُمعة التي تحاكي مثل هذا التوجه، تخرج عن إطار التوجه العام للرأي العام المعارض في الداخل ضمن الحيّز والإمكانية التي تقدمها المؤشرات الإحصائية لدى الجهات التي تدفع خطابيًا إلى تبني مثل هذا النمط.

في **الخلاصة** ، تُعد شبكة «شام» الإخباريّة من أوائل الصفحات، التي اهتمت بمتابعة يوميات الثورة السوريّة ومساربها المتشعبة. وقد مثّلت الشبكة أحد أبرز مصادر المعلومات وسائل نشرها في الوسط الإعلامي

المثقف والشعبي. وقد استطاعت إنتاج موضوعية إعلامية إلى حد معين في نقل الخبر فحسب، من خلال استخدامها أسلوب العمل الصحافي الذي يربط المعلومة والخبر بمعطى تصويري وقائعي، الأمر الذي ساهم في انتشارها الواسع في الحيّز العام الافتراضي، وبلغ عدد المتابعين لها 214 ألف متابع [65] ، ولم يقتصر نشاطها ضمن الفيسبوك فحسب، بل عملت الشبكة على إذكاء النشاط التفاعلي لها في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، يوتيوب) [66] . كما قامت الشبكة بإنتاج موقع إخباريّ باللغتين العربية والإنكليزية [67] ، الأمر الذي جعلها أحد أبرز الفاعلين في نقل المعلومة إلى وسائل الإعلام العربيّة والعالميّة.

وتعد الفئات الوسطى وشرائح المعارضة التقليديّة من أبرز المتابعيّن للشبكة، التي تعمل في الإطار التفاعلي السريع ضمن مجال شبكة الإنترنت، الأمر الذي جعل دورها محصورًا بمحددات مادية ومعرفية أبرزها محدودية الشريحة السوريّة القادرة على التفاعل المستمر داخل الشبكة العنكبوتية نتيجة محدودية تأثير الشبكة العنكبوتية في سورية. لكن يمكن القول إنها تمثل العدد الأكبر للمتابعين بين المواقع الإلكترونية في سورية [68] .

كما ساهمت الشبكة في المجال التثقيفي الموجه، وبخاصة في ما يتعلق بتغطيتها للصحافة العربيّة والعالميّة بوتيرة يومية. ومن خلال متابعة يومية لشبكة «شام»، فإن معدل زيادة عدد المتابعين لها تراجع خلال الأشهر الأربعة بعد شهر أيلول/سبتمبر 2011، حيث بلغ عدد متابعي الشبكة مع بداية شهر آب/أغسطس ما يقارب 175 ألف متابع، أي بمعدل 35 ألف متابع كل شهر خلال الأشهر الخمسة الأولى، مقابل معدل زيادة قدر بـ 5 آلاف بعد شهر أيلول/سبتمبر 2011. ويمكن تفسير ذلك بمجموعة من العوامل أبرزها بروز نشاط التنسيقيّات الافتراضيّة مناطقيًا، وزيادة التغطية للأحداث في سورية من قبل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة (الإعلام التقليدي)، إضافة إلى تبني أن الصفحة توجهات قوى سياسية معينة، أخرجها من الإطار الجامع الذي بدأت فيه.

X مقابلة أجراها الباحث مع أحد أعضاء شبكة «شام» في الدوحة طلب التحفظ عن اسمه، بتاريخ 13/9/2011.

X متابعة دائمة لمفردات الخطاب السياسي في القنوات الإعلامية العربية خلال الأشهر الأولى من الاحتجاجات.

X مقابلات أجراها الباحث مع مجموعة من قيادات المعارضة التقليدية (سمير العيطة، حازم النهار، عماد الدين الرشيد وغيرهم) في الدوحة في 30

تموز/يوليو 2011.

X انظر متابعة التغطية الصحافية اليوم التي تقوم الشبكة بإعدادها على صفحتها على الإنترنت: <http://www.facebook.com/ShaamNewsNetwork>.

X متابعة دائمة ويومية من قبل الباحث لشبكة «شام».

X مقابلة أجراها الباحث مع عارف دليلة في الدوحة بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2011.

X قسم الأسئلة المطروحة في شبكة «شام» على صفحتها الرسمية في الفيسبوك، تاريخ المشاهدة 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، <http://www.facebook.com/ShaamNewsNetwork>.

X مقابلة أجراها الباحث مع المعارض عماد الدين الرشيد في الدوحة بتاريخ 25/8/2011.

X مقابلة أجراها الباحث مع عماد الرشيد وحسان الشلبي حيث أكدا دعم الصفحة لمثل هذا التوجه، 25 آب/أغسطس 2011.

X قسم الأسئلة المطروحة في شبكة «شام» في صفحتها الرسمية على الفيسبوك، تاريخ المشاهدة 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، <http:www.facebook.com/ShaamNews>.

X يجب التمييز بين المجلس الوطني السوري الذي تم الإعلان عنه من قبل برهان غليون بتاريخ 2/10/2011، والمجلس الوطني الذي تم الإعلان عنه من قبل التيار الإسلامي وبعض الشخصيات الكردية والتكنوقراط، والذي مثل طيفًا إسلاميًا لم تنضم إليه جماعة الإخوان بصفة علنية.

X قسم الأسئلة المطروحة في شبكة «شام» في صفحتها الرسمية على الفيسبوك، تاريخ المشاهدة 1 كانون الأول/ديسمبر، 2011 <https://www.facebook.com/ShaamNews?sk=questions>.

X <https://www.facebook.com/ShaamNews?sk=questions>.

X تاريخ المشاهدة، 30/1/2012.

X للاطلاع على روابط شبكة «شام» ضمن وسائل التواصل الاجتماعي، انظر: <https://www.facebook.com/ShaamNews?sk=info>.

X انظر رابط موقع شبكة «شام» على الإنترنت: <http://www.shaam.org>.

X لا يزال موقع «سيريا نيوز»، يتصدر قائمة أكثر المواقع الإلكترونية متابعة بعدد متابعين يقدر بـ 100 ألف يوميًا، يليه «عكس السير» بما يقارب 50 ألفًا، من ثم موقع «دي برس» السوري حيث يقدر عدد

المتابعين له بما يقارب 30 ألفًا يوميًا، وموقع جريدة الوطن الخاصة في سورية «الوطن أون لاين» الذي يقدر عدد متابعيه بما يقارب 10 آلاف. تستند هذه الأرقام إلى مقابلات شخصية جرت في سورية مع مديري تحرير المواقع التالية، وتم تقديم توصيفات إلكترونية لعدد المتابعين يوميًا للمواقع المذكورة.

ثالثًا: «أوغاريت» الإخبارية

أنشئت هذه الشبكة في شهر آذار/مارس 2011، من قبل مجموعة من الناشطين في الداخل والخارج. ركزت في بداية الثورة على نقل أخبار الساحل السوريّ، ولا سيما مدينتي اللاذقية وبانياس، اللتين دخلتا في الاحتجاجات منذ انطلاقاتها. وعكست تسميتها ذلك نسبة إلى مدينة أوغاريت التي أنشأها الفينيقيون على الساحل السوري.

مثّل العامل المناطقي السبب الأبرز في إنشاء هذه الشبكة، حيث ركزت شبكة «شام» وصفحة «الثورة السورية» على تغطية الأحداث في درعا وريف دمشق وحمص، وبالتالي مثّلت شبكة «أوغاريت» صفحة مكملة للصفحات الأساسيّة الناشرة في بداية الثورة. بعد ذلك طورت الشبكة أسلوب عملها لتصبح شبكة عامة «تغطي أحداث الثورة السوريّة أولاً بأول وتنقل أخبار الوطن» بحسب التوصيف الذي تتبناه على صفحتها.

وقد وسعت الشبكة نشاطها ضمن الفضاء الافتراضي، لتشمل مختلف وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر). وتقتصر مهمة الشبكة على النقل الإخباري وتغطية الأحداث فحسب، ولا يوجد فيها أي إطار تفاعلي يمكن من خلاله قياس مؤشرات الرأي العام على الرغم من أن عدد المتابعين للشبكة يعد كبير نسبيًا، إذ يبلغ 54 ألف متابع [69] .

وبالتالي تقتصر فاعليّة شبكة «أوغاريت» في إطار النشر فحسب، وتأتي في المرتبة الأولى لجهة عدد المقاطع والفيديوهات التي تقوم بنشرها، كما أنها لا تنشر أي مقالات أو وجهات نظر سياسية لأي طرف في المعارضة، ولا تلتزم بالشعارات والتسميات التي ينتجها الشارع المحتج أو صفحات الثورة السوريّة، ما يجعل الشبكة رصينة إلى حدود كبيرة في كيفية تعاطيها مع الحدث بنقله من دون توجيهه.

X انظر: <http://www.facebook.com/UgaritNews>، تاريخ المشاهدة، 30 كانون الثاني/يناير 2012.

الفصل الثالث: الصفحات التحريضية الدينية والظاهرة العرعورية

تمهيد

لا يمكن دراسة الثورات العربية على نحو معمّق إلا من خلال استقراء الظواهر السوسيولوجية التي رافقتها؛ فالأنظمة العربية تتشابه من حيث هيكليتها وتركيبها البنيوي على الرغم من اختلافها من الناحية الدستورية في شكل النظام وطبيعته. لكن عند دراسة الحالات الثورية العربية، يجب التوقف عند خصوصية المجتمعات العربية واختلافاتها وتوزيعاتها على الرغم من الجامع المشترك بينها، وهو «التوق إلى الحرية» الذي يمثّل متغيراً تابعًا لطبيعة الأنظمة الاستبدادية العربية في الدول كافة.

تعد الظاهرة الدينية أو «البعد التأثيري للخطاب الديني»، إحدى أبرز الظواهر التي رافقت الثورات العربية، على الرغم من تأخر الحركات الإسلامية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية، عن إطلاق الثورات، وتفاجئها، ومن ثم ركوب الموجة واللحاق بها ليصار إلى قياداتها في كثير من الأوقات.

ونتيجة لاختلاف المجتمعات العربية واختلاف طبيعة الخطاب الديني بحسب مراحل وتطور التجربة الإسلامية السياسية في البلدان العربية، فقد اختلف تأثير الخطاب الديني الموجه للثورات فيها.

ففي تونس، مثّلت كتابات وأفكار راشد الغنوشي، والبيانات التي كانت تصدرها حركة النهضة، أحد العوامل الرئيسية في دعم الحالة الثورية وإكسابها زخمها؛ فالشرائح المحتجة غير المتدينة أو غير المنظمة دينيًا أو المنخرطة في العمل الحزبي الإسلاموي، التي أطلقت الثورات، وجدت نفسها في تقاطعات مع خطاب ديني لبعض رجال الدين أو بعض الحركات الإسلامية نظرًا إلى القيمة المضافة في تأثير خطابها في الوسط الإسلامي الشعبي ضد الأنظمة الحاكمة. وكما كان لخطاب النهضة الديني تأثيره في الوسط الشعبي الديني، وُجد مثل هذا التأثير في مصر، ولكن مع اختلافات تجلت في عدم قدرة حركة الإخوان المسلمين في مصر على إنتاج خطاب تصعيدي قوي لحساسية الحركة داخل النظام، إضافة إلى نضج الثورة المصرية وقدرتها على الحسم السريع في الميدان. وعلى الرغم من ذلك،

برزت ظاهرة الشيخ القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والخطابات الدائمة التي أيّدت الثورة المصرية صراحة وتبنّت شعاراتها، كما عمدت إلى التصعيد ومحاولة استنهاض الوسط الشعبي الإسلامي لمشاركة أكثر فاعليّة.

يمكن تلمس ذلك بصورة ملحوظة خلال الثورة المصرية. وقد امتد تأثير الخطب الدينية للقرضاوي سواء من منبره الديني أو من خلال المقابلات على قناة الجزيرة، إلى الثورة الليبية. فألهب حماسة عدد من التيارات الإسلامية للمشاركة بفاعلية في الثورة، وبخاصة في ظل إطلاق «الوعود الإلهية» بالنصر وزوال «الطاغية».

وفي اليمن، فقد دغدغ الخطاب الديني أيضًا الوسط الإسلامي الشعبي، وغدا رجل الدين الإسلامي عبد المجيد الزنداني، أحد أبرز الفاعلين في انتقاد الرئيس علي عبد الله صالح، ودعوته إلى التنحي، وإلهاب الجماهير بالخطب الدينية الحماسيّة في ساحة التغيير في صنعاء.

أما في سورية، فقد كان مشهد الخطاب الديني معقدًا جدًا، لجهة التنوع الإثني والطائفي وخصوصية النظام والمجتمع السوري. وعلى خلاف ما كنا نشهد في باقي المجتمعات من خطاب ديني موحد إلى حد ما، وُجِدت في سورية أنواع مختلفة من الخطاب الديني الذي وظف في الإطار السياسي.

أولا ً الخطاب القرضاوي

أمام حالة الثورات العربية وامتدادها السريع، برز خطاب الشيخ يوسف القرضاوي كخطاب مؤيد لجميع الثورات العربية. وكما كان لمصر، وليبيا واليمن، نصيب من خطابات الشيخ القرضاوي، نالت سورية حصتها لكنها جاءت بنتائج ارتدادية وعكسية على المجتمع السوري؛ ففي خطبة الجمعة بتاريخ 25 آذار/مارس 2011، دعم الشيخ القرضاوي الاحتجاجات التي شهدتها سورية، لكن الشيخ القرضاوي حمل في خطبته رموزًا طائفية عندما انتقد الرئيس السوري بشار الأسد والطائفة العلوية ضمنًا وقال «إنه أسير طائفته»، وإن «الشعب السوري يعامله على أنه سني» [70] .

أسهم خطاب الشيخ القرضاوي في زيادة حدة الاستقطاب الذي بدأ يظهر آنذاك، إذ أذكى خطابه نوعًا من الانحياز والتهجم اللفظي على الأقلية العلوية التي ينتمي إليها الرئيس، والتي تتحكم فيه ضد الأغلبية الدينية «السنية». وقد أنتج هذا الخطاب تفاعلاً ولغطًا تقسيميًا جرى تداوله ضمن الرأي العام، وبخاصة في ظل الراوية الرسمية عن الأحداث الخاصة بمجموعات إرهابية، ومسلحين ومندسين، مرتبطين بأجندات خارجية تهدف إلى إنتاج الفتنة الطائفية في سورية. وقد زاد من حدة هذا الاستقطاب، التهجم الكبير من قبل القنوات الإعلامية الرسمية والخاصة القريبة من نظام الحكم على شخصية القرضاوي وطعنه بشرفه وانتمائه، الأمر الذي ساهم بدوره في إنضاج حالة من الاستياء في الوسط الإسلامي الشعبي والعلمائي، الذي يرى في وسطية القرضاوي منهجًا يمكن السير فيه.

ثانيًا: الخطاب المعقلن أو المرشّد

مثّل هذا الاتجاه بعض من الرموز الإخوانية القديمة ذات الخطاب العقلاني المعتدل، وأبرز ممثليه رئيس اتحاد علماء المسلمين السوريين الشيخ علي الصابوني، والشيخ محمود الحامد، وعصام العطار [71] . وقد دعم هذا الاتجاه الثورة بمفرداتها التي أنتجتها، وفي مقدمها الحرية والكرامة. كما دعم الاتجاه السلمي للثورة ودعا إلى الالتزام به كنهج. وأكد ضرورة التزام المعايير الوطنية الجامعة ورفض الطائفية وما من شأنه أن يدفع بالثورة إلى مسارات فرعية تخالف السبب الذي قامت من أجله. وقد حاول هذا الخطاب أن يوازن الخطابات الفرعية الأخرى التي ظهر قسم منها، وأن

يوازن الخطاب العرعوري، لكن محدودية هذا الخطاب واقتصاره على إطلالات معدودة لمتبنيه، ساهما في تراجعه، إضافة إلى افتقار التواصل إعلاميًا على نحو يضمن ترسيخ هذا الخطاب كأحد الأدبيات التي ترافق الوعي الشعبي الثوري، وتحكم التفكير الجمعي الشعبي.

X انظر: «القرضاوي: بشار الأسد أسير طائفته.. وندعم الثورة السورية،» اليوم السابع، 25/3/2011، <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=376925>.

X للاطلاع على الخطاب الديني العقلاني كما هو، انظر كلمات عصام العطار وقارنها بالخطاب السلفي الشعبوي على الموقع الإلكتروني التالي:

ثالثًا: الخطاب المتسلفن (العرعوري)

يخضع هذا الخطاب لعدة إشكاليات، وبخاصة أنه يحظى بمتابعة متزايدة ضمن الوسط الإسلامي الشعبي في سورية. ولمحاولة فهم هذا الخطاب، لا بد من التوقف عند تفاصيل المحددات التي تحكمه وتساهم في تكريسه وإشاعته كخطاب مرافق للخطاب السياسي الثوري في سورية.

تنسب أدبيات هذا الخطاب إلى رجل الدين الإسلامي «السني» عدنان العرعور، الذي ولد في مدينة حماه السورية، ودرس فيها قبل تخرجه في كلية التربية في جامعة دمشق. تربى العرعور في «الجراجمة»، أحد أحياء مدينة حماه الطرفية، الذي شهد في ثمانينيات القرن المنصرم مواجهات مسلحة بين الجيش السوري والطليعة المقاتلة في جماعة الإخوان المسلمين أثناء التمرد المسلح الذي قادته الحركة في ما عرف بـ «أحداث حماه 1982». تلقى العرعور تعليمه الديني على أيدي رجال دين معتدلين، أبرزهم الشيخ محمود الحامد والشيخ الألباني. لكن بعد خروجه من سورية وإقامته في العربية السعودية، بدأ العرعور إنتاج تيار إسلاموي يجمع بين السلفية الوهابية والفكر الإخواني.

واختص العرعور في كتاباته عن المذهبية في الإسلام، فأظهر انتقادات واسعة للمذهب الاثني عشري «الشيعي» و«الصوفية» ووصل في انتقاده إلى درجة «التكفير».

لا يعود تأثير الظاهرة العرعورية وامتدادها في سورية إلى مرحلة انطلاق الثورة السورية، أي في شهر آذار/مارس 2011، فحسب، لكن الظاهرة بدأت تجد انتشارها منذ عام 2008، أي منذ انطلاق قناتي صفا والوصال، اللتين حملتا خطابًا دينيًا متطرفًا ضد الشيعة والصوفية. لكن السؤال الأهم: أين وجدت هذه الظاهرة تقاطعاتها مع بعض أوساط الإسلام الشعبي في سورية؟

يمكن القول إن انتشار هذه الظاهرة وتقبلها أتيا نتيجة ثلاثة معطيات أساسية:

1 - التشيّع

شهدت بعض المناطق من سورية نشاطًا «تشيّعيًا» قامت به بعض المرجعيات العراقية والإيرانية واللبنانية، وقد بدأت هذه الظاهرة بالاتساع في المناطق القريبة من السيدة زينب التي تمثّل أحد الأرياف العشوائية الفقيرة في ريف دمشق. وخلال عام 2009، تم فتح أكثر من 10 «حسينيات» في

المنطقة ضمت رجال دين من أفغان وباكستانيين، تولوا تعليم الوافدين الجدد إلى الطائفة مع مساعدتهم ماليًا [72] . وقد امتد النشاط التشيعي إلى ريف إدلب وريف حماه وحمص وبعض قرى الساحل السوري، وساهم غض الطرف من قبل الدولة عن هذا النشاط، إضافة إلى زيادة المظاهر الدينية «الشيعية» [73] في منطقة السيدة زينب والسيدة رقية والجامع الأموي، إلى حالة احتقان عامة ذات دافع طائفي لم تنحصر في إطار الوسط السني كطائفة، إنما امتد إلى الأوساط العلوية، حيث نتج شعور داخلي أن هذا النشاط يهدد الطائفة كيانيًا، نظرًا إلى تقارب المذاهب والحالة المادية الصعبة لبعض أبناء الطائفة التي قد تدفعهم إلى تقبل التمذهب الجديد مقابل المساعدات المالية والدعم في مجال التعليم.

2 - الصوفية الغنائية

في عام 2010، برز اتجاه إسلامي مثلته قناة «الصوفية»، فلقي هذا الاتجاه شيوعًا كبيرًا في عدد من المدن السورية أبرزها دمشق، وريفها القريب (حرستا - سقبا - جزء من دوما) وحماه وريفها وريف حمص ودير الزور. تجلت مظاهر هذا التيار باعتماد المديح الصوفي المبالغ فيه للرسول محمد (ﷺ) والسيدة فاطمة الزهراء (رض) والسيدة عائشة (رض)، وفق نمط قريب من «اللطميات» التي كانت تبثها القنوات الدينية الشيعية. وقد نجح هذا التيار في التغلغل سريعًا داخل الوسط المحافظ التقليدي للمدينة السورية، ثم أصبح ظاهرة عامة ليحل هذا النمط في تقاليد الأفراح والأتراح، وبخاصة مع إنتاج أغان دينية وفق الألحان ذاتها التي توجد في الأغنية الحديثة والطرب الشعبي والأغاني الوطنية. وانتشرت ظاهرة الفرق الغنائية الصوفية بكثافة في المناسبات كافة؛ حيث غدت موردًا للرزق لكثير من «المغنين المحليين المناطقيين»، الذين اتجهوا إلى غنائها، حتى غدت نمطًا مبتذلاً بدأ يسبب خطرًا

على ما يسمى «التقاليد الصحيحة» بالنسبة إلى التفكير الإسلاموي الشعبي التقليدي. وقد شجعت الحكومة هذا النمط التديني بطريقة غير مباشرة، كونه يشجع الزهد والصبر، ويبتعد من السياسة. ووجدت فيه مساحة يمكن أن تشغل الناس عن التداعيات التي أنتجتها السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العشرية الأخيرة.

3 - مظاهر العلمنة المستفزة

تجلت هذه الظاهرة في مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية في 17 تموز/يوليو 2010، أبرزها توجيهات وزير التعليم العالي غياث بركات بمنع دخول المنقبات إلى حرم الجامعات السورية، واصفًا ذلك بأنه «يتعارض مع التقاليد الأكاديمية وأخلاقيات الحرم الجامعي» [74] . ثم تلاه قرار وزير التربية السابق علي سعد في 12 آب/أغسطس 2010، بنقل أكثر من 1000 معلمة منقبة من سلك التعليم قائلاً «إن إبعاد 1000 منقبة عن السلك التربوي أمر لا بد منه لأن العملية التعليمية تسير نحو العمل العلماني الممنهج والموضوعي». ورأى أن وجود المنقبات في التربية أمر «لا يتوافق مع متطلبات الواقع التربوي لتكامل الإيماءات والحركات وتعابير الوجه وإيصال المعلومة للطلبة» [75] .

أحدثت هذه القرارات جدلاً واسعًا ضمن المجتمع السوري بين مؤيد لها من منطلق ضرورة محاربة التشدد الديني «السلفي»، ومعارض لها بحجة تضييقها على حرية المعتقد وتكريسها التنميط العلماني في المجتمع الذي تعمل عليه الحكومة لإفراغ المجتمع السوري من الموروث الديني. وقد أخذ هذا الجدال بعدًا طائفيًا على خلفية انتماء وزير التربية السابق إلى الأقلية المرشدية.

لم ينحصر الجدل داخل الأوساط الشعبية العامة فحسب، بل انتقل إلى الوسط العلمائي، وبخاصة عندما سجل الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي تحفظًا عن صلاة الاستسقاء التي كانت قد دعت الحكومة السورية إليها بتاريخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2011؛ رابطًا تأخر المطر بقرارات وزير التربية. إضافة إلى عرض المسلسل الدرامي [76] «ما ملكت أيمانُكم»، الذي تناول التيار الجهادي الإسلامي ونموه في سورية، وبخاصة بعد حرب العراق ودور رجال الدين في ذلك، بحيث أوحى المسلسل أن مشاكل المجتمع تكمن أساسًا فيهم نتيجة فكرهم المنغلق الذي يدفع الشباب إلى الشذوذ والمخدرات والدعارة.

أدت هذه العوامل، في ظل فرط انتشار الفضائيات الدينية، إلى تبلور ظاهرة لدى فئات وشرائح متدينة تقترب من الخطاب السلفي ورمزيته. وقد مثّل الوجه السياسي لهذا الخطاب الشيخ

عدنان العرعور... الوجه الذي أخذ على عاتقه انتقاد النظام السوري لتشجيعه الظواهر السابقة لحرف ما يسميه «الإسلام الصحيح» عن مضمونه.

قبيل انطلاق الثورة السورية، حذر الشيخ عدنان العرعور من الخروج على النظام السوري أثناء الدعوات التي تم إطلاقها في مطلع شهر

شباط/فبراير 2011، بحجة «بطش النظام ووحشيته في التعامل مع المتظاهرين»، ومن باب «درء القتل وإزهاق الأرواح» في ما حملته الفتوى الدينية [77] . لكن بعدما توضحت الاحتجاجات كظاهرة في عدد من المدن السورية، وبعدما تبلور شعار «إسقاط النظام» كشعار جامع في تلك الاحتجاجات، قام الشيخ العرعور بمباركة الثورة السورية واصفًا إيّاها بالثورة الوطنية غير الطائفية؛ وحث على الالتزام بالسلمية كمنهج لها. وقد أصدر العرعور فتوى في هذا الإطار تحت باب «أن النظام يمتلك من العدة والعتاد ما يجعله قادرًا على قمعها إن أصبحت مسلحة»، ووضع نفسه كمنبر في الثورة لانتقاد بعض علماء الدين في سورية (الشيخ البوطي، والمفتي حسون) بسبب موقفهما من الأحداث.

بدأ الخطاب الشعبوي الطائفي يظهر بقوة في سلوك العرعور مع وقوع الأحداث في مدينتي اللاذقية وبانياس أواخر نيسان/أبريل 2011، عقب العمليات العسكرية، وبروز استقطاب طائفي حاد قسم المدينة إلى سوقين مختلفتين. وقد ساعد العرعور على هذا الاستقطاب بطريقته الشعبوية البسيطة من خلال إطلاق شعارات «التسامح» [78] بين الفئتين، مع الميل إلى تحميل الطائفة العلوية مسؤولية الاعتداء من خلال «الشبيحة».

وفي محاولة من الشيخ العرعور للتخلص من هذا الخطاب الطائفي أصدر بيانًا في 13 أيار/مايو 2011، عبر قناة «وصال» تحت مسمى «بيان إلى الأقليات الدينية في سورية»، أعاد فيه المسميات والتقسيمات الطائفية نفسها؛ فتكلم على موضوع حقوق الإنسان مستشهدًا بالخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رض) وألحقها بكلمة «الذي تكرهونه». وربط احترام حقوق المواطنة للجميع في «سورية المستقبل» بإقامة «المحاكم» كضرورة لإحقاق العدالة وضمان التعايش بين الأغلبية والأقليات [79] .

انتقل العرعور مع امتداد عمر الثورة من رجل دين له خطابه الديني، إلى متابع ومعلق على الأحداث المستمرة في برنامجه «مع سوريا حتى النصر»، الذي يعرض كل جمعة عبر قناتي صفا والوصال. وقد استطاع العرعور اكتساب متابعة كبيرة في الأوساط الشعبية المحتجة في سورية، وبخاصة في حمص ودرعا وإدلب وحماه ودير الزور. وقد رفعت شعارات المحتجين في كثير من الأوقات لافتات تؤيده وتحبذ خطابه، وهو ما يمكّن من قياس مدى التأثير الذي يقوم به في الرأي العام من جهة، والانحراف في مسار الثورة ومطالبها من شعارات جامعة تحت مسميات الحرية والديمقراطية إلى مسميات شعارية لخصت في جزء منها نزوعًا نحو الطائفية

والانتقامية والكراهية من جهة أخرى. وهو بحد ذاته انحراف ساهمت مجموعة من العوامل في إذكائه، وأبرزها:

أ - جاهزية المتلقّي وتقدم خطاب المرسل

في فترة من عمر الثورة السورية، وبخاصة مع اشتداد القمع وانتهاج الحل العسكري كوسيلة وحيدة من قبل النظام السياسي في سورية، طغى «مضمون الرسالة» في تحديد اتجاهات الرأي العام على طبيعة المرسل والمتلقّي. وكان الرأي العام المحتج نتيجة هذه الظروف، مهيأ لمضمون رسالة ينتقد فيها النظام بشدة ويرسل قيمًا ورموزًا تضامنية مع المحتجين فحسب. وفي مثل هذه الحالات تتراجع أهمية أي خطاب عقلاني لدى المتلقي ويميل إلى الاهتمام بالخطاب الشعبوي الذي ينحاز إليه بمختلف تصرفاته. وقد أدى الإعلام السوري دورًا كبيرًا في «تزكية» الخطاب العرعوي، لأنه دأب على مواجهة خطاب الثورة بحصرها بالخطاب العرعوري، والتركيز الدائم على انتقاده بمصطلحات سوقيّة مثل اتهامه باللوطية والشذوذ، وأنه من يحرك المحتجين من خلال دعمهم ماليًا بالارتباط مع جهات أجنبية. وكنتيجة لرد الفعل هذا، نجد أن جميع الشخصيات والقوى التي حظيت بانتقاد كبير وتهجم من قبل قنوات الإعلام الرسمي والقنوات الخاصة المرتبطة بها، ازدادت أهميتها ضمن الرأي العام المحتج وهذا ما يمكن تطبيقه على شخصيات دينية وسياسية أخرى.

ب - تراجع مشاركة الفئات الوسطى

على الرغم من أن الثورة السورية انطلقت في مناطق ريفية، فهي امتدت إلى المدن الكبيرة مثل حمص وحماه ودرعا ودير الزور وإدلب واللاذقية. وخلال الأشهر الستة الأولى من عمر الثورة السورية، استطاعت هذه الفئات فرض توجهاتها ضمن فضاء التفاعل الميداني بشعارات وطنية جامعة. لكن العمليات العسكرية وحملة الاعتقالات الواسعة التي قامت بها السلطات، والتي استهدفتهم وغيبت حضورهم عن التظاهرات، كان لها الأثر الكبير في انفلات الإيقاع الذي كانت تفرضه وتضبط من خلاله أي انحرافات ممكنة. وغدا الشباب المنتمي فكريًا إلى الوسط الإسلامي، هو العنصر الأهم الذي يدير التظاهرات، التي لا تستطيع قوات الأمن والجيش منعها لصعوبة الانتشار في المناطق الريفية كما في درعا وأحياء حمص الطرفية وقراها القريبة وريف حماه وتدمر وريف إدلب. ونتيجة محدودية انتشار الخطاب الإسلامي المعتدل والمنفتح الذي يمكن أن يؤثر فيهم، غدا الخطاب العرعوري

الذي كان يحمل مزاودة كبيرة في الطرح تحت مسميات «استعجال الخلاص»، هو الخطاب الوحيد الحاضر بقوة، وبالتالي كان تأثيره هو الأكبر. ويمكن أن ندلل على ذلك من خلال الانحراف في الشعارات التي كانت ترفع في حمص ودرعا؛ فقد كان المعارض السوري برهان غليون، يحظى بموقع «القدوة» والمؤثر خطابيًا في أوساط حمص ودرعا، ثم تراجع ليطغى الشيخ العرعور على أنه الموجه الأبرز والشخصية الأكثر قربًا من الشارع المحتج الذي حكمته أدبيات طائفية نوعًا ما في مراحل متقدمة من عمر الثورة.

ج - دخول الفاعل الدولي

شهدت الثورة السورية منذ شهر آب/أغسطس 2011، نقطة تحول لجهة المواقف الدولية التي أنتجتها الدول الكبرى والقوى الإقليمية تجاه النظام السوري. ومع استمرار سقوط الضحايا والنجاح الذي حققته الثورة الليبية، خرج قسم من الشارع السوري عن تحفظه الذي فرضه أول الثورة عن التدخل الدولي، وتحول إلى طلبه واستجدائه. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تسميات فعاليات أيام الجمعة، كـ «الحماية الدولية، الحظر الجوي، طرد السفراء، المنطقة العازلة». ويفسر ذلك في إطار المسببات نفسها تقريبًا التي زادت من تأثير الخطاب السلفي الشعبوي والتي تم ذكرها سابقًا. وقد استغل العرعور في خطابه هذا البعد، واستطاع من موقعه البعيد من الأطر التي نتجت من تنظيم المعارضة التقليدية في كيانين «المجلس الوطني» و«هيئة التنسيق» من إنتاج مثل هذه الدعوات. وهو لم يقتصر على ذلك، بل أضحى يطرح خطاب «مزاودة سياسية» على بعض أطراف المعارضة التقليدية التي تتحفظ في مواقفها عن موضوع التدخل الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تصدره مشهد الشارع المحتج الذي غدا يضم طيفًا محددًا من المجتمع السوري [80] .

د - الطائفية

لا شك في أن خصوصية المجتمعات في المشرق العربي وتنوعها دينيًا وطائفيًا كان لهما تداعيات على البعد الاجتماعي في الثورات. وفي سورية عكس المجتمع السوري بعض هذه التداعيات سلبًا؛ فعلى الرغم من أن الثورة لم تمثل شريحة معينة بذاتها، لكن مع استمرارها وطريقة تعامل السلطة معها، أدت إلى تقوقع فئوي بدا واضحًا في تموضع الاحتجاجات.

من الطبيعي سوسيولوجيًا أن نفسر سلوك الأقليات الدينية المتحفظ أو المتوجس في طريقة تعاطيها مع التغيير المفاجئ سياسيًا واجتماعيًا في غياب بديل مدني قادر على ضمان الاستقرار نفسه الذي توفره أنظمة توتاليتارية يندرج تحتها النظام السوري. وفي هذا المشهد الاجتماعي، الذي تظهر فيه الأقليات متوحدة، يظهر انقسام في الأغلبية تجاه حركة التغيير، ويبدو المشهد الطائفي بقوة ليحكم أدبيات مجتمعية.

إن ظهور هذا المشهد هو نتيجة طبيعية في مجتمعات مثل المجتمع السوري، حيث فشلت الدولة في إنتاج هوية وطنية جامعة يمكنها أن تثبط تأثير الانتماء الفرعي؛ وفي ظل هذا التقوقع يظهر الخطاب الشعبوي الذي يحمل إشارات طائفية تلامس شريحة معينة ذات تأثير كبير لتغدو الأغلبية في تفكيرها وسلوكها أقرب إلى سلوك الأقليات. وهذا أحد أنماط السلوك الاجتماعي للأفراد في الأزمات الكبرى ضمن المجتمعات المتفسخة اجتماعيًا كما هي الحال في المجتمع السوري.

لذلك يمكن ملاحظة تبني الخطاب العرعوي من قبل الفئات المحتجة نتيجة لترسخ الطائفية كسلوك سياسي لدى جميع الشرائح، وبخاصة عندما تتبناه قنوات إعلامية تفرض مدخلاتها على نقاشات الحيز العام.

X تستند هذه المعلومات إلى تقييم حالة أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي (غير منشور)، اطلع الباحث عليه عام 2010، أثناء جلسة نقاشية في المركز.

X لم تكن الحكومة السوريّة تسمح للحجاج الإيرانيين والعراقيين بإقامة شعائرهم «اللطميات» داخل المسجد الأموي أو السيدة رقية، لكن خلال هذا العام تغاضت السلطة عن كثير من هذه الظواهر، الأمر الذي أدى إلى نقمة ذات دوافع طائفية في الوسط الدمشقي المحافظ، لكن الدولة عادت ومنعت مختلف هذه الظواهر.

X «وزير التعليم العالي يعطي توجيهات بمنع دخول المنقبات إلى الحرم الجامعي،» سيريا نيوز، 17 تموز/يوليو 2010، <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=118365>.

X «وزير التربية يصدر قرارًا بنقل المنقبات من حقل التعليم حفاظًا على العلمانية،» فرانس 24، 12/8/2010، <http://www.france24.com/ar/20100701-religious-laic-interdiction-niqab-syrie-education>.

X «إرجاع عدم هطول الأمطار بـ «طرد المنقبات» ومسلسل «ما ملكت

أيمانكم»»، سوريا الآن، 1 كانون الأول/ديسمبر 2010، <http://www.syyrianow.sy/index.php?d=34&id18435>.

X للاطلاع على فتوى الشيخ العرعور عن سبب فتواه بعدم خروج الشعب السوري بعد ثورة مصر وتونس، انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=IzT0clmj_Pc>.

X يركز عزمي بشارة في كتابه على مصطلح التسامح أو ثقافة التسامح ويرى أنها ثقافة تتناقض مع المواطنة، حيث تفترض هذه الثقافة طرفين: طرف «متسامح» وطرف «متسامح معه»، وبالتالي فإن هذه الثقافة هي ثقافة فرعية لا تتوافق مع المواطنة التي تُعد الأساس لأي عملية تحول ديمقراطي. انظر: عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة

X لمشاهدة بيان العرعور في 13 أيار/مايو 2011، انظر الموقع التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=uso0hcCOZN8>.

X هدّد الشيخ عدنان العرعور في 17 كانون الأول/ديسمبر، جميع أطراف المعارضة بمن فيهم المجلس الوطني بقطع لسان من يعارض التدخل العسكري في سورية، وفي مقدمهم رئيس المجلس برهان غليون، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=jN7GMkaQZ6k>.

خلاصة

في الحيّز العام الافتراضي كان هناك إطار يحتضن هذا الخطاب تمثل في صفحة «فيسبوكية» تحت مسمى «الصفحة الرسمية للشيخ عدنان العرعور» [81] ويتابعها تقريبا نحو 50 ألف متابع، وتقتصر هذه الصفحة على متابعة أنشطة الشيخ العرعور وإطلالته التلفزيونية. أما الصفحة التفاعلية التي تمرر رموز الخطاب السياسي والإعلامي الذي يتبناه العرعور، فتتمثل بشبكة «سوريا المجد» [82] ، وهي صفحة إخبارية تقوم بتغطية تطورات الأحداث في سورية وفق الآلية نفسها تقريبًا التي تعمل وفقها الصفحات الناشرة ويتابعها نحو 22 ألف متابع، إلا أن إطارها التفاعلي المعتمد على أسئلة متعددة الخيارات، تدور جميعها حول برنامج «مع سوريا حتى النصر» الذي يقدمه الشيخ العرعور؛ وتحاول أن تكرس خطابه وإنتاج تفاعل افتراضي مع صفحته الرسمية، لكن لا تزال الصفحة حتى الآن محدودة التأثير في المجال العام الافتراضي نتيجة عدم تبنيها من قبل الصفحات والشبكات الكبرى المهتمة بنقل الثورة السورية.

X انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.facebook.com/AdnanAlarour>.

X انظر صفحة «سوريا المجد» على الفيسبوك: <https://www.facebook.com/SyriaGloryN>.

الفصل الرابع: أهم مفاصل صنع الرأي العام افتراضياً

أولا ً: تسمية أيام الجمعة

حظي «يوم الجمعة»، برمزية كبيرة في الثورات العربية؛ فباستثناء الثورتين التونسية والليبية، كان يوم الجمعة مخصصًا في إطار الحراك الثوري العربي للتصعيد ويمثّل المناسبة التي تستطيع قوى الحراك الثوري فيها إنتاج الحشد البشري المعوّل عليه لإنتاج مدخلات ضاغطة على أنظمة الحكم يمكن أن تؤثر في التفاعلات داخلها لتحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها الثورات. ويعود للثورة المصرية ابتداع تسمية فعاليات أيام الجمعة كرسائل رمزية تستهدف الرأي العام بهدف إنتاج أو توسيع الحشد الجماهيري من جهة، واستخدامها كأدوات إعلامية لوسائل الإعلام العربية والأجنبية بهدف توسيع الدائرة الضاغطة على المستوى الخارجي من جهة أخرى.

حاول الحراك الثوري في سورية اقتباس الآلية نفسها التي اعتُمدت في مصر واليمن. وتكرس التكرار ليصبح أحد أبرز معالم صنع وتوجيه الرأي العام لدى المحتجين. لكن على خلاف الثورة المصرية، التي كان امتدادها الزمني قصيرًا نسبيًا، والثورة اليمنية التي استطاع الثوار فيها إنتاج آلية لتسمية الجمعة خارج الإطار الافتراضي، خضعت معايير تسمية فعاليات أيام الجمعة في سورية لمحددات مختلفة أبرزها إنتاج آلية للتصويت على تسميتها في الفضاء الافتراضي لـ «الفيسبوك» بعد الاختلاف على تسميتها من قبل الصفحات الناشرة (صفحة «الثورة السورية»/شبكة «شام») في الأسابيع الأولى من عمر الثورة السورية في جمعة «الكرامة/الغضب» في 18 آذار/مارس 2011، وجمعة «العزة/الشهداء» في 25 آذار/مارس 2011.

بدأ تطبيق آلية التصويت على تسميات أيام الجمعة في الفيسبوك منذ جمعة التحدي في 6 أيار/مايو 2011. ووفقًا لهذه الآلية التي تقوم بها صفحة «الثورة السورية»، يتم طرح 10 خيارات يتم اعتماد الخيار الذي يحظى بأغلبية أصوات المستطلعين وبآرائهم [83] .

وقد عبرت أسماء أيام الجمعة في قسم منها عن أدبيات تم استحضارها من الثورات العربية الأخرى (الصمود، العزة، التحدي)، ومنها ما حمل خطابًا سياسيًا ذا بعد أخلاقي ديني (لن نركع إلا لله؛ الله أكبر؛ الله معنا؛ النصر لشامنا ويمننا)، وأخرى حملت بعدًا استعطافيًا فئويًا أو مؤسسيًا للانخراط في

الحراك الثوري أو الوقوف إلى جانبه (الجمعة العظيمة؛ أزادي؛ العشائر؛ الشيخ صالح العلي؛ حماة الديار؛ أحرار الجيش)، ومنها من ارتبط بعلاقة ظرفية لتطور الأهداف السياسية للخطاب الثوري (سقوط الشرعية؛ ارحل؛ ماضون حتى إسقاط النظام؛ وحدة المعارضة؛ المجلس الوطني يمثلني). كما مثّل عدد من هذه التسميات رسائل خارجية «استعطافية واستجدائية» للتدخل الخارجي (صمتكم يقتلنا؛ الحماية الدولية؛ الحظر الجوي؛ تجميد العضوية؛ طرد السفراء؛ المنطقة العازلة). ولم تتسم أسماء أيام الجمعة وفق تصنيفها بتراتبية معينة، بل جاءت بمعظمها كتسميات تتوافق مع ملامح الخطاب السياسي العام داخليًا وخارجيًا [84] .

وعلى الرغم من أن تسمية أيام الجمعة كانت تتم وفق آلية التصويت المتّبع في الفيسبوك، فهي كانت موجّهة، وعكست في كثير منها اختلافات أدت إلى انقسام الحيز العام الافتراضي في الثورة. يعود ذلك إلى الأثر التوجيهي الذي تقوم به صفحة «الثورة السورية»، التي تتولى الإشراف على آلية اختيار أسماء أيام الجمعة بدفع جمهورها المباشر والقريب إلى الخيار الذي تريده؛ في حين تتشتت الأصوات حول الخيارات التسعة الأخرى، لتظهر أسماء أيام الجمعة كما لو أنها تعكس توجهًا عامًا. لكنها في النتيجة التفاف من قبل صفحة «الثورة السورية» لدعم الخيار الذي تفضل، وبخاصةٍ أنها تقوم بالتحضير مسبقًا لإنتاج خطابها الإعلامي.

بدأت هذه الاختلافات تظهر ضمن الحيز العام الافتراضي مع جمعة العشائر في 10 حزيران/يونيو 2011، حيث سُجل أول اعتراض على التسمية من قبل الفئات الليبرالية واليسارية نتيجة التوجه الفئوي لهذه التسمية تحت عنوان «التناقض» مع أهداف الثورة والدولة المدنية، وإذكاء عصبيات فرعية ما قبل وطنية.

وجرى نقاش مستفيض أسفر عن انقسام حاد في هذا الوسط بين مؤيد ومعارض لهذه التسمية، إذ لم تنجح المبررات التي قدمها مؤيدو هذه التسمية ومنها إنضاج انخراط كامل للعشائر السورية في الثورة بعد المواقف المتقدمة لبعض وجوهها مثل الشيخ نواف البشير «شيخ عشيرة البكارة» ووجهاء العكيدات في دير الزور وحمص، والموالي في ريف إدلب.

لكن ما ميز هذا الاختلاف أنه لم يظهر في آلية التصويت فحسب، إنما بعد إقرار التسمية واعتمادها من قبل صفحة «الثورة السورية»، ما حدا بقسم كبير من الحراك إلى اعتماد تسمية أطلقها المعارض برهان غليون على صفحته على الفيسبوك تحت اسم جمعة البشائر «بشائر الدولة

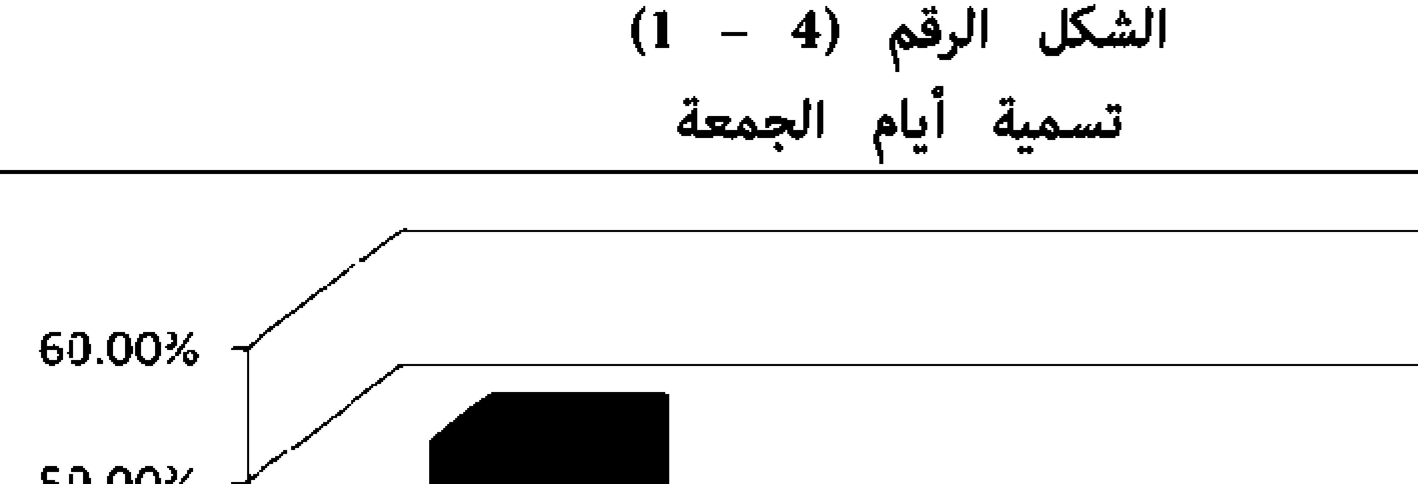
المدنية» [85] .

وفي محاولة لاحتواء الخلاف الذي حصل في جمعة البشائر وما تمخض عنه من انقسام الحيز العام الافتراضي بين العلمانيين والإسلاميين التقليديين، تبنت صفحة «الثورة السورية» تسمية جمعة «الشيخ صالح العلي» بتاريخ 17 حزيران/يونيو 2011، كأحد أدبيات الخطاب الجامع والهادف إلى تحقيق انخراط أكبر يضم أوسع شرائح المجتمع السوري ويعلي من الرموز الوطنية في الذاكرة الجمعية السورية. وقد شهدت هذه التسمية إجماعًا كليًا في الحيز العام الافتراضي بجميع صفحاته، إلا أن اختلافًا تجسد أيضًا في هذه التسمية عندما نزع قسم من المتأثرين بالخطاب السلفي للشيخ عدنان العرعور إلى تسمية هذه الجمعة بـ «جمعة الشرفاء» [86] ، في إشارة ذات دلالة طائفية إلى «شرفاء العلويين»، و«شرفاء الدروز»، و«شرفاء الإسماعيلية»، الأمر الذي يعني ضمنًا، في الإطار الرمزي، تقسيم الطوائف إلى طوائف «شريفة» و«غير شريفة» أو إلى «شرفاء» و«غير شرفاء» في الطوائف. مثّلت هذه التسمية بداية انحرافات فعلية في الخطاب الثوري الذي حاولت الصفحات الناشطة ضمن الحيز العام الافتراضي جعله جامعًا؛ كما ساهمت هذه التسمية في إنتاج افتراقات في الشارع، حيث استجابت بعض اللافتات آنذاك لتسمية الشيخ العرعور كما في جبلة [87] والخالدية في حمص، وبعض اللافتات في حماه [88] وريف إدلب.

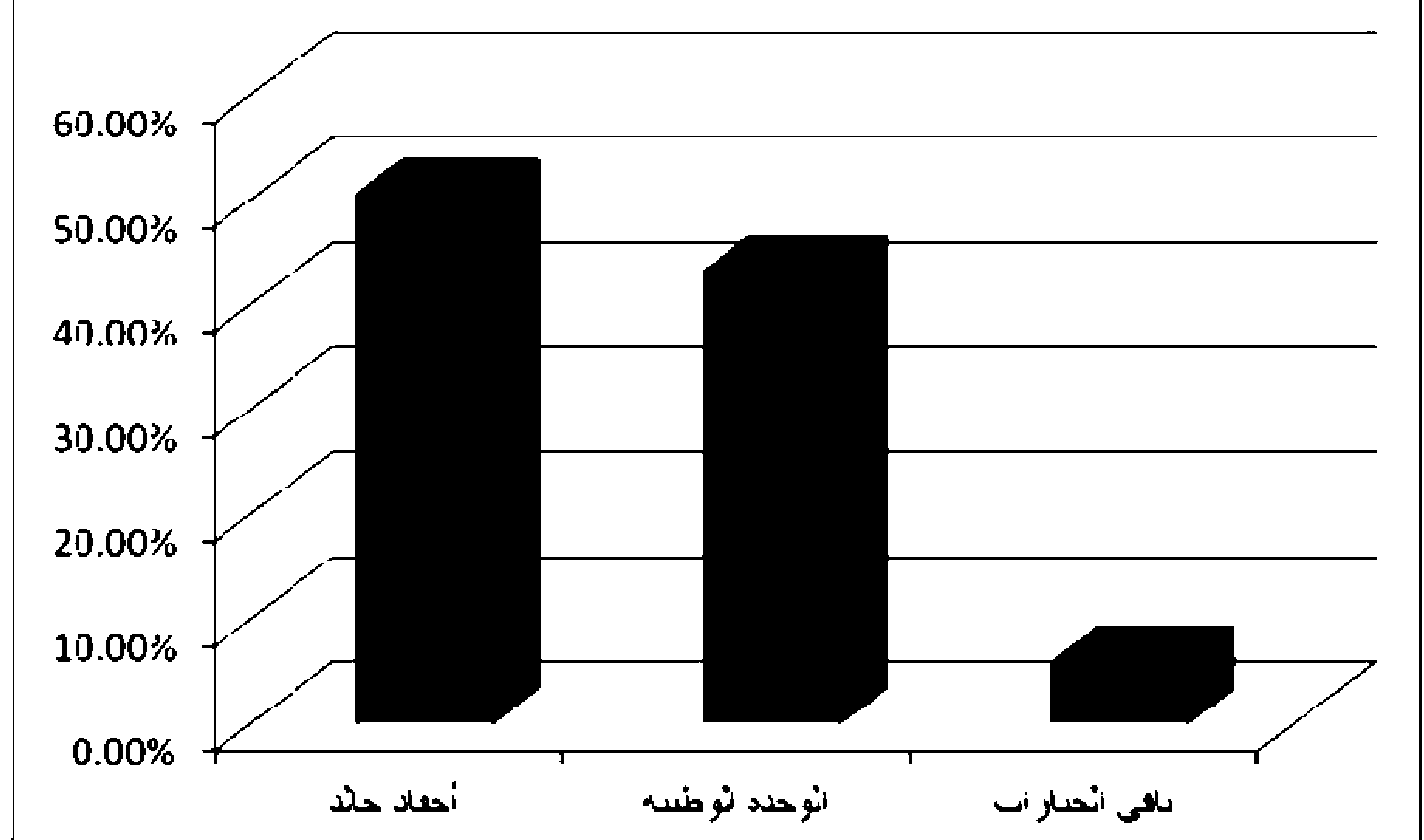
خلال الفترة الممتدة ما بين جمعة الشيخ صالح العلي وجمعة أحفاد خالد، لم تظهر اختلافات عميقة حول موضوع تسميات أيام الجمعة، وقد كرست التسميات التي جاءت بعدها خطابًا متفقًا عليه بين المستطلعة آراؤهم في الفيسبوك (مثل جمعة سقوط الشرعية، جمعة ارحل، جمعة لا للحوار، جمعة أسرى الحرية)، لكن الاختلاف والانقسام حصل بصبغة طائفية بحتة بين العلمانيين والإسلاميين في الجمعة التي أطلق على تسميتها «أحفاد خالد»، بسبب الإضرابات الطائفية التي حصلت نتيجة اشتباكات في بعض أحياء حمص (الخالدية، حي الزهرة)، والتي أسفرت عن سقوط عشرات القتلى من الطرفين، إضافة إلى بروز ظاهرة الجثث الملقاة الممثل فيها تشويهًا بأدوات حادة، أو حرقًا. ونتيجة لذلك حصلت حملة أمنية عسكرية في حي الخالدية في حمص تمخض عنها قتل مجموعة من المتظاهرين في باحة مسجد خالد بن الوليد أثناء تشييع بعض القتلى الذين سقطوا من جراء هذه الاضطرابات، وهجوم الشبيحة على مسجد النور. وأمام هذا الواقع بدأت مخاطر الاقتتال الأهلي تظهر فعليًا وألقت بتداعياتها على مناخ

الرأي العام في الحيز العام الافتراضي، تجلى في نزوع ساد لدى شرائح من الفئات الوسطى ذات التوجه الليبرالي أو العلماني لإنتاج تسمية «جمعة الوحدة الوطنية»، في حين كان الوسط الإسلامي ميالاً إلى تسمية «أحفاد خالد» كصيغة تضامنية مع حي الخالدية والهجوم على المسجد الرمزي في هذا الحي، الذي يرقد فيه الصحابي خالد بن الوليد. وتعد تسمية هذه الجمعة أكثر التسميات التي شهدت انقسامًا في النقاشات العامة، إذ صوت على اختيار اسم الجمعة آنذاك 23935 صوتًا، وجاءت النتائج على النحو التالي:

- خيار جمعة أحفاد خالد 12117 صوتًا، أي ما نسبته 50.6 في المئة من عدد المستطلعة آراؤهم افتراضيًا.
- خيار جمعة الوحدة الوطنية 10366 صوتًا أي ما نسبته 43.3 في المئة من المصوتين.
- توزعت النسبة الباقية (6 في المئة) على الخيارات الستة الأخرى الموجودة مع الخيارين السابقين.



الشكل الرقم (4 - 1)
تسمية أيام الجمعة



وفي محاولة لتجاوز الانقسام، لجأت الصفحة إلى دمج التسميتين في تسمية واحدة «جمعة أحفاد خالد من أجل وحدتنا الوطنية»؛ إلا أن ذلك

فشل في تخفيف حدة الانقسام الحاصل، لكون تسمية الوحدة الوطنية بقيت حتى اليوم الأخير متقدمة على تسمية «أحفاد خالد» بفارق قليل. وتدخلت الصفحة آنذاك بمعطيات خطابية دعت من خلالها متابعيها إلى تغليب خيار «أحفاد خالد» من خلال الضخ الإعلامي ورسائل «المظلومية» التي يتعرض لها الحي والجامع ذو الرمزية القدسية.

وقد يصح نظريًا القول إن طرفي الانقسام على هذه التسمية تمثّلا في التيارات الإسلامية والعلمانية، بيد أن الخلاف إجرائيًا حصل بين متابعي الصفحة في الخارج ومتابعيها في الداخل؛ فغالبًا ما كان الخارج (المغتربون) يفرض تسمياته وأدبياته وبخاصة في الوسط السياسي الذي ينتمي إليه فريق عمل الصفحة، ومن ثم توجيهات بعض رموز القوى السياسية القريبة من دوائر صنع القرار الدولية، كما هي الحال في ائتلاف 15 آذار/مارس لدعم الثورة السورية [89] .

بعد ذلك بدا واضحًا أن صفحة الثورة التي ترفض إنتاج آلية مشتركة مع باقي الهيئات التنسيقية التي تمخضت عن الحراك الثوري، مثل الهيئة العامة للثورة واتحاد تنسيقيات الثورة السورية، هي التي تحتكر إنتاج التسمية وتوجيه الرأي العام، فتراجع الاهتمام جديًا بآلية التصويت من قبل كثير من المتابعين في فضاء الفيسبوك من قبل الفئات الوسطى والتوجهات الفكرية الأخرى.

وكما ذكرنا سابقًا، فقد انتهجت صفحة «الثورة السورية» وشبكة «شام» منذ الأشهر الأولى للثورة رموزًا إعلامية محفزة للتدخل الخارجي، وعملت على إرسائه أيضًا من خلال تغليب تسميات لأيام الجمعة تساهم في انحراف الرأي العام المحتج على هذا الخيار. وقد ساعدتها على ذلك مجموعة من العوامل التي تم ذكرها سابقًا، أبرزها حملة الاعتقالات التي استهدفت الفئات الوسطى من قيادات الحركة الاحتجاجية التي كانت تؤدي دور منع انحراف الحراك الثوري، حيث كانت تقوم بصناعة اللافتات الوطنية الجامعة محليًا، إضافة إلى العمليات العسكرية وتبدل النظرة إلى المؤسسات، وبخاصة المؤسسة العسكرية، ومجموعة من المحددات التي برزت سوسيولوجيًا ولا سيما الظاهرة الطائفية، عدا النتائج التي تمخضت عنها المواجهات في ليبيا وانتصار الثوار بمساعدة أجنبية.

طرحت صفحة الثورة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2011، تصويتًا لاختيار تسمية جمعة 28 تشرين الأول/أكتوبر 2011، مرفقًا بعشرة خيارات، منها «الحظر الجوي»، وقد سبقت تفاعلات داخل الوسط الشعبي المحتج في

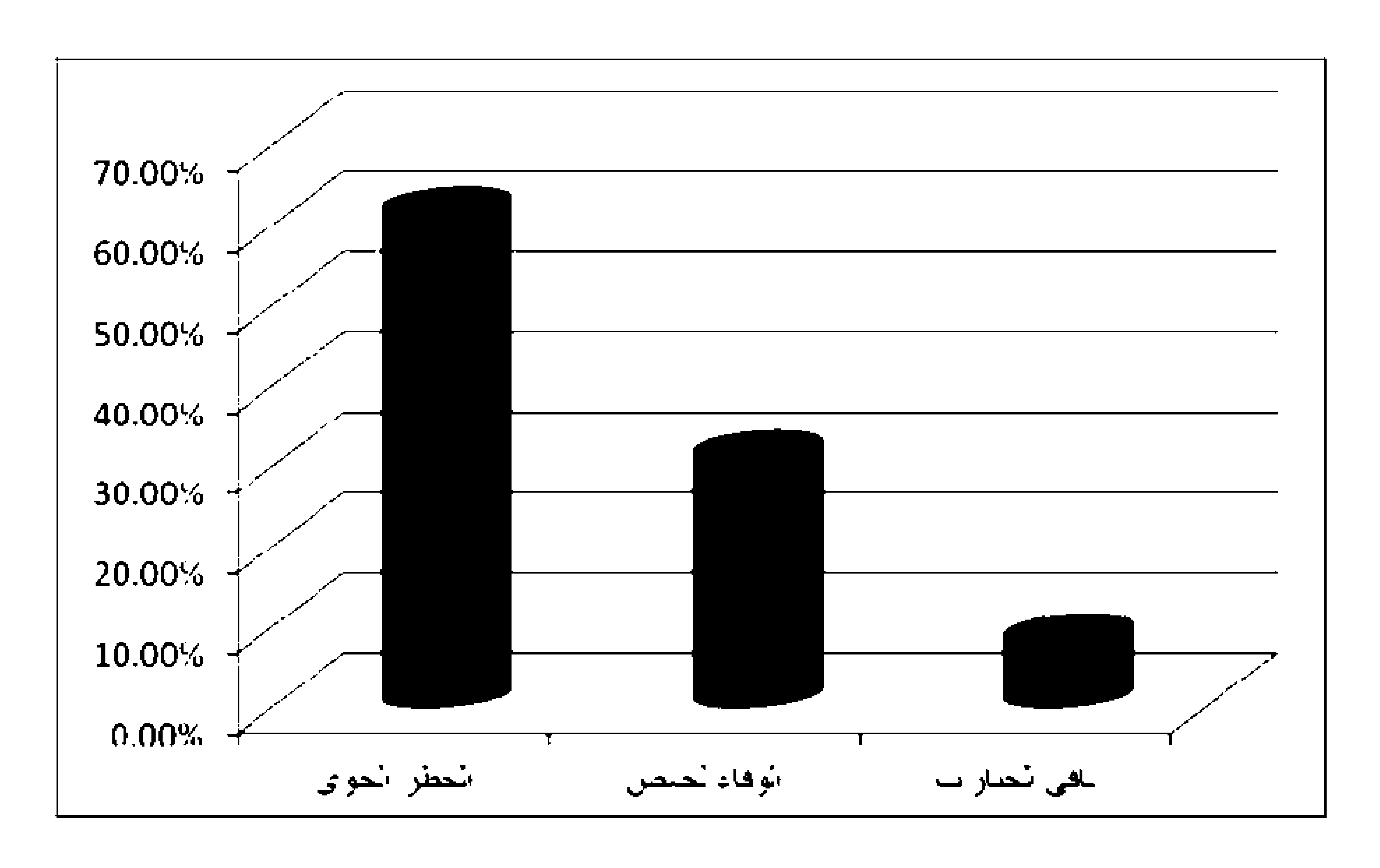
سورية تطالب باستنساخ التجربة الليبية وعسكرة الثورة بالاستفادة من وجود «منشقين» بدأوا بتنفيذ عمليات تستهدف الجيش النظامي. وقد اقتنعت هذه الشريحة ولا سيما مع الضخ الإعلامي عبر قنوات إعلامية عربية (مثل أورينت؛ وصال؛ صفا؛ سوريا الشعب؛ العربية)، بأن ما يمنع انشقاق الجيش هو القوة الجوية التي يمتلكها النظام، فبدأت تخرج شعارات تطالب بمثل هذه المعطيات.

مثّلت جمعة الحظر الجوي الافتراق الأكبر بين الجمهور التفاعلي الافتراضي المؤيد للحراك الثوري، إذا حاول القسم الرافض لهذه التسميات مواجهة التسمية بالدعوة إلى التصويت لتسمية «الوفاء لحمص». وقد استطاع خلال الأيام الثلاثة قبل إغلاق التصويت موازنة هذا الخيار، لكن من جديد عملت الصفحة بصورة غير مباشرة على دعوة متابعيها إلى التصويت لخيار «الحظر الجوي»؛ فاختلفت النسبة ضمن الشريحة المصوتة التي بلغ تعدادها 22199 صوتًا، وجاءت النتائج على الشكل التالي [90] :

- صوّت على تسمية الحظر الجوي 13571 صوتًا، أي ما نسبته 61.13 في المئة من عدد المصوتين.
- صوّت على تسمية «الوفاء لحمص» 6844 صوتًا، أي ما نسبته 30.8 في المئة من عدد المصوتين.
- توزعت نسبة 8 في المئة على الخيارات الثمانية التي رافقت الخيارين السابقين.

الشكل الرقم (4 - 2)

تسمية جمعة «الحظر الجوي»



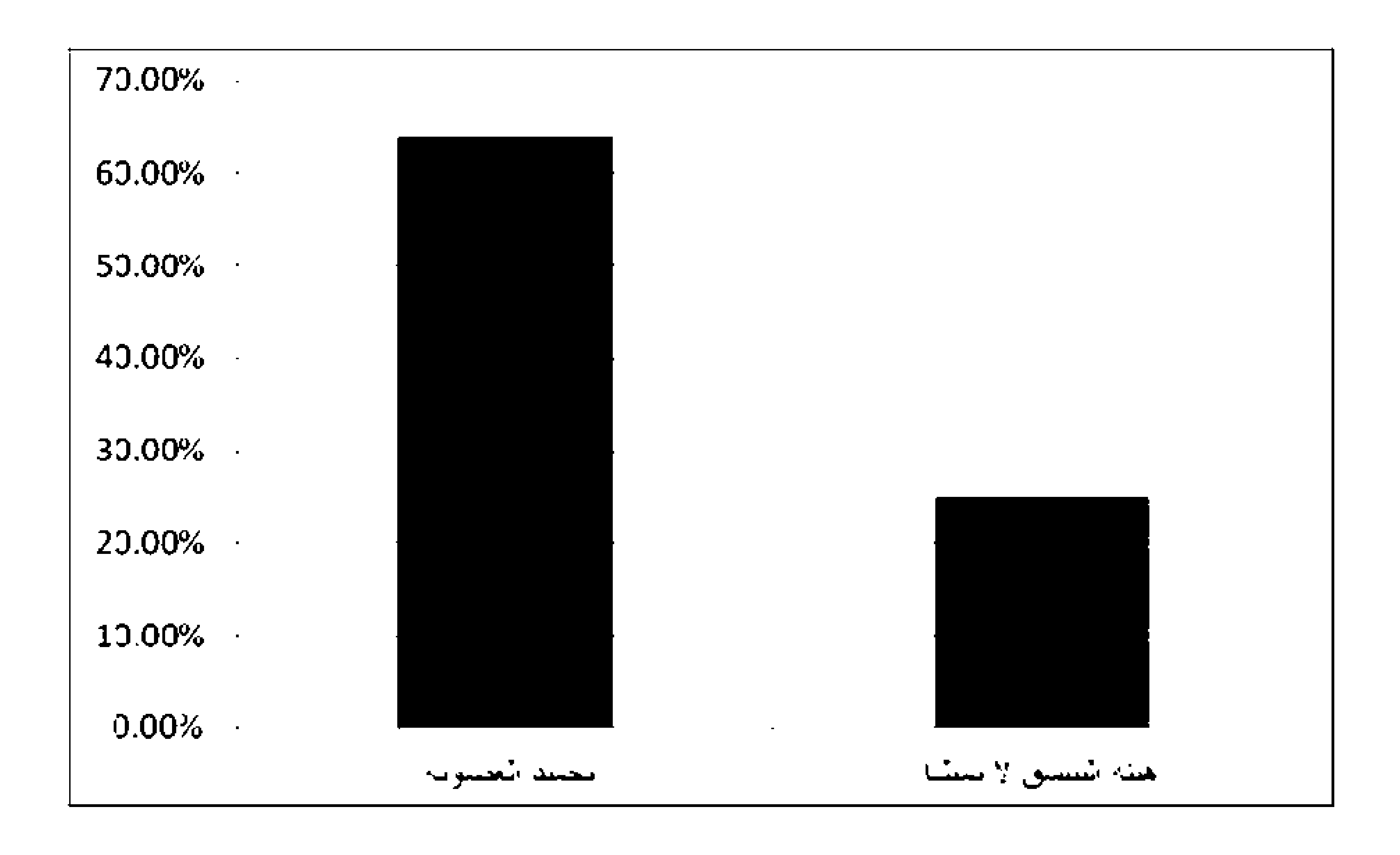
ومن الجدير بالذكر أن تسمية الحظر الجوي لم تكن ضمن الخيارات التي وضعتها صفحة «الثورة السورية» في لائحتها بادئ ذي بدء لتسمية جمعة الأسبوع ذاته التي لم تحمل جميع التسميات السابقة. وإنما حملت تسميات شعبوية («أتاك الدور يا دكتور»، و«أحفاد المختار»). جاءت هذه المفردات نتيجة مقتل الزعيم الليبي معمر القذافي، حيث شهد الشارع المحتج تصعيدًا ثوريًا بعد إعلان «تحرير» ليبيا. لكن صفحة «الثورة السورية» ألغت هذه الاقتراحات واستعاضت عنها بمفردة «الحظر الجوي» وهو ما يؤكد فرضية تدخل الصفحة مباشرة لفرض محددات التوجه ضمن الرأي العام المحتج [91] .

ويمكن ملاحظة ذلك خلال جمعة «تجميد العضوية» في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2011؛ فمع بوادر تحرك في الجامعة العربية عقب المهلة التي تم منحها لتوقيع المبادرة العربية وبروتوكول دخول المراقبين الدوليين، والمشاورات التي حصلت بين الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، وممثلين عن قوى المعارضة التقليدية والحراك الثوري، التي ترافقت مع قيام مجموعة من المعارضين بضرب أعضاء من هيئة التنسيق الوطنية قبيل اجتماعهم مع الأمين العام للجامعة، كان هناك اتجاه شعبي ضمن الوسط الافتراضي الفيسبوكي، يحمّل الجامعة مسؤولية عدم اتخاذها موقفًا جديًا لهيئة التنسيق الوطنية ويتهمها بالتغاضي عن مطالب الشارع المحتج المتمثلة بـ «إسقاط النظام». لكن الاتجاه العام كان يراقب تطورات مسار

العمل العربي نحو التصعيد ضدّ النظام في ظل مطالبات بتجميد عضوية سورية في الجامعة العربية. وضمن هذه المعطيات طرحت الصفحة خياراتها حول تسمية الجمعة، تضمنت خيار «تجميد العضوية» الذي مثل الاتجاه العام آنذاك، كما أضافت خيارًا آخر غير متوقع تجلى في «هيئة التنسيق لا تمثلنا». وخلال التصويت حظي خيار «تجميد العضوية» على 14070 صوتًا من أصل 22047، أي ما نسبته 63.8 في المئة؛ تلاه خيار «هيئة التنسيق لا تمثلنا» بـ 5638 صوتًا، أي ما نسبته 25 في المئة. وعلى الرغم من النسبة المتدنية الذي حصل عليه هذا الخيار، إلا أن الصفحة قامت بإدراج التسمية ضمن إطار الدمج مع خيار الأغلبية ليصبح «تجميد العضوية وهيئة التنسيق لا تمثلنا»، وهذا أيضًا ساهم في خروج عدد من اللافتات والشعارات في التظاهرات آنذاك «شيطنت» شخصيات وقوى وطنية ذات تاريخ نضالي ديمقراطي طويل مثل المعارضين هيثم مناع وميشيل كيلو وحسين عبد العظيم. وهنا بدأت الانحرافات تظهر بوضوح لجهة الإقصاء الذي تمارسه الصفحة التي حفزت شعار «المجلس الوطني يمثلني»، وبالتالي كان للصفحة أثر تقسيمي ضمن الصف المعارض الواحد، وهو ما يدلل على انحراف فكري وسياسي كبير رافق الثورة السورية في الأشهر الأخيرة لتغدو الصفحات الناشرة ضمن الفضاء الافتراضي الفاعل الأكبر في تحديد معالم الخطاب السياسي للمتظاهرين، أو إجبار فئات وشرائح وقوى سياسية منخرطة في الثورة على استمرار الحراك تحت شعاراتها، الأمر الذي جعل مطلب التدخل الخارجي والسلوك الإقصائي والبعد الطوائفي، تظهر كإحدى السمات العامة التي رافقت الثورة السورية.

الشكل الرقم (4 - 3)

تسمية جمعة «تجميد العضوية»



وبالتالي يمكن القول إن الفضاء الافتراضي بوجه عام الذي يخلو من الضوابط، ساهم بقوة في إنتاج واقع سياسي يتفق مع توجهات القوى السياسية القريبة من الفاعلين فيه. وقد أدت صفحة «الثورة السورية» وشبكة «شام» القريبتان من التيار الإسلامي «الإخواني» والمعطيات الإعلامية للخطاب السلفي، إلى دفع اتجاه داخل هذا الحيز إلى إنتاج واقع سياسي قريب من المنهج السياسي المتبع لديها؛ ويفسر قدرتها على ذلك حجم التنظيم الذي تعمل في إطاره، إضافة إلى الإمكانيات المادية اللازمة لترويج خطابها الإعلامي بقيمه ورموزه. وهذا ما تم البناء عليه للانطلاق إلى شعارات أضحت أدبيات «سلبية» شوهت الحراك عن انطلاقاته الديمقراطية، وساهمت في زيادة الاستقطاب، وبنت حواجز بين الثورة وشريحة المترددين مع تبني شعارات مثل «الجيش الحر يحميني»، و«المنطقة العازلة تقيني».

في ظل هذا النزوع نحو تأطير شعارات الثورة السورية بأبعاد استجدائية تدخلية، ظهر عدد من النقاشات داخل الحيز العام الافتراضي تنتقد آلية تسمية الجمعة وطريقة تعاطي صفحة «الثورة السورية» معها، وفرضها أدبيات تقترب من توجهات أفرادها وبعض القوى السياسية المعارضة ولا سيما التيار الإسلامي المستقل ومجموعة العمل الوطني والإخوان المسلمين. لذلك حاولت شرائح من المنخرطين افتراضيًا التي افترقت مع تسميات صفحة «الثورة السورية» إنتاج آلية جديدة للتصويت على اسم الجمعة خارج فضاء الصفحة وخياراتها. وقد بدا ذلك واضحًا عندما ساد نزوع من قبل هذه

الفئات إلى عدم المشاركة في التصويت وعدم تبني الشعارات التي تنتجها الصفحة، وبخاصة تلك التي استبقت تطبيق خطة العمل العربي التي أقرها مؤتمر وزراء الخارجية العرب والاتفاق مع الحكومة السورية على بروتوكول لنشر مراقبين عرب في مناطق التوتر بتسمية جمعة «بروتوكول الموت»، وتعبئة الشارع بشعارات ضد الجامعة العربية وخطتها لحل الأزمة في سورية من دون مقاربتها إجرائيًا، وإصرارها المستمر على شعارات «التدويل والتدخل الخارجي».

أحدث هذا التوجه شرخًا كبيرًا في جمعة معتقلي الثورة؛ فقد تمخض عن وجود المراقبين في سورية قيام السلطات السورية بإطلاق سراح ما يقارب 3837 معتقلاً. ووفقًا لذلك طرحت مجموعة من النشطاء والسياسيين مقترحًا لتسمية جمعة التصعيد الثوري تحت عنوان «معتقلي الثورة»، قبيل طرح الصفحة لخياراتها ضمن آلياتها المتبعة. وقد قام عدد من نشطاء الفيسبوك بتغيير صورهم الشخصية واستبدالها بصور لبعض معتقلي الثورة مثل الناشط الحقوقي نجاتي طيارة وأنس الشغري والمقدم المعتقل المنشق حسين الهرموش وغيرهم. وقد جاء هذا السلوك في إطار حملة إعلامية منظمة بدأت صفحة الثورة ترويجها للتصويت على خيار «التدويل مطلبنا».

استجابت صفحة الثورة لاقتراح نشطاء الفيسبوك ووضعت خيار «معتقلي الثورة» إلى جانب خيار «التدويل مطلبنا». وعلى الرغم من توجيه الصفحة إلى تبني الخيار الأخير فإن أوضاع وظروف المعتقلين التي بدأت تتكشف في تصريحات بعض المراقبين الذين زاروا بعض أماكن الاعتقال، والإضرابات التي قام بها بعضهم احتجاجًا على استمرار اعتقالهم، وبروز شبه إجماع على ضرورة تخصيص تسمية للجمعة للفت الأنظار إلى معاناتهم، حسمت تسمية الجمعة لمصلحة هذا الخيار ضمن شريحة المصوتين التي شملت 26184 مستقبلاً وجاءت النتائج على النحو التالي [92] :

• 12601 من الأصوات لمصلحة خيار «معتقلي الثورة»، أي ما نسبته التقريبية 48 في المئة من شريحة المصوتين.

• 8876 صوتًا لمصلحة خيار «تدويل الملف السوري»، أي ما نسبته التقريبية 34 في المئة من شريحة المصوتين.

• توزع ما نسبته 18 في المئة من الشريحة المصوتة على الخيارات الثمانية الأخرى وبخاصة خيار «لبيك يا الله» الذي حصل على نسبة تقريبية تقدر بـ 11 في المئة من عدد الأصوات.

الشكل الرقم (4 - 4)

تسمية جمعة 20/1/2012



لم يرضَ عدد من النشطاء عن تسمية جمعة «معتقلي الثورة» لعدة مبررات، منها احتدام المواجهة المسلحة بين النظام و«الجيش الحر»، الذي مثّل غطاءً للتسلح الأهلي في مواجهة السلطة وفق نمط الفلوجة في العراق. ومع بروز ظاهرة المدن «المحررة» كما حصل غداة انسحاب قوات الجيش النظامي من الزبداني بعد مواجهات استمرت ما يقارب خمسة أيام، عجزت فيها القوات النظامية عن دخول المدينة واتفقت على تسوية مع وجهائها لإنهاء المواجهات وانسحاب قوات الأمن والجيش، وامتداد ذلك إلى ريف دمشق وبخاصةٍ دوما، التي شهدت في هذه الفترة مواجهات انسحبت فيها القوات النظامية لتمتد المناطق الخارجة على سيطرة الدولة قبيل العملية العسكرية التي بدأتها في 29 كانون الثاني/يناير 2011، إلى مناطق كفربطنا وحمورية وعربين، التي تضمّ تجمعات بشرية لصيقة مباشرة بالامتداد العمراني للعاصمة دمشق. لذلك فضل عدد من النشطاء إطلاق تسمية جمعة «ما قبل إعلان الجهاد» على تسمية جمعة «معتقلي الثورة» لدعم التسلح وما اصطلح على تسميته «الجيش الحر»، وقد ظهرت لافتات عديدة في حمورية في ريف دمشق وحماه وبعض قرى إدلب تحبذ هذا الخيار.

ووفقًا للطريقة ذاتها التي استطاعت فيها فئات معينة من الوسط الفيسبوكي فرض تسمية «معتقلي الثورة»، بدأ عدد من النشطاء طرح تسمية

«جمعة إعلان الجهاد» لتصبح شعار جمعة 27 كانون الثاني/يناير 2012؛ في حين اتفقت النخب الثقافية العلمانية على تسمية هذه الجمعة تحت عنوان «جمعة الدولة المدنية» وعلى تسميات أخرى مثل «الدولة العلمانية المدنية».

وقد احتدم النقاش في الفضاء الفيسبوكي بين مؤيد للتسلح الشعبي تحت عنوان «الجيش الحر» وراغب في عسكرة الثورة من جهة، ومعارض للعسكرة مؤيد للانشقاقات في إطار عدم استهداف الجيش النظامي من جهة أخرى.

واستمرت الفئات الوسطى والشرائح العلمانية في انتقاد آلية التصويت على الثورة، واتهمت صفحة الثورة بأنها تدعم خيار «إعلان الجهاد» وأسلمة الثورة وتطييفها؛ فقد كتب المعارض ياسين الحاج صالح، على صفحته الشخصية باللهجة العامية: «لازم ما نوفر أي جهد لانتزاع تسمية أيام الجمعة من صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد»، تسمية أيام الثورة هي بمنزلة وضع اليد رمزيًا على الثورة وخصخصة أيديولوجية لها، تسجلها باسم تيار أيديولوجي محدد، يعني بالعربي الفصيح خصخصة للثورة. وهذا لم يعد ممكنًا الاستمرار فيه والسكوت عليه».

أما الفنانة والمعارضة السورية ريما فليحان، فقد كتبت: «الذي يريد إعلان الجهاد سيعلن بنفس اللحظة عن نعوة الثورة المدنية الملونة بألوان كل مكوناتها... الذي سيعلن الجهاد... سيطلق الرصاصة على الثورة وسنصبح ليس فقط تحت نيران النظام بل أيضًا تحت نيران كل العالم. الذي سيعلن الجهاد... سيقدم هدية لا تثمن بثمن للنظام لأنه سيعطيه حجة يثبت بها النظام كل أكاذيبه حول طائفية الثورة وسلفيتها، وإنها ثورة سنية وليست ثورة شعب... أتوسل إليكم لا تقتلوا ثورتنا».

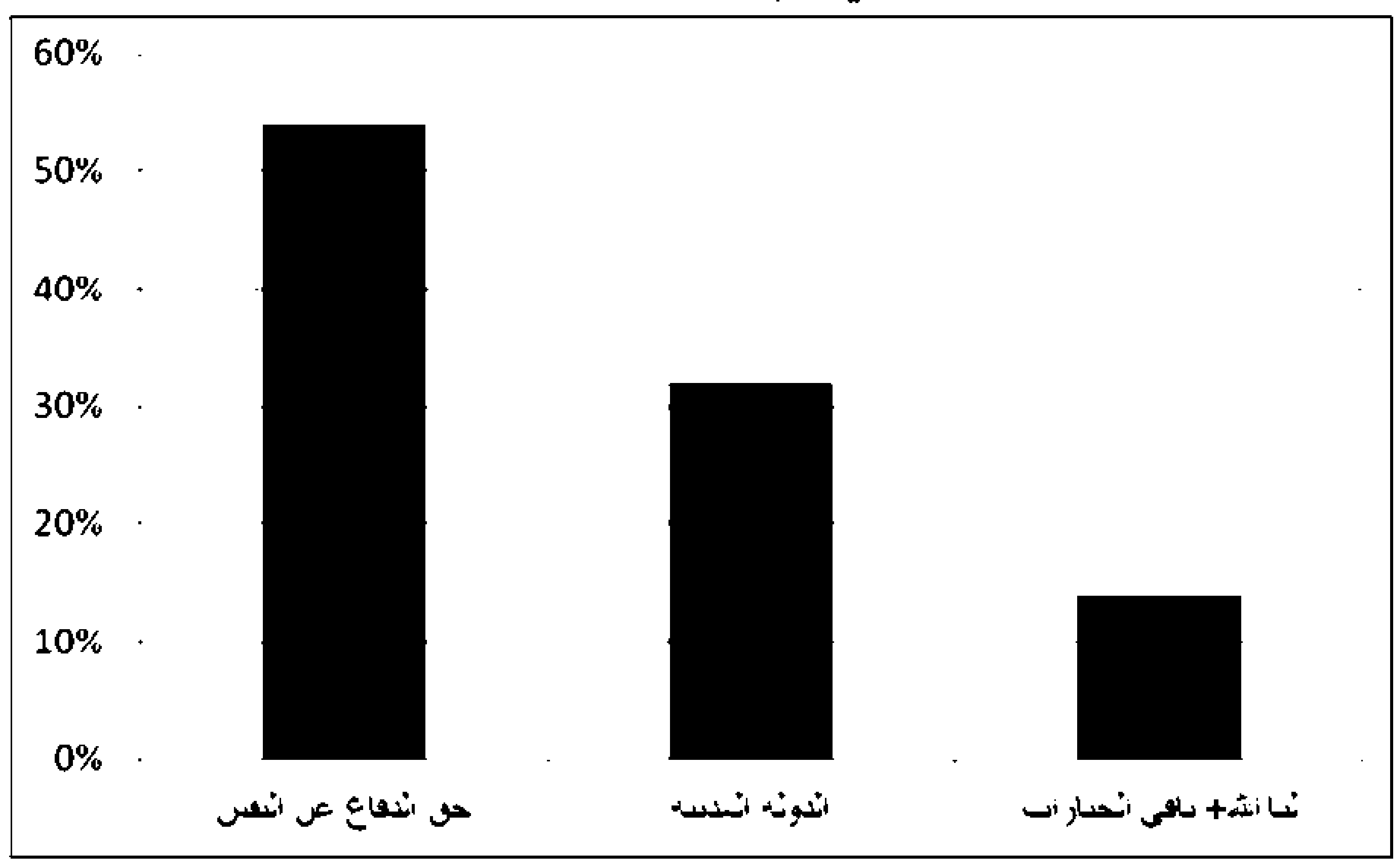
من جهته، كتب الناشط أياد شربجي: «ثورتنا ثورة مدنية حضارية ضد الظلام وليس الكفار، ومن يريد أن يجعلها كذلك فهو كائن خارج التاريخ والمنطق والمصلحة الوطنية، ولا يدري إلى أين يقود البلاد أو لا يهمه ربما» [93] .

وقد عمد بعض النشطاء إلى إنشاء صفحة أخرى تحت اسم «صفحة الثورة السورية البديلة»، التي طرحت آلية للتصويت مشابهة للآلية التي اعتمدتها صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد 2011»؛ ما حدا بفريق عمل الصفحة الأساسية قبيل فتح باب التصويت لتسمية الجمعة، إلى إصدار بيان أعلنوا فيه أن «فريق صفحة الثورة السورية لن يطرح تسمية إعلان الجهاد» [94] . إلا أن بيان الصفحة رأى أنها تمثل أكبر تجمع افتراضي لذلك رفض طرح آلية للتصويت خارجه.

وفي محاولة لموازنة الاستقطاب الحاصل، استبدل فريق عمل صفحة الثورة السورية، تسمية إعلان الجهاد بتسمية أخرى قريبة وهي «حق الدفاع عن النفس»، وضمّن في الخيارات المطروحة تسمية «الدولة المدنية». ولم تفلح تلك الموازنة في تخفيف حدة الاستقطاب في الوسط الفيسبوكي، إذ جاءت النتائج ضمن الشريحة المصوتة التي بلغ عددها 37326 مستقبلاً، كما يحصل عادة لمصلحة الخيار الذي طرحته ودعمته الصفحة على النحو التالي : [95]

- 20377 صوتًا دعمت تسمية «حق الدفاع عن النفس»، أي ما نسبته التقديرية 54 في المئة من عدد المصوتين.
- 11925 صوتًا دعمت تسمية «الدولة المدنية» أي ما نسبته التقديرية 32 في المئة من الشريحة المصوتة.
- وتوزعت النسب الباقية على الخيارات الثمانية الأخرى وأبرزها تسمية «لنا الله».

الشكل الرقم (4 – 5)
تسمية جمعة 27/1/2012



نجد مما سبق أن تسمية الجمعة في سورية، لم تخرج من رحم الميادين الثورية فحسب، بل اختطفت من قبل الفضاء الافتراضي، وتم احتكارها من قبل جهة معينة ذات توجهات سياسية وحاولت فرض أدبياتها وعقائدها

السياسية على الشارع المحتج. وعلى الرغم من حالة الاستقطاب والتشتت ضمن النقاشات العامة سواء في المجال العام الافتراضي أو في الميدان، فإن صفحة «الثورة السورية» والتيار السياسي القريب منها في المغترب السوري، فرضا إيقاع الشارع واتجاهات شعاراته بتبنٍ إرادي أو غير مقصود من وسائل الإعلام العربية التي تحتل بتغطيتها نقاشات المجال العام الواقعي في سورية، الأمر الذي يجعل توجهات السوريين في الخارج وطريقة مقاربتهم المبسطة للثورة السورية هي المحدد الحاكم لتوجهات الثوار على الأرض نتيجة افتقادهم التفاعل التقاني من جهة، ونهج النظام بقمع أي تجمع من شأنه أن يفرض أدبيات سياسية تخرج من رحم الميادين الثورية على غرار الحالة المصرية واليمنية من جهة أخرى.

X للاطلاع على آلية التصويت في صفحة «الثورة السورية»، انظر: <http://

X للاطلاع على أسماء أيام الجمعة، انظر الملحق الرقم (2).

X متابعة يومية لفريق البحث ويمكن ملاحظة تسمية برهان غليون على صفحته على الفيسبوك: <http://fr.facebook.com/people/Burhan.../100000726392412>.

X للاطلاع على توجيه عدنان العرعور بتسمية الجمعة «جمعة الشرفاء»، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=GFIlLEl9Cr0>.

X للاطلاع على تسمية «جمعة الشرفاء» في بعض لافتات جبلة، انظر:

X انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=5o3hZMyu1_k>.

X يضم ائتلاف 15 آذار/مارس لدعم صفحة الثورة السورية ناشطي الفيسبوك في الخارج، إضافة إلى المعارضين المحسوبين على القوى الإسلامية التقليدية كعبيدة نحاس وزياد الريس. إضافة إلى المنحدرين من عوائل المبعدين سياسيًا. وقد عقد أول اجتماع له في بروكسل حزيران/يونيو 2011، بعد مؤتمر أنطاليا، ثم تداعت مجموعة من ناشطي الفيسبوك والمسؤولين عن الصفحات الناشرة إلى إسطنبول في 15 تموز/يوليو 2011، لتوحيد الخطاب السياسي في الصفحات المهتمة بمتابعة الثورة السورية.

X انظر قسم الأسئلة في صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد 2011»، <http://www.facebook.com/Syrian.Revolution?sk=questions>.

X قائمة الخيارات الأولية لتسمية يوم الجمعة 28 تشرين الأول/أكتوبر 2011، التي تخلو من تسمية الحظر الجوي، لا تزال موجودة في قسم الأسئلة في صفحة الثورة السورية، إذ إن آلية الفيسبوك لا تسمح بحذفها.

وقد جرى التصويت فعليًا حيث صوت ما يقارب 8331 صوتًا على جمعة «أتاك الدور»؛ في حين صوت ما يقارب 3500 على تسمية جمعة «أحفاد المختار»، الأمر الذي يؤكد النتيجة التي تم التوصل إليها.

X انظر قسم الأسئلة المطروحة في صفحة الثورة السورية، تاريخ المشاهدة 31 كانون الثاني/يناير 2012، <http://www.facebook.com/Syrian.Revolution?sk=questions>.

X «جمعة إعلان الجهاد.. التوجه السلفي لصفحة الثورة السورية يفجر مجددًا موجة احتجاجات واسعة بين النشطاء السوريين،» سوريا الجديدة، 21/1/2012، <http://www.thenewsyria.net/syria_article.php?z=ar&id=4493>.

X لقراءة بيان صفحة الثورة السورية حول تسمية إعلان الجهاد، انظر الملحق الرقم (3) في هذا الكتاب.

X انظر قسم الأسئلة المطروحة في صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد 2011»، تاريخ المشاهدة 31 كانون الثاني/يناير 2012، <http://www.facebook.com/Syrian.Revolution?sk=questions>.

ثانيًا: علم الاستقلال

يعد اعتماد عَلَم الاستقلال كرمز للحراك الثوري في سورية أحد أبرز عوامل التغير الاجتماعي الذي حصل خلال الثورة السورية. وقد كرس هذا البعد بمفهوم سطحي رغبة الحراك خلال تطوره في إنتاج قطيعة كاملة مع النظام السياسي القائم وقيمه ورموزه السيادية، وبخاصة في ظل اختلال النظرة إلى المؤسسات الوطنية وإطارها الجامع.

كما أن تأثر الحراك الثوري بالقيم والرموز التي أنتجتها الثورة الليبية واعتمادها العلم الملكي الذي ميزها من نظام القذافي، يُعد أيضًا أحد العوامل في انتهاج الحراك الشعبي في سورية للسلوك ذاته، على الرغم من أن الثورة السورية لم تعتمد رمزها السيادي «الجديد» منذ بداية الثورة على غرار ما حصل في ليبيا، وإنما تم اعتماده بعد مضي تسعة أشهر من انطلاقاتها. وهذا الفهم الجديد لم يكن حاصلاً؛ فالنظرة إلى العلم السوري الرسمي سوسيولوجيًا لم تكن قائمة على الابتعاد والافتراق مع هذا العلم، وإنما كرسته كثقافة في حراكها واعتمدته جميع الصفحات الناشرة والهيئات التنظيمية التي نتجت من الحراك الثوري.

وفي الإطار العلمي التاريخي، لم يكن لسورية علم خاص بها في التاريخ الحديث والمعاصر، وإنما ارتبط «رمزها السيادي» بشكل الدولة ووضعها تاريخيًا، وقد تم اعتماد أول علم لسورية بعد الثورة العربية الكبرى عقب إعلان حكومة سعيد الجزائري في 27 أيلول/سبتمبر 1918 [96] .

بعد الاحتلال الفرنسي لسورية عام 1920، حافظ الفرنسيون على العلم العربي وأرفقوه بمستطيل صغير في ساريته يرمز إلى علم فرنسا الحالي. لكن بعد تقسيم سورية إلى دول متعددة، ألغي العلم العربي وتم رفع العلم الخاص بكل دولة (دولة حلب، دولة دمشق، دولة جبل العرب، دولة العلويين).

بعد إعلان دولة سورية وإصدار الجمعية التأسيسية أول دستور للبلاد عام 1928، تم تبني علم لهذه الدولة تحدده المادة الرابعة من دستور الدولة عام 1930 على الشكل التالي: «طوله ضعف عرضه، ويقسم إلى ثلاثة ألوان متساوية متوازية، أعلاها الأخضر فالأبيض فالأسود، على أن يحتوي القسم الأبيض منها في خط مستقيم واحد على ثلاثة كواكب حمراء ذات خمسة أشعة». وقد اعتمدته الحكومة السورية بعد توقيع اتفاقية الاستقلال

عام 1936، وهذا العلم هو ذاته الذي رفعه الرئيس شكري القوتلي في 17 نيسان/أبريل 1946، بعد جلاء القوات الفرنسية عن سورية، كما تم اعتماده في دستور عام 1950 أيضًا [97] .

استمر علم الاستقلال كرمز للدولة السورية حتى الوحدة مع مصر عام 1958، حيث قامت كلا الدولتين بإلغاء العلم الخاص بها، وتم استبداله بعلم مشتق من العلم العربي الأول أيضًا مع تبديل الألوان. وبحسب ما جاء في المادة الأولى من القانون الرقم 12 لعام 1958 [98] ، عن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة: «العلم الوطني للجمهورية العربية المتحدة مكون من ثلاثة ألوان الأسود والأبيض والأحمر، وبه نجمتان كل منهما ذات خمس شعب لونها أخضر. ويكون العلم مستطيل الشكل عرضه ثلثا طوله يتكون من ثلاثة مستطيلات متساوية الأبعاد بطول العلم أعلاها باللون الأحمر وأوسطها باللون الأبيض وثالثها باللون الأسود. وتتوسط النجمتان المستطيل الأبيض» [99] .

بعد الانفصال، تم اعتماد علم الاستقلال من قبل حكومة عبد الكريم النحلاوي، وبعد وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1963، وعقب الإعلان عن اتحاد الجمهوريات بين مصر والعراق وسورية، أضيفت نجمة خضراء خماسية إلى علم الوحدة وأضحى هو علم الدولة. ثم تغير في 17 نيسان/أبريل 1971، بعد إعلان اتحاد ثلاثي بين مصر وسورية وليبيا، إلى علم الجمهورية المصرية الحالي. وفي عام 1980، أصدر الرئيس حافظ الأسد القانون الرقم 25 بتاريخ 3 نيسان/أبريل 1980، باعتماد العلم الحالي للجمهورية العربية السورية [100] .

وكحال الثورات العربية الأخرى، لم تنطلق الثورة السورية كرد فعل على المسائل الكبرى السيادية، وإنما نشأت حركات احتجاجية بسبب استعصاء الأنظمة الحالية على الإصلاح واستمرار الاستبداد. وكما تبين سابقًا، لم ترفع الحركة الاحتجاجية في سورية شعار «إسقاط النظام» كهدف يحدد توجهاتها منذ البداية، وإنما سارت تفاعلاتها في إطار مطالب الإصلاح والحرية، وصولاً إلى مطلب «إسقاط النظام»، بعد انتهاج النظام الخيار الأمني العسكري كوسيلة وحيدة للتعاطي معها. وقد تختلف سورية عن باقي الثورات العربية، في أن المجتمع السوري كان متفهمًا للسياسة الخارجية السورية ومؤيدًا لها في اتجاهها العام.

استطاعت حركة الاحتجاجات وما نتج منها من تهيئة المناخ لتداول الشأن العام من قبل المواطن السوري، استنهاض قسم من التيار الليبرالي في

الفئات الوسطى للمدن السورية لأدبيات التعددية السياسية في سورية بعد الاستقلال. حيث وجد شعور عاطفي يغازل أدبيات تلك المرحلة ورموزها السياسية، ويحتفي برموزها الوطنية كرئيس الوزراء فارس الخوري، والرئيس شكري القوتلي، والرئيس هاشم الأتاسي. وبدأ المجتمع السوري يستنهض قيم تلك المرحلة ونظمها الحاكمة، وبخاصة دستور عام 1950، الذي يُعد من أكثر الدساتير مدنية وديمقراطية في تلك المرحلة في العالم العربي. وهناك بدأ الوعي الجمعي المحتج في سورية بالعمل على إنتاج القطيعة في شعاراته مع عهد الحزب الواحد والحزب القائد، وما نجم عنها من تفريغ للحياة السياسية في سورية. وقد ساعد الفاعلون في الحيز العام الافتراضي على إذكاء مثل هذا الشعور بتسمية يوم الجلاء 17 نيسان/أبريل 2011، كأحد أيام التصعيد الثوري تحت مسمى «أحد الجلاء» الذي رفع شعار «نحو الاستقلال». واحتفى الحراك الثوري بقادة الحركة الوطنية التي أنتجت الاستقلال، من خلال استعراض ومضات من تاريخهم، وتجسيد بعض أحاديثهم كشعارات وأدبيات للحراك الثوري [101] .

ومع استمرار الاحتفاء بتلك المرحلة وتبنيها ودعمها في الإطار الافتراضي الداعم لسورية، بدأت ظاهرة ذاتية وفردية تتجلى في بروز علم الاستقلال إلى جانب العلم السوري في مختلف المدن السورية. إلا أنها لم تتكرس كظاهرة جامعة. واستمر العلم السوري الحالي هو الصيغة الجامعة للحراك الثوري حتى مراحل متأخرة من عمر الثورة السورية، كما تجسد في تظاهرات حماه في 22 تموز/يوليو 2011، التي توافد إليها أكبر حشد جماهيري [102] .

بعد العمليات العسكرية التي قام بها الجيش السوري في حماه ودير الزور، بدأت نقاشات تظهر ضمن الحيز الفيسبوكي الداعم للثورة حول ضرورة اعتماد علم الاستقلال بدلاً من العلم السوري الحالي.

وكان أصحاب هذا الرأي يبررون توجهاتهم بطريقة شعبوية بسيطة كما هي نقاشات الفيسبوك، تتجلى في «أن دبابات الجيش السوري التي تقوم بالعمليات العسكرية في المدن السورية ترفع العلم السوري». وقد أضحى هذا العلم عبارة عن رمز يؤشر لوقوف المؤسسة العسكرية إلى جانب النظام في مواجهة التظاهرات، ولا بد من تمايز الحراك برمز سيادي يجمعه هو علم الاستقلال. إلى جانب هذا الرأي ظهر رأي آخر يدعي «أن العلم السوري الحالي لم تقره جمعية تأسيسية، إنما تم إقراره بموجب قانون من الرئيس السابق حافظ الأسد، وبالتالي فهو لا يعكس الإرادة الجامعة

للسوريين»؛ في حين توجه رأي آخر إلى «أن سلوك النظام السوري في قمعه للاحتجاجات يتشابه مع سلوك النظام الليبي، وبالتالي لا بد من اعتماد علم آخر يمايز الثوار على غرار ليبيا بالعودة إلى علم الاستقلال». إلا أن التوجه الرئيسي إلى اعتماد علم الاستقلال جاء من شخصيات وقوى سياسية أغلبيتها خارج سورية، وتتركز إقامتها في أوروبا، بتبني شعار «سورية أولاً»؛ أي بتحييد سورية عن مركزية دورها العربي والقومي. وأغلبية تلك القوى أنتجت تقاطعات مع نظام الحكم بعد تولي بشار الأسد، لكون هذا الشعار أيضًا طرح من قبل تيارات داخل النظام.

وبالتالي لم يهدف هؤلاء في إصرارهم على تبني علم الاستقلال إلى القطع مع النظام الحاكم، لكن إلى تجذير شعار «سورية أولاً» ضمن الحركة الاحتجاجية، وإنتاج القطيعة مع الهوية العربية التي يرمز فيها العلم الحالي إلى مرحلة الوحدة بين سورية ومصر، الأمر الذي يفسر اعتماد علم الاستقلال ومحاولة طرحه وفرضه على الشارع السوري في مرحلة كانت الجامعة العربية قد بدأت فيها مبادرتها لحل الأزمة في سورية، التي قوبلت بانتقادات واسعة من قبل الحركات والتنظيمات الثورية.

بدأت الدعوة إلى اعتماد علم الاستقلال في الفضاء الافتراضي من خلال مبادرات لوضعه كدالة على المتعاطفين والمنخرطين في الثورة على صفحات الناشطين الشخصية. ثم بدأ يظهر إلى جانب العلم السوري الحالي في عدد من التظاهرات وبخاصة في حمص [103] . ومع انتشار رفع علم الاستقلال، قررت الهيئات التنظيمية [104] والصفحات الناشرة إجراء استفتاء على صفحة «الثورة السورية» في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2011. وقد أجاب عن الاستفتاء فيسبوكيًا ما تعداده 12112شخصًا، وجاءت النتائج على النحو التالي : [105]

- خيار «نعم» 10385، أي ما نسبته 85.7 في المئة من إجمالي عدد المستطلعين.
- خيار «لا» 1718، أي ما نسبته 14.3 في المئة من الشريحة المصوتة.

الشكل الرقم (4 - 6)

الاستفتاء على علم الاستقلال افتراضياً

90.00%
80.00%
70.00%
60.00%
50.00%
40.00%
30.00%
20.00%
10.00%
0.00%

نعــم لا

وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وجهت الهيئات التنظيمية في الثورة والصفحات الناشرة، إلى اعتماده تحت مسمى «أربعاء علم الاستقلال»، ثم شاع واتُخذ كرمز للحراك الثوري بعد هذا التاريخ [106] . تعد هذه القضية، التي تتعلق برمز سيادي للدولة وما أنتجته من انقسام آخر في المجتمع، إحدى أبرز القضايا المركزية التي أنتجها الرأي العام الافتراضي.

X للاطلاع على علم سورية في العهد الفيصلي في موقع «اكتشف سورية»: «العلم السوري». انظر: <http://www.discover-syria.com/bank/6137>.

X «السوريون يختارون علم الاستقلال رمزاً للثورة،» سوريا الجديدة، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، <http://www.thenewsyria.net/syria_article.php?z=ar&id=3>.

X نشر في الجريدة الرسمية (القاهرة) (8 نيسان/أبريل 1958).

X انظر موقع «اكتشف سورية»: <http://www.discover-syria.com/bank/6137>.

X للاطلاع على تطور أشكال العلم السوري، انظر الملحق الرقم (4).

X أحد نماذج هذه الأدبيات، قرار رئيس الدولة شكري القوتلي الاستقالة من رئاسة الجمهورية، وحديث الرئيس فارس الخوري إلى المندوب الفرنسي الجنرال غورو «من يودع فيصل لا يستقبل غورو»، واستقالة أديب الشيشكلي من منصب رئاسة الجمهورية بعد التظاهرات التي خرجت ضده

وانقسام الجيش والرسالة الآنية التي وجهها الشيشكلي: «رغبة مني في تجنب سفك دماء الشعب الذي أحب والجيش الذي ضحيت بكل غال من أجله والأمة العربية التي حاولت خدمتها بإخلاص وصدق، أتقدم باستقالتي من رئاسة الجمهورية إلى الشعب السوري المحبوب الذي انتخبني وأولاني ثقته، آملا أن تخدم مبادرتي هذه قضية وطني».. وغيرها من الرموز.

X في هذه التظاهرة التي ضمت مئات الآلاف قام منظمو التظاهرة بإنتاج أكبر علم بشري بصيغة العلم الحالي <http://www.youtube.com/watch?v=S89W9b3qPsA>.

X لمشاهدة انتشار علم الاستقلال في جمعة الحماية الدولية، 9/9/2011، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=1BQIbKVHprs>.

X هذا الطرح لم يكن اقتراحًا من الصفحات الناشرة فحسب، بل دعت إليه الهيئة العامة للثورة السورية ولجان التنسيق المحلية في سورية. لمراجعة دعوة الهيئة العامة، انظر: <http://www.facebook.com/SyrianRevolutionGeneralCommission>.

X لمقارنة نتائج التصويت على علم الاستقلال، انظر: <http://www.facebook.com/Syrian.Revolution?sk=questions>.

X لمراقبة غياب العلم السوري الحالي الرسمي عن التظاهرات، وطغيان علم الاستقلال في اليوم نفسه، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=02BejYY1HcI>.

ثالثًا: الجيش السوري الحر (الظاهرة المسلحة)

انطلقت الحركة الاحتجاجية في سورية ضمن الوسط الشعبي الريفي في مدن حوران. وعلى الرغم من امتدادها إلى المدن المتوسطة والكبيرة، فهي لم تبلور فاعليتها كظاهرة مستمرة ضاغطة على المركز في المدينتين المليونيتين (دمشق وحلب) لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية، ما يجعل تصنيفها سوسيولوجيًا أقرب إلى «ثورة الأطراف».

تدلل الدراسات الاجتماعية على أن معظم الثورات الريفية ثورات راديكالية مسلحة. إلا أن الظاهرة السلمية في سورية مثّلت أبرز معالم الحراك الشعبي على الرغم من تعاظم مظاهر «التسلح». بدأت إرهاصات الظاهرة المسلحة تظهر في سورية منذ الأشهر الأولى للاحتجاجات، بيد أنها حملت طابعًا بدائيًا تقليديًا يعكس واقع البنى الاجتماعية العشائرية والتقليدية التي انطلقت منها، وتجسدت هذه الظاهرة في إطار الفعل السوسيولوجي المصطلح عليه بـ «دفع الصائل»، الذي تمخض عن العمليات الأمنية والعسكرية التي لامست بعدًا عقائديًا تجلى في اقتحام الجامع العمري لفض اعتصام المحتجين، الأمر الذي أدى إلى بروز شباب مسلح «إسلامي» بهدف رد الاقتحامات الأمنية المتكررة. طغى هذا الشكل من التسلح على مناطق مختلفة كبعض أحياء حمص، وبعض قرى الغوطة الشرقية في ريف دمشق. وقد ترافق هذا الجانب مع بروز عمليات انشقاق فردية ومحدودة للعديد من الضباط والمجندين.

لم يظهر في المجال العام الافتراضي في الثورة السورية أي اعتراف علني بوجود حالة من التسلح واجهت العمليات الأمنية في الأشهر الأولى؛ بل أخذت الصفحات الناشرة على عاتقها مهمة تغطية هذه الانحرافات كي لا تقلل من أهمية النضال السلمي الذي يظهر في الميادين الثورية؛ فعملت على الإفادة من ظاهرة الانشقاقات الفردية وتغطية كل فعل مسلح أهلي تحت إطارها. واضطلعت الصفحات التعبيرية والناشرة بداية في دحض رواية «المسلحين» التي تتحدث عنها الحكومة متجاهلة التظاهرات الشعبية على الرغم من بروزها في إطار رد الفعل الطبيعي في المجتمع الريفي، وعدم التصدي لمعالجتها، بل إنكارها والتستر عليها، وهو ما أدى إلى شيوعها في ظل الإفادة المرحلية من رفض النظام وجود وسائل إعلام عربية وأجنبية على الأرض لنقل الخبر.

وقد أدى تجاهل هذه الظاهرة أو الإضاءة عليها من قبل الصفحات الناشرة التعبيرية بداية، إلى تطورها من رد فعل بدائي إلى فعل انتقامي تجلى في أحداث جسر الشغور، حيث ساهم فرط النهج الأمني في التصدي للاحتجاجات الشعبية هناك ومقتل 38 شخصًا أثناء تشييع الشاب باسل المصري مطلع حزيران/يونيو 2011، إلى فعل مركب اختلط بالذاكرة الشعبية الموروثة لعلميات الإعدام الجماعية «الميدانية» في المدينة إبان أحداث ثمانينيات القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى سلوك احتجاجي مسلح تمثل بالهجوم على المراكز الأمنية، ومقتل 120 عنصرًا أمنيًا بحسب الرواية الرسمية في منحى «جرائم الكراهية» [107] .

خلال هذه الأحداث ظهر المقدم «حسين الهرموش»، أحد ضباط الجيش السوري الذين أعلنوا انشقاقهم عن الجيش، وقدم رواية عزت المواجهات إلى انشقاقات عسكرية ومصادمات بينية. وأعلن عن تأليف «لواء الضباط الأحرار»، الذي غدا آنذاك واجهة عسكرية للعناصر المنشقة عن الجيش، وواجهة إعلامية للمواجهة معه قامت الصفحات الناشرة والهيئات التنظيمية بتبنيه وتضخيمه وتشجيعه.

استمرت الانشقاقات الفردية والجماعية عن الجيش السوري النظامي، وبدأت تظهر في الفضاء الافتراضي والوسائل الإعلامية تشكيلات لكتائب مسلحة ادعت أنها جزء من «لواء الضباط الأحرار» بقيادة المقدم حسين هرموش، الذي اتخذ من مخيمات اللاجئين على الحدود السورية - التركية مركزًا له. وفي 29 تموز/يوليو 2011، أعلن العقيد المنشق تأسيس ما اصطلح على تسميته «الجيش السوري الحر»، وأناط بكتائبه مسؤولية «حماية» التظاهرات السلمية، ثم ما لبثت أن أخذت طابعًا تنظيميًا في مناطق الاحتجاجات، وأطلقت على نفسها تسميات بحسب توزعها الجغرافي [108] .

وادعت ارتباطها بقيادة مركزية يرئسها العقيد المنشق رياض الأسعد.

لا يقتصر تكوين «الجيش السوري الحر» على المنشقين العسكريين عن الجيش النظامي فحسب، الذين تراوح نسبتهم بين 20 و30 في المئة من تعداده، وإنما تضم الكتائب التابعة له من مجندين سابقين في الجيش أتموا الخدمة العسكرية الإلزامية، ومسلحين مناطقيين اصطلح على تسميتهم ميدانيًا «الثوار» تمييزًا لهم من المتظاهرين السلميين. وبالتالي مثّل الجيش الحر الخلط السياسي بين التسلح الشعبي الفردي والجماعي، والمنشقين العسكريين الذين يجدون احتضانًا وحماية ضمن الوسط الشعبي المحتج.

ولا يخضع نشاط الكتائب المسلحة بالضرورة للتحكم مركزيًا من قبل

قياداتها، أو للتنسيق في عملها بل يأخذ أداؤها أوجهًا متعددة تعكس نمط تموضعها، فمنها من يتولى مواجهة الاقتحامات العسكرية وفق نمط حرب العصابات التي تحتضنها بيئة اجتماعية وطائفية موحدة، على غرار ريف حماه وإدلب وريف دمشق ودير الزور، وتتبع هذه الكتائب نمط تسلح خفيف يعتمد موارد محدودة ومصادر تمويل ذاتية.

إذًا يمكن القول استنادًا إلى المعطيات السابقة، إن الظاهرة المسلحة في سورية هي ظاهرة «شعبية»، لا تقتصر على المنشقين العسكريين فحسب، بل تضم الصفحات الافتراضية الناشرة والتعبيرية، إضافة إلى واقع التنظيمات والهيئات الافتراضية الميدانية التي درجت بنفسها على تعميم هذه الصفة وحصر كل العمليات المسلحة في الإطار العسكري، وقدمت هذه الهيئات خطابًا إعلاميًا حاول أن يحاكي التجربة الليبية واليمنية بتضخيم ظاهرة الانشقاقات العسكرية وإجمال كل الأعمال المسلحة التي تواجه الدولة تحت لوائها؛ فانتشرت على الفيسبوك، عدة صفحات للجيش السوري الحر وكتائبه، وبدأت في أوقات كثيرة تقوم بنشر عملياته إلى درجة حملت في كثير من الأحيان تناقضات دفعت ببعض الضباط المنشقين إلى نفيها وانتقادها. وما كان ذلك يحدث بواسطة هذه التنظيمات الفيسبوكية فحسب، إنما بتبني وسائل الإعلام العربية، وبخاصة الجزيرة والعربية، وتضخيم قضية المنشقين إعلاميًا، وهو ما أدى إلى بروز حالة من «العسكرة» للثورة السورية، لم تسطع هذه الوسائل في ما بعد طمسها وإنكارها.

X في مقابلة أجراها أحد باحثي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مع أحد عناصر الأمن الناجين من أحداث جسر الشغور، روى أنه كان في إمكان السلطات إنقاذ عناصر المفارز الأمنية، إلا أنها تركتهم محاصرين لمدة يومين قبيل اقتحام المفارز من قبل مسلحين يرتدون زيًا إسلاميًا، وقد دفعت السلطة إلى تعزيز هذا النمط لإثبات روايتها الدائمة للأحداث في سورية.

X أبرز هذه الكتائب: إدلب «كتيبة حمزة الخطيب»، دمشق «معاوية بن أبي سفيان»، حلب «الأبابيل»، جبل الزاوية «الهرموش»، اللاذقية «الصقور»، جسر الشغور «صلاح الدين الأيوبي»، ريف دمشق «أبو عبيدة بن الجراح»، درعا «العمري»، السويداء «سلطان باشا الأطرش»، حمص «خالد بن الوليد»، حماه «أبي الفداء»، جبلة «القسام»، القامشلي. «مشعل تمو»، البوكمال «الله أكبر».

الفصل الخامس: الواقع الافتراضي - الميداني وتأثيره في الثورة السورية

أولا ً: التنسيقيّات وحقيقة وجودها وما تمثله

بعد انطلاق الثورة السوريّة متأثرة بأدوات ووسائل الثورتين المصرية والتونسية، كان من البديهي أن يكون لمواقع التواصل الاجتماعي والصفات الناشرة التي تبلورت مع بدء الحراك النصيب المهم في التأثير في الحراك كما لاحظناه في الفصل الأول من الدراسة.

إلا أن الإطار العام الموسع للصفحات الناشرة، عدا محدوديّة عدد متصفحي الإنترنت في سورية، أديا إلى افتراق بين الحراك الشعبي على الأرض، والفاعلين الرئيسيين في المجال العام الافتراضي بداية الثورة.

ونتيجة استمرارية الاحتجاجات وتوسعها جغرافيًا وعدديًا لجهة المنخرطين فيها، كان من الطبيعي أن تفرز بؤر الاحتجاجات قيادات محلية أخذت على عاتقها تنظيم الحراك ونقل معطياته الإعلاميّة عبر «اليوتيوب» أو على مواقع الصفحات الناشرة لتنقل إلى وسائل الإعلام وفق حركة دائريّة ليعاد ضخها كرموز جديدة في المجتمع.

ثانيًا: طريقة تشكل القيادات المحلية حكمت «العفويّة» الحراك الشعبيّ كسمة رئيسية بداية تبلوره. لكن مع استمرار هذا الحراك ظهرت الحاجة ذاتيًا إلى نوع من التنظيم يحدد مواعيد انطلاق التظاهرات وأماكنها. ولكون الفئات الوسطى وبعض المنظمين حزبيًا كان لهم الدور الرئيسي في إنتاج أغلبية التجمعات الاحتجاجيّة عبر المجموعات المتنقلة، فقد أنتج هذا الحراك نوعًا من القيادات المحليّة التي بدأت تتجمع على نمط مجموعات مقسمة في كل حي ومنطقة وبلدة. وبدأت تفكر في وضع آلية منظمة في عملها وتقسيم المهمات على أفرادها وفق إطار إعلانيّ شعاراتيّ تجلى في طباعة اللافتات وتجهيزها. إضافة إلى إطار ميدانيّ لقسم من الشباب ذوي الكاريزما القادرة على قيادة التظاهرات على الأرض، فضلاً عن مجموعات أخرى أخذت على عاتقها مهمة تصوير التظاهرات وتأريخها وإرسالها إلى القنوات الإعلاميّة والصفحات الناشرة [109] .

ضمن هذ التنسيق الوظيفي للشباب المحتج قامت هذه المجموعات بإنشاء صفحات لها على الفيسبوك، لضخ المعلومة القادمة من قلب الحدث

وبصورة مباشرة. فكانت هذه الصفحات هي الجناح الإعلاميّ لهذه المجموعات التي سمت نفسها «تنسيقيّات» وقرنت كل تنسيقيّة اسمها باسم الحي أو البلدة أو المحافظة. ومع تزايد المخاطر الناجمة عن العنف القمعيّ لهذه التظاهرات، برزت الحاجة إلى عمل إسعافي طبيّ للمتظاهرين. وقد استطاعت هذه المجموعات إنتاج ما سمي «المستشفيات الميدانيّة» من خلال اختيار أحد الأماكن، إما خارج الإطار التنظيمي للحي أو المدينة أو داخل الوسط الشعبي الكثيف الذي يصعب إيجاده. واستطاعت هذه المجموعات جمع التبرعات لتهيئة المستلزمات اللازمة لعمل الفريق الطبيّ «المتطوع». وقد أدى هذا الجانب الدور الأكبر في سد الثغرة الناجمة عن إمكان ملاحقة المصابين والجرحى واعتقالهم واستجوابهم من قبل قوات الأمن على غرار ما حصل في مدينة درعا بداية الأحداث [110] .

عرّفت التنسيقيّات نفسها بوصفها «منظمات غير حكومية (NGOs) »، تُعنى بالمجتمع المدني في سورية، وتشير بوضوح من خلال اسمها إلى الرغبة والتعطش لدى شبان التنظيم السلمي، وتحشيد الطاقات والإمكانيات لدى المجتمع في أعمال متناسقة متكاملة، لكنها ليست هرميّة كما هي حال المعارضات التقليدية، وإنما تسعى لإنجاز أعمال جماعية تتسم بالتآلف والانسجام لتحقيق هدف أساسي صريح، وهو تفكيك النظام الأمني وإسقاط النظام» [111] .

عمت فكرة التنسيقيّات مختلف المحافظات والمناطق، وتكاثرت عدديًا بصورة مفرطة. وغدت إحدى أدبيات الحراك، ومثلت أرشيفه الدائم بحسب توزعها الجغرافي. كما تجذرت الفكرة كأحد أساليب التنظيم للحراك من قبل الشباب المحتج، واضطلعت بالوظيفتين التعبيريّة والتكوينيّة؛ وعكست هذه التنسيقيّات أحد أوجه انخراط الفئات الوسطى في المستوى التفاعلي الافتراضي للحركات الاحتجاجية، وبخاصة أن مجموعة من التنظيمات الافتراضيّة كانت قد أنشئت قبيل اعتماد مسمى التنسيقيّة وألّفت نويات شبه منظمة لإدارة هذا الحراك مثل «حركة 17 نيسان للتغيير الديمقراطي»، و«ائتلاف 15 آذار لدعم الثورة السوريّة» وغيرهما [112] .

ومع زيادة فرط التنسيقيّات بكثرة، إلى حد أضحى فيه لكل حي تنسيقيّة أو أكثر، غاب الواقع التنظيميّ المأمول من الفكرة نتيجة الضخ اللامتناهي للأخبار وتفاصيلها، فغدت الحاجة من الشباب المنخرط احتجاجيًا إلى تقييم التجربة ونتائجها والقيمة المضافة الذي أنتجتها. وحاول الشبان معالجة هذا التشتت من خلال الاتفاق افتراضيًا على تنظيم النشاط الميداني

- الافتراضي في الإطار الجغرافي؛ فبدأت تظهر ما سميت «تنسيقية المحافظة»، التي ضمت أكبر عدد من تنسيقيّات أجزائها الإدارية الأدنى، وقد فرض هذا الواقعَ عاملان أساسيان هما:

الأول ، إدراك الشبان استحالة فكرة سقوط النظام في فترة قصيرة على غرار ما حدث في تونس ومصر، وبالتالي فإن العمل التنظيمي ضمن الإطار الذاتي الفردي، الذي يمثّل بصورة أو بأخرى أحد أوجه استمرار السمة العفويّة غير مجدٍ على الأمدين المتوسط والطويل. وتطلب ذلك زيادة حجم الضغط الشعبيّ وتأطيره في هيئات جامعة تمثّل نواة تنظيمات حزبية سياسية يكون لها دور في رسم معالم المرحلة السياسية الراهنة والمستقبلية.

والثاني عامل لاإرادي فرضه المثير الأمني لطريقة معالجة الاحتجاجات من قبل النظام؛ فاقتحام المدن أدى إلى شيوع مبدأ «الفزعة» التي استمدت من الواقع الميداني التقليدي. وكان الدافع قويًا إلى إنتاج تواصل بين تنسيقيّات المناطق التي تخضع لعمليات اقتحام أو عمليات عسكرية بهدف إنتاج ضغط شعبي خارج هذا المناطق يخفف الضغط الأمني عليها. وغدا المجال الافتراضي يعكس بصورة أو بأخرى علاقات تواصل مجتمعية، وبخاصة في ظل الخوف أن ينعكس وأد الحراك في مناطق معينة بتداعياته على الزخم الشعبي في باقي المناطق.

نجح هذا التوجه في إنتاج تنسيقيّات موحدة في إطار التقسيم الإداري في سورية على مستوى المحافظات، التي ستكون مقدمة لتوحيدها في إطار جامع لها، يوحد خطابها السياسي وينظم عملها الميداني. وحدد هذا التوجه برنامج ما سمّي «التنسيقيّات الأساسية» كتمييز لها من تنسيقيّات الأحياء والقرى والمدن الصغيرة والوسطى. وقد حمل برنامج التنسيقيّات الأساسية المهمات نفسها التي انبثقت من التنسيقيّات الصغيرة، إضافة إلى مهمة حقوقية حددها بتوثيق أسماء الشهداء والجرحى والمعتقلين والمفقودين، والتواصل الدائم مع مؤسسات وهيئات حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات. كما أنتج معطى جديدًا تجلى بمهمة الدعم المادي واللوجيستي القائم على جمع التبرعات في الإطار المناطقي لدعم عوائل الشهداء والمطلوبين أمنيًا، إضافة إلى النازحين من مناطق التوتر الساخنة [113] .

ونتيجة لهذا التوجه، نشأ ما بات يعرف الآن بـ «اتحاد تنسيقيّات الثورة السوريّة»، الذي كان أول هيئة ذات شخصية اعتبارية يمارس عمله في الإطار الافتراضي - الميداني [114] .

X مقابلة أجريت مع أحد أعضاء الهيئة العامة للثورة السوريّة رفض

الإفصاح عن اسمه.

X مقابلة أجراها فريق البحث عبر السكايب مع أحد المشرفين على المستشفيات الميدانية في ريف دمشق. تجدر الإشارة أن عمل هذه المستشفيات لا يقتصر على الأطباء المرخص لهم مزاولة المهنة فحسب، إنما يرتكز أساسًا على طلبة كليات الطب والصيدلة والمعاهد الصحية والطبية المنخرطين في الثورة.

X استمد هذا التعريف من الفهم الذي قامت بإنتاجه سهير الأتاسي، التي تولت قيادة مجموعة من الشباب الحديث قبيل الثورة للقيام باعتصامات رمزية أمام القصر العدلي للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وإنتاج التغيير الديمقراطي في سورية.

X محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2012).

X تم الاتفاق على هذا البرنامج بداية شهر أيار/مايو 2011، من قبل مجموعة من التنسيقيّات الأساسية مثل تنسيقية ريف دمشق ودرعا ودير الزور، وتكتل أحرار دمشق وريفها، وتكتل أحرار حمص.

X انظر صفحة الاتحاد في الفيسبوك: .<https://www.facebook.com/monasiqoon>

ثالثًا: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

تأسس الاتحاد في شهر أيار/مايو 2011، أي بعد شهرين من انطلاق الاحتجاجات في سورية، لكن بيانه التأسيسي صدر في 1 حزيران/يونيو 2011، وقد مثل الاتحاد بحسب ما جاء في بيانه التأسيسي [115] اجتماع ممثلي عدد من التنسيقيّات المحلية للثورة السوريّة في مدينة دمشق وريفها ودرعا ودير الزور وحمص، على أن يضم مستقبلاً تنسيقيّات الثورة السوريّة الإعلامية والميدانية كافة.

كانت فكرة الاتحاد تنطوي على اجتماع التنسيقيّات في كيان واحد يتم من خلاله التنسيق بوجه عام في مختلف الأمور، سواء الميدانية أو السياسية، وتكوين شخصية اعتبارية تضم التنسيقيّات التي تنضوي تحته، وتكون مهمته تمثيل الحراك المدني على الأرض سياسيًا وإعلاميًا، وتنظيم وتوحيد العمل ميدانيًا، إضافة إلى تأسيس قاعدة مجلس ثوري يضم شبان وناشطي الثورة لحماية أهدافها وضمان تحقيقها كليًا.

أسهمت فكرة الاتحاد وما تمخض عنها في ترشيح التنسيقيّات ممثلين لها في الداخل، وفي إدماج الشبان في العمل السياسيّ بمرتكزاته ومضامينه كافة. وبالتالي كان لا بد من إنتاج

آلية لفرز الأشخاص الفاعلين داخل التنسيقيّات وترشيحهم بحسب كفاءتهم وقدرتهم على التعاطي مع أدبيات المرحلة السياسية للعمل داخل الاتحاد، الأمر الذي مثّل نقلة نوعيّة في وضع هؤلاء على محك الاختبار الإجرائي للممارسة السياسية، وبالتالي لقدرتهم على صوغ رؤية سياسية تمثّل خطوطًا عامةً وملامح أساسية لحراكهم. وهو ما جعل الحراك الثوري ينتقل من المرحلة العفويّة إلى مرحلة أكثر تنظيمًا.

واجه الاتحاد بعد إعلان بيانه التأسيسي مجموعة من العقبات أبرزها افتقار الشباب إلى الخبرة السياسية، وافتقادهم القدرة على ضبط الحوار الذي كان ينشأ داخل الاتحاد حول عدد من القضايا المستجدة، إضافة إلى مشاكل ذات إطار شخصي كرغبة كل قائد مجموعة على مستوى التنسيقيّة في أن يكون الممثل في محافظته أو منطقته من دون اللجوء إلى الأدوات الانتخابيّة. لكن الاتحاد استطاع تجاوز بعض هذه العقبات مع زيادة الخبرة الميدانية والإعلامية لممثلي التنسيقيّات في الاتحاد.

1 - آلية وهيكلة عمل الاتحاد

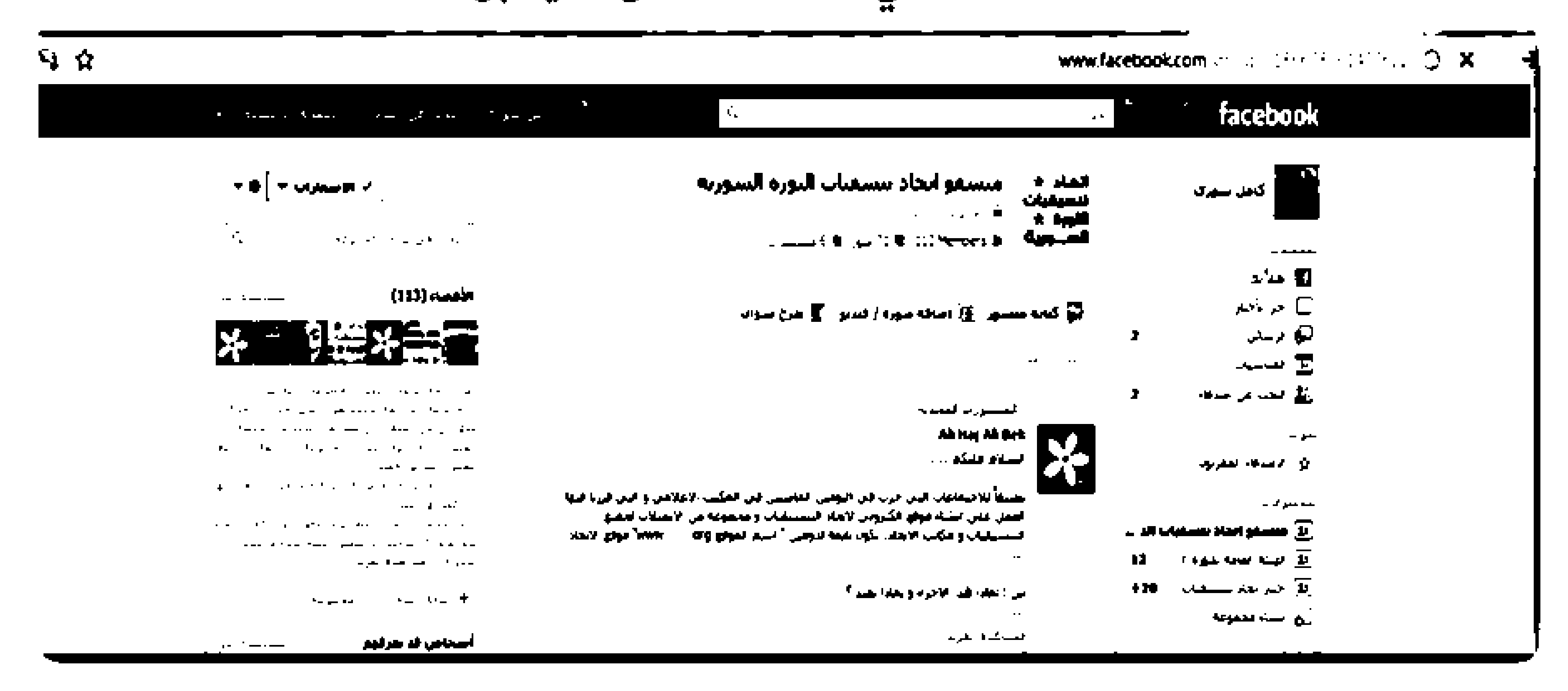
تعد «التنسيقيّة» بمنزلة الوحدة الأساسية المؤلفة للاتحاد، وهي من تختار ممثليها ضمنه. وبالتالي فإن ما يرد من أخبار وتفاعلات ضمن كل تنسيقيّة على المستوى المحلي، ينقل إلى مجموعة أعلى في الاتحاد تسمى «لجان التنسيق» التي تقوم بتوزيع المهمات على الأعضاء كلٍ بحسب خبرته واختصاصه، وتتقاسم اللجان مهماتها بين لجان إعلامية وميدانية. وفي الدرجة الأعلى توجد مجموعتان سريتان على الفيسبوك.

<u>أ - منسقو الاتحاد</u>

يختص هذا المستوى في نقاش الأمور التنظيمية والسياسية واللوجيستية، وتصاغ ضمنه البيانات والإعلانات كما تناقش ضمنًا أسماء فعاليات أيام الجُمعة، وأيام التصعيد الثوري ضمن الأسبوع، كما يقوم منسقو الاتحاد باختيار لجان التنسيق [116] .

الشكل الرقم (5 - 1)

صفحة منسقي الاتحاد على فيسبوك

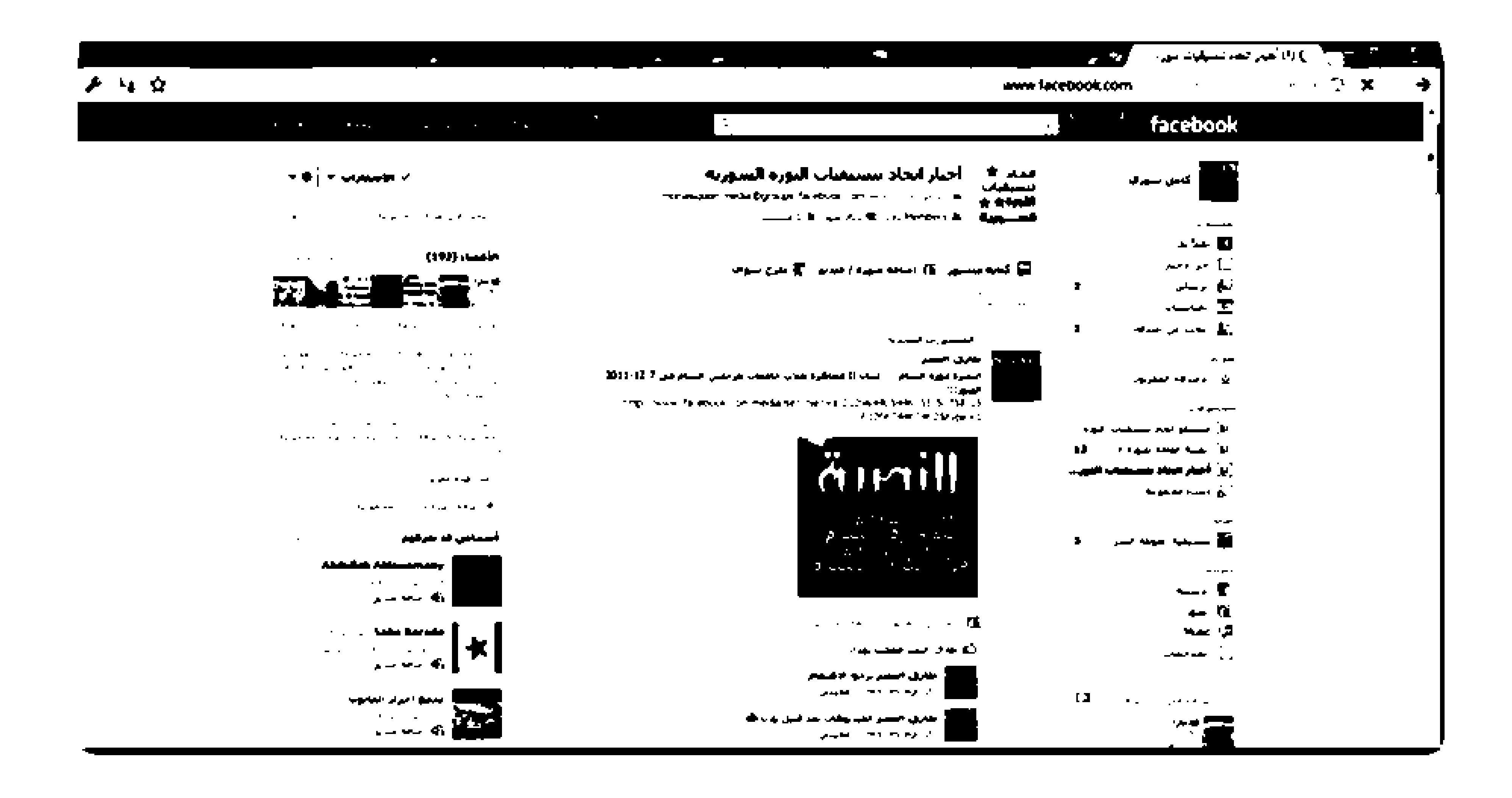


<u>ب - أخبار الاتحاد</u>

وهي أعلى هرم في اتحاد تنسيقيّات الثورة السوريّة وفيها يتم تداول مختلف الأخبار من جميع التنسيقيّات وتصاغ خلالها الأخبار ويتم تحريرها قبل نشرها في الصفحة الرئيسية للاتحاد كمرجع لمختلف القنوات الفضائية.

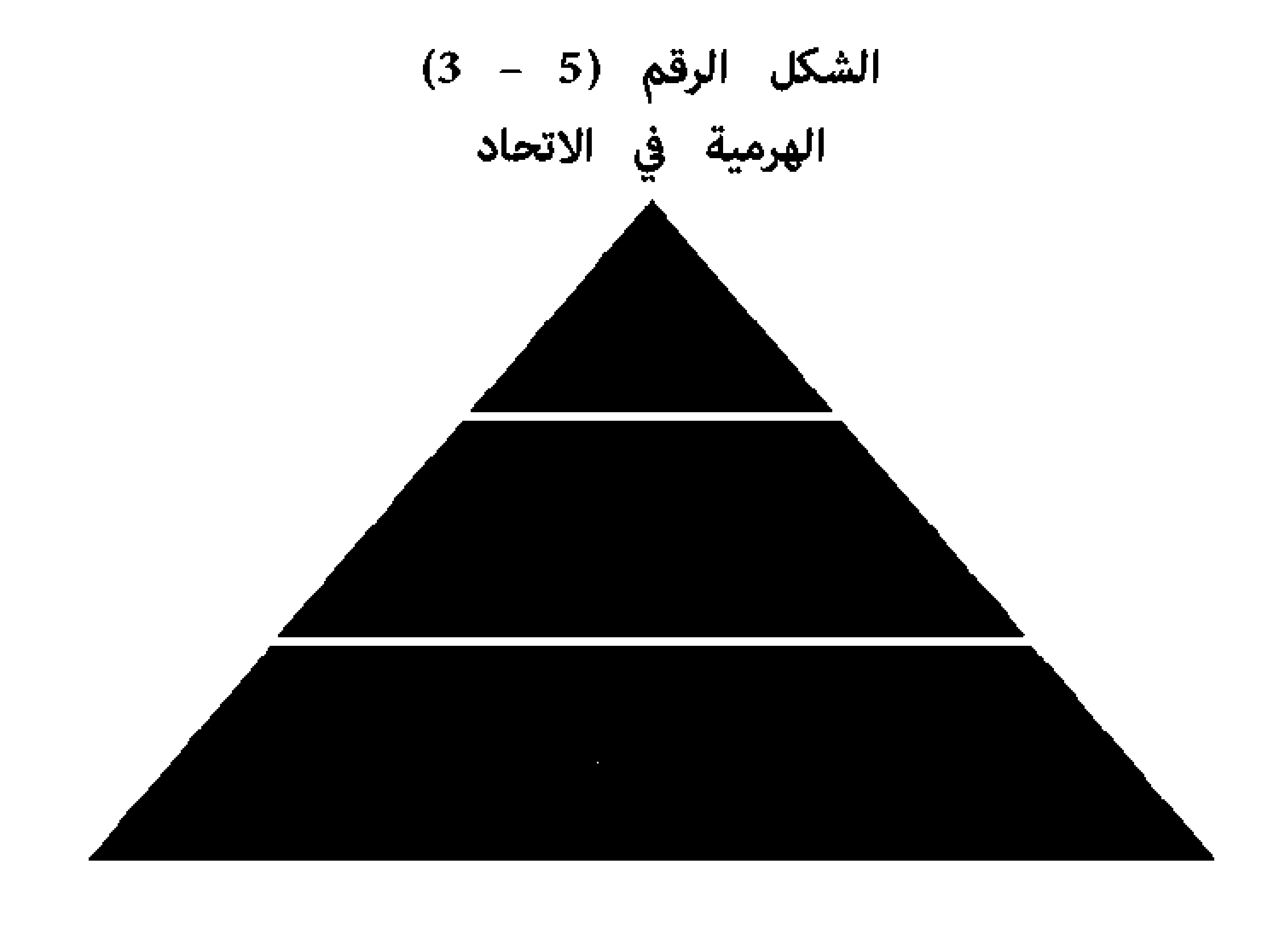
الشكل الرقم (5 - 2)

صفحة أخبار الاتحاد على فيسبوك



لا يشمل التوزيع السابق هرمية معينة في الاتحاد، إنما تقسيمات تضيق من الناحية العددية كلما اتجهنا إلى الأعلى وفق الشكل الرقم (5 - 3).

الشكل الرقم (5 – 3)
الهرمية في الاتحاد



التنسيقيات

2 - ملاحظات أساسية حول الاتحاد

أ - اعتمد الاتحاد على التنسيقيّات بوصفها الوحدة الأولى في تشكيله،

وهدف إلى جمع أكبر عدد منها على اختلاف مناطق توزعها الجغرافي، على أن يكون ممثلاً للتنسيقيّات لا للمحافظات، لأن التنسيقيّات تنتشر في جميع مناطق المحافظة وأحيائها. وغالبًا ما نجد أن جزءًا من هذه التنسيقيّات انضم إلى الاتحاد فحسب. هكذا أصبح الاتحاد يحاكي بصورة أو بأخرى شكل حزب سياسي له أنصاره في مختلف المحافظات، وبرنامجه السياسي مختزل بكلمة إسقاط النظام، ومكاتبه هي التنسيقيّات الموزعة في مختلف المناطق والمحافظات.

ب - ضم الاتحاد منذ إنشائه حتى الآن ما يقارب 80 تنسيقية من مختلف المحافظات والمناطق وتقسم وفق التالي:

(1) تنسيقيّات تمثل مناطق محددة (مناطق، بلدات، أحياء، قرى، مدن) وتمثّل 65 في المئة من جسم الاتحاد.

(2) صفحات إخبارية ناشرة (شبكة «شام»، شبكة «فلاش»، صفحة «الثورة السوريّة ضد بشار الأسد») وتمثّل 35 في المئة من جسم الاتحاد.

وفق هذا التقسيم، سنجد أن اتحاد تنسيقيّات الثورة السوريّة أضحى الجسم التنظيمي الأكبر في الفضاء الافتراضي - الميداني [117] والذي سيمثّل ما يقارب 80 في المئة من الهيئة العامة للثورة السوريّة عند تأسيسها، إضافة إلى جزء من لجان التنسيق المحلية التي أخذت على عاتقها مهمة إعلامية حقوقية ضمت الكثير من الفئات الوسطى السوريّة.

3 - الهيئة العامة للثورة السورية

في 18 آب/أغسطس، أعلنت التشكيلات الافتراضيّة والافتراضيّة - الميدانية عن توحدها تحت اسم الهيئة العامة للثورة السوريّة، وقد أقرت هيكلها التنظيمي وفق ما يلي [118] :

أ - **التنسيقيّات** : وهي تمثل المستوى الأول، وهي التنسيقيّات الميدانية، وتكون مهمتها متابعة الحراك وتنظيمه.

ب - **ممثلو التنسيقيّات** : وهم يمثلون الطبقة الثانية من الهيكلية وينسقون العمل الثوري في المناطق التي يمثلونها ويقومون بانتخاب ممثل لهم في مجالس المناطق.

ج - **مجالس المناطق** : وهي تمثّل المستوى الثالث، ويتم انتخاب أعضائها من التنسيقيّات ليؤلفوا مجالس قيادة المناطق بإشراف لجنة العضوية والانضمام، وعددهم غير محدد ويتبع لظروف كل محافظة. وتتحدد مهماتهم في ما يلي:

(1) دعم الحراك وتنظيمه لوجستيًا وإعلاميًا.
(2) ترشيح وانتخاب أعضاء اللجنة المصغرة بصفة دورية.
(3) التواصل اليومي والاجتماع الدوري.
(4) عقد غرفة عمليات خاصة عند الضرورة.
(5) تسجيل الملاحظات والاقتراحات حول متطلبات العمل الثوري.
(6) تسجيل ملخص الاجتماعات ورفعها إلى اللجنة المصغرة.

د - **المجلس الثوري** : وهو يتألف من 37 عضوًا عن جميع المحافظات بحسب الجدول الرقم (5 - 1).

الجدول الرقم (5 - 1)

عدد ممثلي كل محافظة في المجلس الثوري

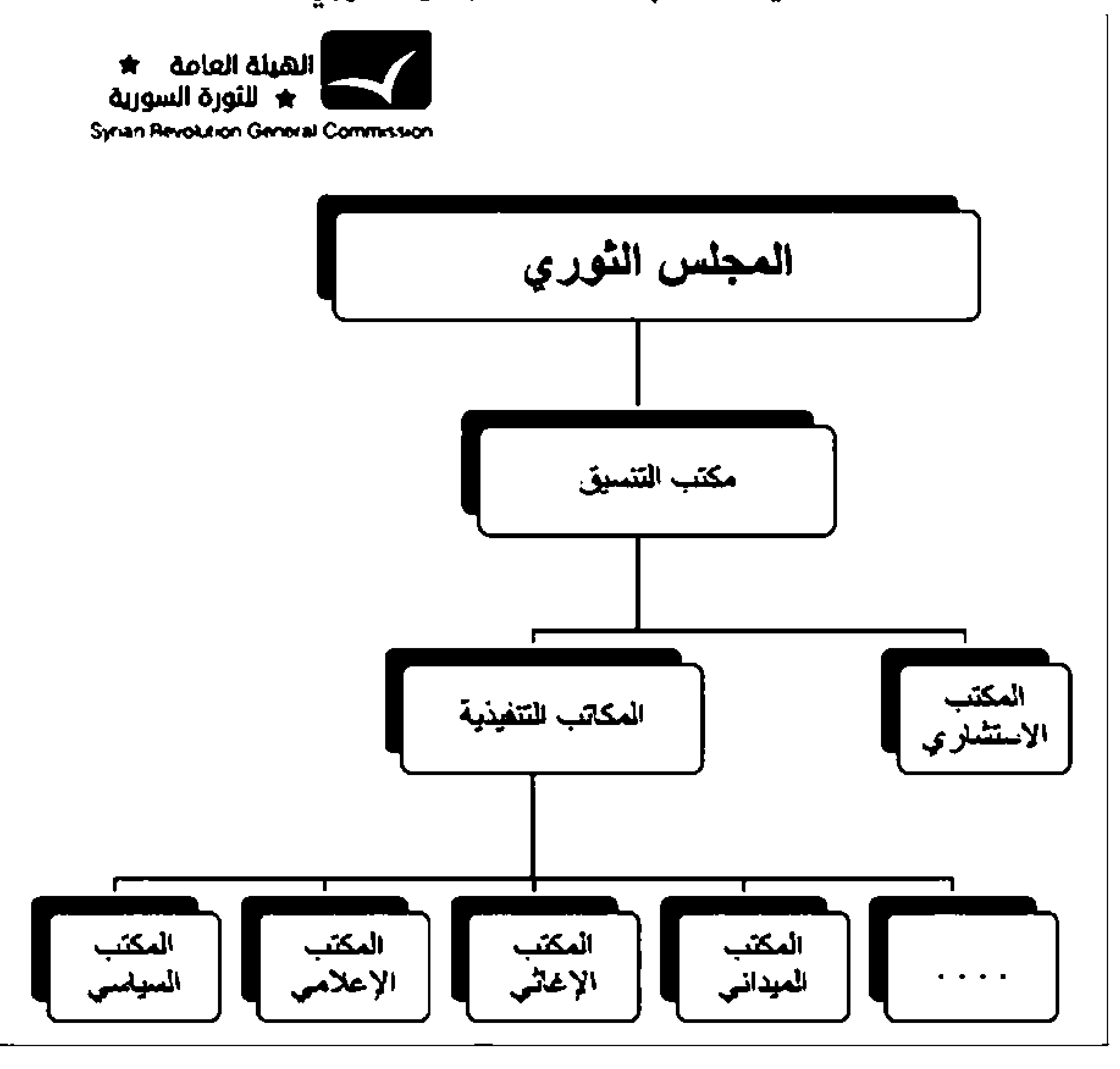
المحافظة	عدد الممثلين
دمشق	3
ريف دمشق	4
درعا	4
حمص	4
حماه	2
حلب	2
الحسكة	3
اللاذقية	3
إدلب	3
الرقة	1
القنيطرة	1
السويداء	1
طرطوس	1

وقد أنيطت بهذا المجلس مهمات صاغتها الهيئة تتلخص بما يلي:
- رسم السياسة العامة لعمل مجالس قيادات المناطق.
- المصادقة على رؤساء وأعضاء اللجان والمكاتب.
- المحافظة على خط الثورة بما ينسجم مع الميثاق.

أما انتخاب أعضاء المجلس، فيتم من خلال قيام ممثلي التنسيقيّات باختيار أشخاص يمثلونهم على مستوى المحافظات.

الشكل الرقم (5 - 4)

آلية انتخاب أعضاء المجلس الثوري



استطاعت الهيئة العامة أن تفرض حضورها في المجال العام الافتراضي والميداني في سورية. وغدت تشكيلتها أنضج تشكيلة للحراك الثوري في سورية، لجهة مصدر المعلومات من جهة، والمهمة التوثيقية الحقوقية لأسماء الجرحى والمعتقلين والقتلى من جهة أخرى، إلى جانب لجان التنسيق المحلية التي تتألف من حقوقيين وناشطين بمهمات توثيقية حقوقية. كما ألّفت الهيئة أول مؤسسة تعمل وفق شكل عمودي مثّله المكتب السياسي الذي يتولى إصدار البيانات ورؤية الهيئة لمسار الثورة في سورية.

يجتمع المكتب السياسي يوميًا افتراضيًا عبر الـ «سكايب» (Skype)؛ إضافة إلى عقده اجتماعات طارئة تتعلق بضرورة إنتاج موقف تجاه المواقف العربية والدولية، وخطوات التصعيد الثوري. ولا يؤلّف المكتب السياسي للهيئة إطارًا منغلقًا، إنما يستضيف بصفة دائمة شخصيات من المعارضة وشخصيات سياسية وإعلامية معنية للاستئناس برأيها وخبرتها السياسية [119] .

خلاصة

مثّلت هذه الهيئات الافتراضية - الميدانية أبرز ما أفرزه الحراك الثوريّ الجديد في سورية، من خلال انخراط فئات سياسيّة شبابية كانت مغيبة عن العمل السياسي، وميزت نفسها من المعارضة التقليدية واستطاعت على الرغم من قلة خبرتها السياسية، أن تجد ما يؤطر الحراك ويقوده ويكوِّن واجهة سياسية

على الصعيد الميداني. بيد أنها فشلت حتى الآن في تأسيس كيان ميداني متماسك يستطيع أن يفرض معالم المرحلة السياسية في الثورة الحالية أو المقبلة؛ وقد عانت أيضًا الاختلافات الأيديولوجية بين أعضائها، وتأثرهم بقوى المعارضة التقليدية التي نقلت مشاكلها إلى جسم الهيئة العامة، وبخاصة في ما يتعلق بقضايا إشكالية مثل الجيش الحر والتدخل الخارجي. كما أنها لم تستطع حتى الآن مواجهة الصفحات الناشرة التعبيرية على الرغم من انضوائها تحت مظلتها لتفرض عليها أدبيات سياسية من الداخل السوري، بل رضخت إراديًا أو بصورة غير مقصودة لتوجهاتها في رسم معالم الشعارات السياسية في الثورة ولا سيما صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد».

X للاطلاع على البيان التأسيسي للاتحاد، انظر الملحق الرقم (5).

X هذه المجموعات هي مجموعات سرية مغلقة متاحة للأعضاء في الاتحاد فقط، وقد سمحوا للباحث بالاطلاع على آلية عمل الاتحاد.

X لمشاهدة طريقة توزيع المهمات داخل اتحاد تنسيقيات الثورة السورية، التي حصل عليها الباحث من أحد أعضاء اتحاد تنسيقيات الثورة السورية، انظر الملحق الرقم (6).

X للاطلاع على المكاتب التنفيذية وهياكل الهيئة العامة للثورة السورية على صفحتها في الفيسبوك، انظر: <http://www.facebook.com/photo.php?v...set=vb...type=2&theater>.

X حضر الباحث عددًا من الجلسات مع المكتب السياسي للهيئة العامة

للثورة السوريّة، واطلع على طريقة إنتاج بياناتها ورؤيتها السياسية خلال اجتماعاتها افتراضيًا عبر السكايب.

خاتمة

لم تكن حرية الإعلام في سورية خارج الواقع الذي فرضته أنظمة الاستبداد العربية؛ فعلى الرغم من سماح السلطات الجزئي بعمل الإعلام الخاص خارج المؤسسات الإعلامية التابعة لها، فهي أحاطت هامش الحرية الجزئي بقيود رقابية ومتابعة استخبارية وأمنية، وهو ما جعل وجود الإعلام الخاص جزءًا من نمذجة نيو - ليبرالية حاول النظام الاستبدادي إرساءها في ظل التغييرات في المنظومة الأيديولوجية العالمية بسيادة نمط ليبرالي سياسي واقتصادي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وشيوع نمط من التنظير الغربي عن هذه القيم التي حاولت الأنظمة الاستبدادية التكيف معها في إطار تكييف الاستبداد معها.

إن وجود الإعلام الخاص لا يعني بالضرورة وجود إعلام مستقل أو إعلام حر [120] ، وبخاصة عندما تخضع المؤسسات الإعلامية والمواقع الإلكترونية والصحف الخاصة في طريقة عملها لقانون الإعلام الذي تفرضه السلطة الحاكمة. كما أن هامش الحرية الممنوح تم تأطيره في المجال الاقتصادي والاجتماعي المبسط من دون تطرقه إلى الجانب السياسي، وهو ما جعل شرائح كبيرة من المجتمع السوري تجد في بعض القنوات العربية «الأكثر استقلالية» مصدرًا لاكتساب المعلومة والخبر بحرية، وحظيت هذه القنوات بنسبة متابعة عالية، وبخاصة تلك التي عايشت الحراك الشعبي وغطته وتبنته وأيدته خلال الثورات العربية (الجزيرة، العربية، فرانس 24، بي بي سي العربية). وبنظرة عامة مسطحة نجد أن المواطن العربي في متابعته لهذه الوسائل لم يكن يبحث عن موضوعيتها أو استقلاليتها أو مهنيتها في طريقة تغطية الحدث، وإنما وجد في تميزها من إعلامه المقونن والمراقب والمضبوط أمنيًا وسياسيًا لجهة تغطية الحدث الذي هو في جزء منه في أحيان كثيرة منبرًا داعمًا له حتى في حالات مغالطتها وتحيزها وابتعادها من الموضوعية وهذا يعكس حالة الاغتراب الاجتماعي والسياسي الذي عاناه المواطن العربي خلال عقود طويلة من الاستبداد.

انطلاقًا مما سبق، نجد أن وسائل الإعلام العربية مثّلت المصدر الرئيسي للنقاشات التي جرت في الحيز العام ضمن الشارع المحتج أو المؤيد له، كونها كسرت احتكار المعلومة وتوجيهها ونقلت الحدث وعممته عربيًا وعالميًا، ومثّلت المقابل الموضوعي لإعلام الأنظمة الاستبدادية الموجه.

بيد أن محاربة الأنظمة الاستبدادية والتضييق عليها ومنعها من الوجود ميدانيًا لتغطية الاحتجاجات، أدى إلى اعتمادها على مصادر أخرى تستعيض فيه من حالة غيابها. هنا برز دور وسائل التواصل الاجتماعيّ (فيسبوك، تويتر، يوتيوب). لكن هذا الدور اختلف تأثيره بحسب الظروف الموضوعية وخصوصية الثورات العربية في كل بلد وبحسب درجات الاستبداد في هذه الأنظمة؛ فخلال الثورة التونسية منعت القنوات الإعلامية من تغطية الاحتجاجات منذ بداياتها في سيدي بوزيد في 17 كانون الأول/ديسمبر 2011، فاستعاض منها الناشطون بتقنية اليوتيوب التي ساهم الفيسبوك في نشرها وبالتالي تعميمها بالقدر الأكبر مجتمعيًا ضمن فضاء التواصل الاجتماعي الافتراضي وضمن الفضاء الأوسع بعد تعميمها عبر القنوات الإعلامية العربية وأبرزها الجزيرة، وفرانس 24.

وفي الثورة المصرية، وعلى الرغم من قرار المنع الذي اتخذته السلطات المصرية خلال الثورة، تموضعت الاحتجاجات في نقاط محددة كميدان التحرير في القاهرة، أو مسجد القائد إبراهيم في الإسكندرية، الأمر الذي مكّن القنوات الإعلامية من نقل الحدث بطرائق غير رسمية من خلال تقنية البث المباشر الموضعي؛ في حين تم نقل الأحداث، ولا سيما حوادث إطلاق النار ودهس المحتجين وفق الطريقة ذاتها في الثورة التونسية من خلال تقنية اليوتيوب وصفحات الفيسبوك والشبكات التعبيريّة (كلنا خالد سعيد، ثورة الغضب، شبكة رصد). وتماثلت الحالة اليمنية مع الحالة المصرية. أما في الثورة الليبيّة، فقد ساهم وجود مناطق محررة خارج سيطرة نظام القذافي كما في حالة «بنغازي»، في تمكن المراسلين من نقل الحدث وتغطيته ميدانيًا.

افترقت الحالة السورية عن الثورات العربية الأخرى على الرغم من التقاطعات العديدة، وأبرزها المنع الإعلامي من قبل الحكومة السورية واللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي لتغطية الأحداث. لكن الحيز الافتراضي في سورية لم تقتصر مهمته على نقل الحدث وتغطيته فحسب، بل أضحى مجتمعًا تدور فيه النقاشات وتنقسم الأفكار، وبالتالي أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي لا تمثّل وسيلة اتصال فحسب، وإنما فضاء يجتمع فيه الشباب من دون الحاجة إلى ترخيص ويتبادلون وجهات النظر المختلفة في الشأن العام. وما يميز الحالة السورية أيضًا، أن هذا الفضاء أضحى المكان الوحيد خارج سيطرة الدولة بعدما منعت منهجة العنف إنتاج اعتصامات أو حيز عام واقعي يمكن أن تنتج منه التفاعلات مباشرة، ويصنع الأدبيات والرموز

السياسية كما حصل في ميدان التحرير في مصر، والاعتصامات النقابية في تونس العاصمة، أو في ساحة التغيير في اليمن.

أمام هذا الواقع كان لا بد من توافر وسط داعم للثورة وحيز تُتبادل فيه التفاعلات بحرية ومن دون رقابة، ويتميز بالسرعة في نقل المعلومة وطريقة الاستجابة؛ فكان هذا الحيز هو وسائل التواصل الاجتماعي وبخاصة الفيسبوك.

قبيل انطلاق الثورة في سورية، وُجدت صفحات افتراضية مناوئة للنظام الحاكم كصفحة «الثورة السورية» التي أنشئت في18 كانون الثاني/يناير 2011، بعد نجاح الثورة المصرية؛ وشبكة «شام» التي انطلقت بداية آذار/مارس؛ وتموضع فريق عمل هذه الصفحات في الخارج. وضمت بقسمها الأكبر عوائل المبعدين السياسيين الذين ينتمون إلى التيار الإسلامي. مع انطلاقة الثورة وانعدام وجود حيز واقعي وجد الناشطون في سورية في الفضاء الافتراضي ملاذًا لنقل وقائع احتجاجاتهم وقيمهم السياسية في غياب قوى سياسية معارضة منظمة قادرة على تأطير الحراك الشعبي على الأرض. ازداد الزخم الثوري وازداد تضييق النظام على المعلومة، غاب الناقل الميداني وحل الناشط الافتراضي وانتقل بعدها من مرحلة النقل والتغطية إلى صنع الحدث وتنظيمه وتوجيه الجمهور. ونظرًا إلى ظروف وطبيعة وسائل الاتصال في الداخل السوري وغياب المجال العام لتداول النقاشات السياسية، برز دور المغتربين السوريين، إذ إن سهولة ولوجهم إلى شبكة الإنترنت مكّنتهم من خلق الهيئات والتنظيمات الافتراضية التي احتضن بعضها نقاشات الداخل. وغدت هذه الصفحات ناقلة للخبر.. صانعة للقيم.. ناشرة لها.

تبنت القنوات الإعلامية التي ركنت إلى جانب الثورة السورية هذه الأدبيات، فتم تعميمها وغدت جزءًا أساسيًا من نقاشات الداخل، وفرضت قيمه وشعاراته، ولا سيما انحراف الشعارات إلى خطاب تدخلي استجدائي تولت صفحة الثورة ترويجه وأثبت المعطيات الكمية التي عرضت خلال الدراسة ابتعاده من مضمون إرادة الجمهور في الداخل، وبخاصة في قضايا التدخل الخارجي والحماية الدولية، وتبني خطاب فئة معينة من القوى السياسية المعارضة. وهذا يدلل على صوابية الفرضية التي انطلقت منها الدراسة وهي أن وسائل الإعلام العربية التي تمثّل مصدر معلومات في المجال العام، قد اختطفت من قبل المجال العام الافتراضي وتنظيماته على نحو إرادي أو غير مقصود. وغدا هذا المجال بمحدوديته، هو الموجه الأول سياسيًا وقيميًا ومعياريًا للخطاب السياسي في الثورة وتضخيم ظواهرها

وإكسابها وجهًا آخر يختلف عن ظروف نشأتها وتموضعها وتطورها، وبخاصة الظاهرة المسلحة وما اصطلح على تسميته «الجيش السوري الحر».

إن جزءًا كبيرًا من الانحرافات التي شهدتها الثورة السورية والتي تم تبنيها، يعود بالأصل إلى انحراف النقاشات ضمن المجال العام الافتراضي، وبخاصةٍ أن من يتحكم فيه يعيش خارج جغرافية سورية وهو غريب ميدانيًا عن طبيعة الاحتجاجات، وهو أحيانًا متعصب فكريًا لخلفيته السياسية والعقائدية، فانطلق في تحوير مدخلات الحركة الاحتجاجية ومطالبها، إلى مخرجات تتناسب ورؤيته الفئوية قصيرة النظر، الأمر الذي أدى إلى تعاظم هذه الانحرافات وتبلورها كظواهر لم تعد في الإمكان تغطيتها على الرغم من إلباسها لبوسًا سياسيًا منمقًا. ونتيجة تجذر هذه الانحرافات في تفكير المستقبِل لها، لم يعد تأثيرها مرحليًا أو محصورةً تداعياتُه في حدود الثورة وحسب، وإنما ستتكرس كوعي مجتمعي زائف في مراحل لاحقة تتعدى ظرفها الزمني الآن.

لا تقع أسباب الانحرافات هذه على تنظيمات الفضاء الافتراضي في الثورة السورية فحسب، بل إن جزءًا منها يقع على عاتق وسائل الإعلام العربيّة نتيجة تبنيها الصريح والعلني للخطاب السياسي الآتي من هذه التنظيمات وتعميمه في حالته الراهنة. أما الجزء الأكبر فيقع على نظام الاستبداد الذي لاحق الطبقة المثقفة التي انخرطت في الاحتجاجات؛ فمنع الاعتصامات وأجهض صنع الشعارات داخليًا وأفرط في العنف إلى درجة حيَّدت التفكير العقلاني للمستقبل، ما جعله في موقع المتبني إلى حد كبير لمضمون الرسائل بغضّ النظر عن طبيعة المرسل.

ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تعاطيها مع الثورة الشعبية في إنتاج سياقات جديدة لعملية التحول الاجتماعي لا تستطيع الدولة برقابتها التحكم فيها، وهذه التحولات فرضت نفسها كحوافز أو كعوائق للنسق المجتمعي في بحثه عن احتمالات إنجاز التغير الديمقراطي في سورية، والتي انطلقت من أجل ثورة الكرامة.

X مع بدء مرحلة اللبرلة الاقتصادية في سورية، وبخاصة بعد تسلم الرئيس بشار الأسد السلطة عام 2000، تم الترخيص لعدد من المواقع الإلكترونية التي حظيت بهامش من الحرية في انتقادها الحكومة في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، لكن تم تجيير هذه المواقع بصورة داعمة للنظام السياسي القائم لكون وجودها هو نتيجة انفتاحه وتطوره. وقد حظيت هذه المواقع (مثل «سيريا نيوز» و«دي برس» و«داماس نيوز»)؛

وصحيفة الوطن والصحيفة الاقتصادية الحاظيتين بمتابعة نسبية لدى شرائح من المجتمع السوري بسبب هامش الحرية الممنوح لها ولا سيما في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ومثّلت في الوقت نفسه منبرًا سياسيًا مدافعًا عن النظام، وبخاصة خلال الحراك الشعبي في سورية. ينطبق هذا التوصيف أيضًا على بعض المؤسسات الإعلامية مثل قناة «الدنيا» السورية.

الملاحق

الملحق الرقم (1): مستخدمو الإنترنت في الدول العربية 2000 - 2009

	الدولة	عدد السكان (2009)	عدد مستخدمي الإنترنت في كانون الأول/ ديسمبر 2000 (بالألاف)	عدد مستخدمي الإنترنت عام 2009 (بالألاف)	معدل نمو الاستخدام 2000 - 2009 (بالنسبة المئوية)
1	مصر	78.635866	450	12568.9	2693.1
2	المغرب	31.285.174	100	10300	10200.0
3	السعودية	28.686.633	200	7700	3750.0
4	السودان	41.087.825	30	4200	13900.0
5	الجزائر	34.178.188	50	4100	8100.0
6	سوريا	21.762.978	30	3565	11783.3
7	الإمارات	4.798.491	735	2922	297.6
8	تونس	10.486.339	100	2800	2700.0
9	الأردن	6.269.285	127.3	1500	1078.7
10	الكويت	2.692.526	150	1000	566.7
11	لبنان	4.017.095	300	945	215.0
12	عُمان	3.418.085	90	465	416.7
13	قطر	833.285	30	436	1353.3
14	البحرين	728.709	40	402.9	907.3

15	اليمن	22.858.238	15	370	2366.7
16	فلسطين (الضفة الغربية)	2.461.267	35	355.5	915.7
17	ليبيا	6.324.357	10	323	3130
18	العراق	28.945.569	12.5	300	2300
19	أريتريا	5.647.168	5	200	3900
20	الصومال	9.832.017	0.2	102	50900
21	موريتانيا	3.129.486	5	60	1100
	المجموع	349.861.209	2.515	54615.8	5836.9

المصدر : عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 148.

الملحق الرقم (2): أسماء فعاليات أيام الجمعة في الثورة السورية

---

1 جمعة الكرامة 18/3/2011
2 جمعة العزة 25/3/2011
3 جمعة الشهداء 1/4/2011
4 جمعة الصمود 8/4/2011
5 جمعة الإصرار 15/4/2011
6 الجمعة العظيمة 15/4/2011
7 جمعة الغضب 22/4/2011
8 جمعة التحدي 6/5/2011
9 جمعة حرائر سوريا 13/5/2011
10 جمعة أزادي (الحرية) 20/5/2011
11 جمعة حماة الديار 27/5/2011
12 جمعة أطفال الحرية 3/6/2011
13 جمعة العشائر 10/6/2011
14 جمعة الشيخ صالح العلي 17/6/2011
15 جمعة سقوط الشرعية 24/6/2011
16 جمعة إرحل 1/7/2011
17 جمعة لا للحوار 8/7/2011
18 جمعة أسرى الحرية 15/7/2011
19 جمعة أحفاد خالد من أجل وحدتنا الوطنية 22/7/2011
20 جمعة صمتكم يقتلنا 29/7/2011
21 جمعة الله معنا 5/8/2011
22 جمعة لن نركع إلا لله 12/8/2011
23 جمعة بشائر النصر 19/8/2011
24 جمعة الصبر والثبات 26/8/2011
25 جمعة الموت ولا المذلة 2/9/2011
26 جمعة الحماية الدولية 9/9/2011
27 جمعة ماضون حتى إسقاط النظام 16/9/2011

28 جمعة وحدة المعارضة 23/9/2011
29 جمعة النصر لشامنا ويمننا 30/9/2011
30 جمعة المجلس الوطني يمثلني 7/10/2011
31 جمعة أحرار الجيش 14/10/2011
32 جمعة شهداء المهلة العربية 21/10/2011
33 جمعة الحظر الجوي 28/10/2011
34 جمعة الله أكبر 4/11/2011
35 جمعة تجميد العضوية 11/11/2011
36 جمعة طرد السفراء 18/11/2011
37 جمعة الجيش الحر يحميني 25/11/2011
38 جمعة المنطقة العازلة تأويني 2/12/2011
39 جمعة إضراب الكرامة 9/12/2011
40 جمعة الجامعة العربية تقتلنا 16/12/2011
41 جمعة بروتوكول الموت 23/12/2011
42 جمعة الزحف إلى ساحات الحرية 30/12/2011
43 جمعة إن تنصروا الله ينصركم 6/1/2012
44 جمعة دعم الجيش الحر 13/1/2012
45 جمعة معتقلي الثورة 20/1/2012
46 جمعة حق الدفاع عن النفس 27/1/2012
47 جمعة عذرًا حماه سامحينا 3/2/2012

الملحق الرقم (3): بيان صفحة «الثورة السورية ضد بشار الأسد 2011» حول تسمية إعلان الجهاد

صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد 21 - 12 - 2012

بالنسبة إلى ما توارد عن تسمية يوم الجمعة القادمة باسم جمعة الجهاد: صفحة الثورة تطرح تسمية «الجهاد» للجمعة القادمة، وإن كانت قد وصلتها أكثر من مرة في الأسابيع الماضية.. لأنها تعلم تبعاتها وآثارها.. وتعلم أن رسالتها - ككلمة - لا تمتلك فكر السوريين، لتفرض عليهم شيئًا لا يريدونه، وإن كان بوسيلة ديمقراطية صحيحة.. فالغاية لا تبرر الوسيلة..

صفحتنا بادرت بجهد لتسمية أسماء الجمع، وتنسيق طريقة طرح خيارات التصويت؛ فليست كلها منها،على اعتبار أن بها أكبر عدد من المعجبين، فبالتالي فهي النافذة الأكبر لهم وكانت تجتهد ما استطاعت، فتصيب وتخطئ؛ فالقائمون عليها ليسوا ملائكة كذلك لكنهم يبذلون ما استطاعوا لأن يكونوا بحق صوتًا يمثل الثورة والثوار..

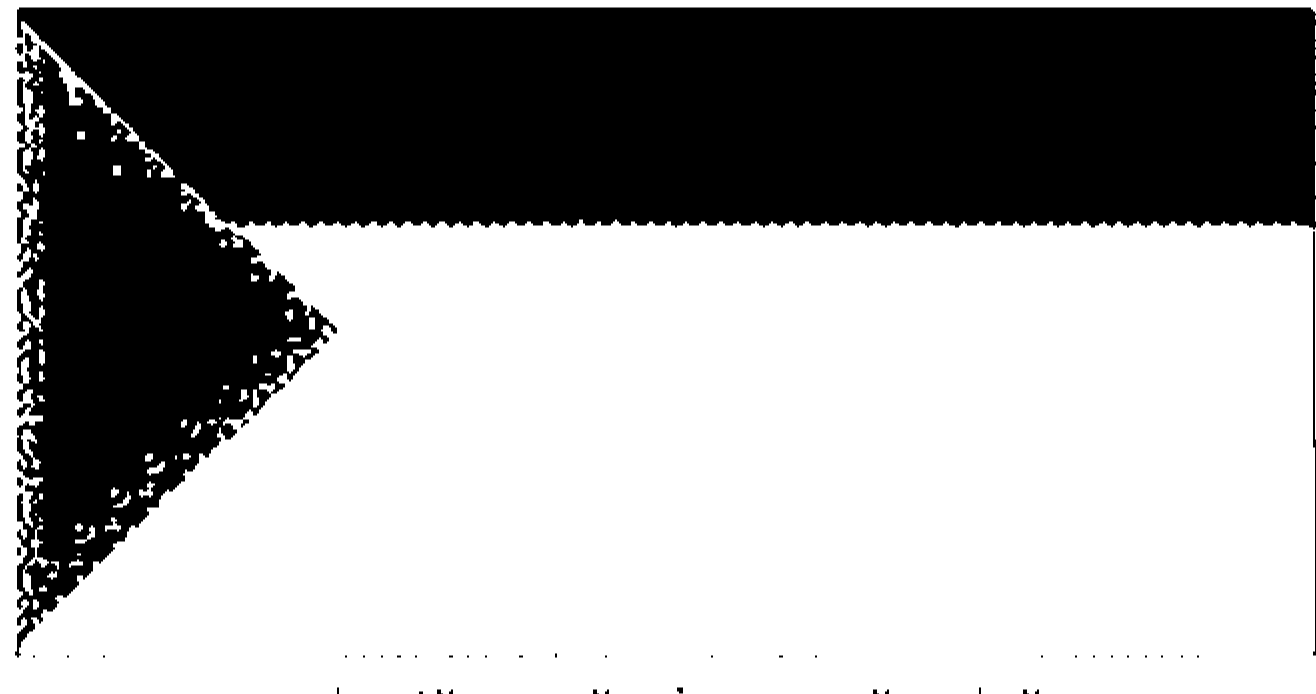
فنلتمس لبعضنا الأعذار، بدلاً من أن نتصيد الأخطاء.. ففي النهاية نحن في خندق واحد، أمام جرم واحد.. وفرقتنا لن تعين غيره.

ولنحسن الظن ببعضنا البعض وبنوايانا، بدلاً من أن نطلق الاتهامات يمينًا ويسارًا؛ منذ أول بحة لطفل على جدران درعا، منذ صرخة الميلاد الأولى في سوق الحميدية: «الشعب السوري ما بينذل»، منذ أول هتاف - كان يعد جنونًا - في شوارع مدننا وحاراتنا؛ فقد كان ذاك هو إعلان الجهاد، بل أعظم أنواع الجهاد.. كلمة حق عند سلطان جائر !

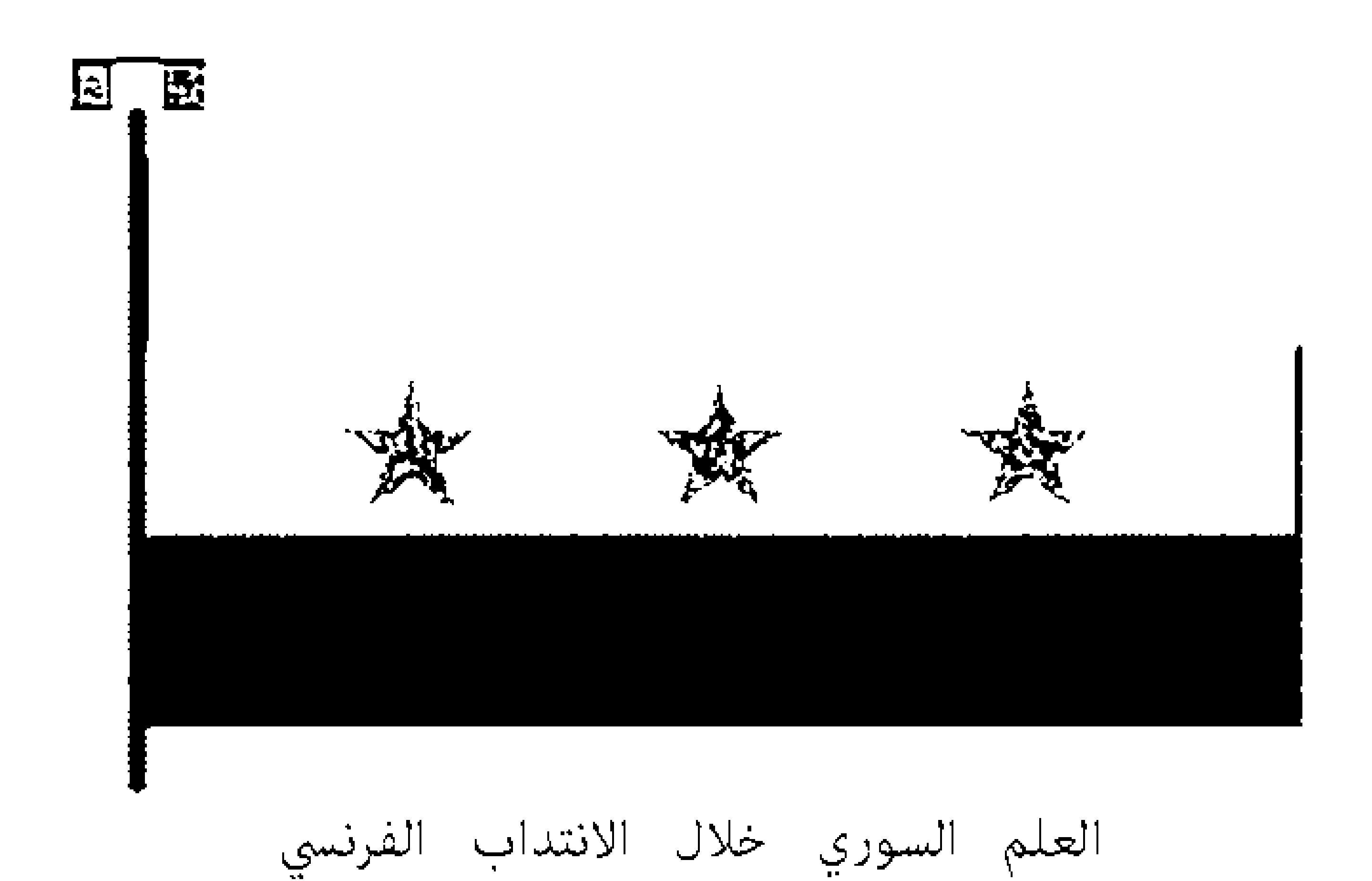
علينا أن نتحرر من ضيق المصطلحات إلى سعة القيم، ومن التسميات الصغيرة إلى النتائج الكبيرة.. ليسفر ما سميناه جهادًا أولاً، ما دمنا نجاهد هتافًا وتظاهرات..

لكن.. علينا أن نعترف بحق بعضنا بتسمية ما يريده انطلاقًا من معرفته ورأيه.. فهذا حقه، فليست الإشكالية أن يسمي كل منا ما يريد، بل أن نفرض على بعضنا أسماء لا نريدها..

الملحق الرقم (4): تاريخ العلم السوري



العلم السوري في العهد الفيصلي



العلم السوري خلال الانتداب الفرنسي

علم الاستقلال



علم الجمهورية العربية المتحدة عام 1958



علم سورية بعد الانفصال



علم الوحدة الثلاثية عام 1963



علم اتحاد الجمهوريات العربية عام 1971



علم الجمهورية العربية السورية الحالي الذي أقر عام 1980

الملحق الرقم (5): البيان التأسيسي لاتحاد تنسيقيات الثورة السورية

★ اتحاد تنسيقيات الثورة ★ السورية

اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

البيان التأسيسي 1 حزيران 2011

مع كل يوم من حراكنا المدني السلمي في كافة مناطق ومحافظات بلدنا الحبيب سورية. نزداد عزمة وإصراراً على التمسك بالمبادئ التي خرجنا من أجلها إلى الشارع. حيث كانت انطلاقتنا لنصدح بالحرية ولنتضامن مع إخوتنا في درعا الذين سبقونا في طلبها. وتابعنا حراكنا مع كل شهيد ومصاب ومعتقل من أهلنا في كافة المناطق السورية.

لم نهن عزيمتنا مع إصرار النظام الفاقد للشرعية على تكرار مذبحته وحملته القمعية والتي كان قد نفذها في حوران الأبية. حيث أعلن أحرار سورية نهاية نصف قرن من الذل والهوان والتفرد بالسلطة ومحاصرة الآخر معارضاً أم مخالفاً. هؤلاء الأحرار من أهالي سورية بكافة أطيافهم وأعمارهم وفئاتهم وانتماءاتهم الذين سئموا قيام النظام بتحييد رمز سورية الأعلى وهو "العلم السوري" على حساب تعظيم وتقديس لصورة هزيلة لشخص تتخفى وراءه عائلة وثلّة من القتلة والسارقين وأولادهم وأذيالهم.

باجتماع ممثلي عدد من التنسيقيات المحلية للثورة السورية في مدينة دمشق وريفها ودرعا ودير الزور وحمص اتفقت تلك التنسيقيات على قرار الاتحاد في تجمع تمثيلي بشكل نواة لتأسيس "اتحاد تنسيقيات الثورة السورية". والذي سيضم كافة تنسيقيات الثورة السورية الإعلامية والميدانية.

الاتحاد شخصية اعتبارية تضم التنسيقيات التي تنضم إليه ومهمته تمثيل الحراك المدني على الأرض سياسياً وإعلامياً وتنسيق وتوحيد العمل ميدانياً. بالإضافة إلى تشكيل قاعدة لمجلس من شباب وناشطي الثورة لحماية أهدافها وضمان تحقيقها بشكل كامل.

تضم هيئة الاتحاد تجمعات التنسيق المحلية من كافة المناطق والمدن والأحياء السورية. وتكون عضويتها بناءً على ما يلي:

- النشاط في تنسيقية ميدانية أو إعلامية ذات ثقل في منطقتها والمشاركة الفاعلة في نشاطات الثورة.
- الالتزام بدماء الشهداء وحقوق الشارع السوري الثائر.
- الالتزام بما يصدره الاتحاد بغضّ النظر عن أي انتماءات أخرى لأعضائه أيّاً كانت. فالاتحاد لا يمثلُ أي حزب أو طرف سياسي.
- أن لا يجمع أي عضوٍ في الاتحاد بين عضويته وبين أي طموح لمنصب سياسي أو إداري.

وهذا البيان هو دعوة مفتوحة لباقي تجمعات التنسيق المحلية في سورية للمساهمة في حراكنا الجماعي والانضمام إلى "اتحاد تنسيقيات الثورة السورية".

www.facebook.com/monasiqoon

الملحق رقم (6) توزع المهمات داخل اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

اللجنة	مجموعة العمل	رئيس	نائب رئيس	عضو	عضو	عضو	عضو
		اللوجستي السوري	Brave Heart (Abo Baraa)	YaShamm	Ammar Al-Shami		
	اعتماد التنسيقيات الجديدة	Mohammad Ali	nissarqabbani		live time		
	ميثاق الشرف والنظام الداخلي			Bangebezar	Hussam Marie		
	السياسات والإجراءات	Bangebezar	الثائر محمود	live time	Abo Baraa(Brave Heart)		
	المراسلات والبريد الإلكتروني	Bawer Ali					
	لجنة الدعم التقني والمالي	Bassem Al-Shami	Ahmad Lattakia	Syrian Abbas	أحرار الشاغور	live time	
	إصدار البيانات	suhairatassi	أحرار الشاغور	محسن المصري	Khaled Elkhtyar	ابو هشام	جابر عثرات الكرام

	إصدار ملخصات الأخبار	suhairatassi	OkbahMushaweh	الريحان الشامي	صبا بردى		
	متحدثو الاتحاد	عامر الصادق		الريحان الشامي	bawerali	صالح الحموي	صبا بردى
	توثيق أسماء الشهداء						
	توثيق أسماء المعتقلين						
	توثيق أسماء الجواسيس						
لجنة العلاقات الخارجية والدولية							
	صوغ رسائل إلى جهات خارجية	الريحان الشامي		صبا بردى	**أب فارس جوبر**		
اللجنة الميدانية							
	تنسيق العمل الميداني	Mohammad Ali	Abo Baraa (Brave Heartt)	Syria man	BassemAlshami		
الهيئة السياسية							
	مجموعة العلاقات السياسية الخارجية		الثائر محمود	live time	صبا بردى	حسام	**أب فــــارس جوبر**

القيام بمهام الاتحاد التي لم يتم تشكيل لجان لها بعد ـ اعتماد عمل اللجان التي لم تضع إجراءات لعملها بعد ـ القيام بعمل اللجان في حال تغيب أعضائها		**الهيئة التأسيسية**
		اللجنة الإدارية
دراسة طلبات التنسيقيات الجديدة بالانضمام إلى الاتحاد وتحديد تحقيقها لشروط الانضمام ـ ضم التنسيقيات حسب الإجراءات المعتمدة	اعتماد التنسيقيات الجديدة	
إعداد ميثاق للشرف لكي يعتمد من كافة أعضاء الهيئة العامة ـ إيجاد النظام الداخلي للاتحاد	ميثاق الشرف والنظام الداخلي	
إعداد وثائق السياسات والإجراءات للجان ومجموعات بناء على النظام الداخلي والبيان التأسيسي وميثاق الشرف والحصول على اعتماد لتلك السياسات حسب الإجراءات الخاصة بهذه المجموعة	السياسات والإجراءات	
الرد على المراسلات الموجهة للاتحاد وتوجيه بعضها نحو مجموعة العمل المختلفة حسب الإجراءات	المراسلات والبريد الإلكتروني	
العمل على الحصول على دعم تقني ومالي ولوجستي من الجهات المقبولة بالنسبة للاتحاد ـ توثيق أي دعم يتم تلقيه ـ توجيه الدعم للتنسيقيات الأكثر احتياجًا حسب الإجراءات المعتمدة	لجنة الدعم التقني والمالي	
		المكتب الإعلامي
صوغ بيانات وفق مبادئ الاتحاد وميثاق الشرف فيه ونظامه الداخلي وعرضها للاعتماد حسب الإجراءات	إصدار البيانات	
	إصدار ملخصات الأخبار	
تمثيل الاتحاد على قنوات التلفاز هاتفيًا والتحدث ضمن السياق المتفق عليه لعمل الاتحاد	ممثلو الاتحاد (هاتفيًا)	
		لجنة العلاقات الخارجية والدولية

صوغ رسائل إلى المنظمات الدولية والحكومات والجهات الخارجية حسب الإجراءات المعتمدة وحاجات عمل الاتحاد	صوغ رسائل إلى جهات خارجية	
		اللجنة الميدانية
تنسيق كافة أشكال العمل الميداني بدءا من اللافتات الموحدة وانتهاء بالحراك المشترك مع المحافظة على السلامة الأمنية لكافة التنسيقيات الفاعلة	تنسيق العمل الميداني	
		الهيئة السياسية
تحديد موقف الاتحاد من المبادرات والمؤسسات الخارجية وتقديم توصيات للتصويت عليها ضمن الاتحاد	مجموعة العلاقات الخارجية	

المراجع

1 - العربية

كتب

أبو شنب، جمال محمد. الإعلام الدولي والعولمة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2010.

____. السياسات الإعلامية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2010.

باروت، محمد جمال. العقد الأخير في تاريخ سورية.. جدلية الجمود والإصلاح. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2012.

____. الهجرة الخارجية السورية: تطورها، موجاتها، وحجمها، عواملها وآثارها الاقتصادية وآفاق تشكيل إدارة وطنية رشيدة لها في ضوء تجارب عربية مقارنة. دمشق: المنظمة الدولية للهجرة، 2008 (دراسة غير منشورة).

بشارة، عزمي. الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

____. في الثورة والقابلية للثورة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

____. في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

____. المجتمع المدني: دراسة نقدية. ط 6. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بودريار، جان. المصطنع والاصطناع. ترجمة جوزيف عبد الله؛ مراجعة سعود المولى. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008. (علوم إنسانية واجتماعية)

حمادة، بسيوني إبراهيم. دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام. القاهرة: مكتبة عالم الكتب، 2008.

عواد، هاني. دراسة في تفاعل الشباب الفلسطيني مع الحيّز الافتراضي. رام الله: الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب، 2010.

غدنز، أنتوني. علم الاجتماع (مع مدخلات عربية). بمساعدة كارين بيردسال؛ ترجمة وتقديم فايز الصُيّاغ. ط 4. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005. (علوم إنسانية واجتماعية)

دوريات

الجريدة الرسمية (القاهرة): 8 نيسان/أبريل 1958.

حيدر، زياد. «سوريا: لم يأتِ حد لجمعة الغضب.» السفير: 6/2/2011.

قبانجي، جاك أ. «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟: مقاربة سوسيولوجية.» إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع: العدد 14، ربيع 2011.

«القرضاوي: بشار الأسد أسير طائفته.. وندعم الثورة السورية.» اليوم السابع: 25/3/2011.

مشري، مرسي. «شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية نظرة في الوظائف.» المستقبل العربي: السنة 34، العدد 395، كانون الثاني/يناير 2012.

دراسات ومقالات إلكترونية

«إرجاع عدم هطول الأمطار بـ «طرد المنقبات» ومسلسل «ما ملكت أيمانكم».» سوريا الآن، 1 كانون الأول/ديسمبر 2010، <http://www.syyrianow.sy/index.php?d=34&id18435>.

«سورية: رفع الحجاب عن الفايسبوك دون إعلان رسمي،» بي بي سي العربية، 9/2/2011، <http://www.bbc.co.uk/.../110209_syria_facebook_.shtml>.

«وزير التربية يصدر قرارًا بنقل المنقبات من حقل التعليم حفاظًا على العلمانية.» فرانس 24، 12/8/2010، <http://www.france24.com/ar/20100701-religious-laic-interdiction-niqab-syrie-education>.

«وزير التعليم العالي يعطي توجيهات بمنع دخول المنقبات إلى الحرم الجامعي.» سيريا نيوز، 17 تموز/يوليو 2010، <http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=118365>.

مواقع إلكترونية

<http://fr.facebook.com/people/Burhan.../100000726392412>.

<http://www.discover-syria.com/bank/6137>.

<http://www.facebook.com/AdnanAlarour>.

<https://www.facebook.com/monasiqoon>.

<http://www.facebook.com/ShaamNewsNetwork>.

<http://www.facebook.com/Syrian.Revolution?sk=questions>.

<http://www.facebook.com/SyrianRevolutionGeneralCommission>.

<http://www.facebook.com/photo.php?v...set=vb...type=2&theater>.

<http://www.facebook.com/UgaritNews>.

<http://www.shaam.org>.

<http://www.thenewsyria.net/syria_article.php?z=ar&id=3>.

<http://www.thenewsyria.net/syria_article.php?z=ar&id=4493>.

<http://www.youtube.com/watch?v=02BejYY1HcI>.

<http://www.youtube.com/watch?v=1BQIbKVHprs>.

<http://www.youtube.com/watch?v=5o3hZMyu1_k>.

<http://www.youtube.com/watch?v=AhBMeas71Ok>.

<http://www.youtube.com/watch?v=GFIlLEl9Cr0>.

<http://www.youtube.com/watch?v=IzT0clmj_Pc>.

<http://www.youtube.com/watch?v=jN7GMkaQZ6k>.

<http://www.youtube.com/watch?v=qDHLsU-ik_Y>.

<http://www.youtube.com/watch?v=S89W9b3qPsA>.

<http://www.youtube.com/watch?v=uso0hcCOZN8>.

<http://www.youtube.com/watch?v=W_JjW4YS_m8>.

<http://www.youtube.com/watch?v=w9QD5nlb9OA>.

<https://www.facebook.com/SyriaGloryN>.

2 - الأجنبية

Books

Habermas, Jürgen. Between Facts and Norms: Contributions to a Dis-course Theory of Law and Democracy. Cambridge, MA: MIT

Press, 1996. (Studies in Contemporary German Social Thought)

Rheingold, Howard. The Virtual Community: Finding Connection in

a Computerised World. Boston, MA: Addison-Wesley Longman Publishing Co., Inc., 1994.

هذا الكتاب

أدى الاستخدام الفعال لشبكات التواصل الاجتماعي في الثورات العربية، إلى دفع عدد من الباحثين الغربيين والعرب إلى ربطها بتقانات ثورة المعلومات التي أنتجت وسائل التواصل هذه؛ فإلى أي حد ساهمت هذه الشبكات في خلق عوامل التغيير في المجتمعات التي شهدت تلك الثورات؟

تقدم هذه الدراسة تحليلًا لدور شبكات التواصل الاجتماعي في الثورة السورية، وهي تحاول فهم تأثير وسائل الاتصال الاجتماعي في تكوين الكيانات التنظيميّة وقوننتها ضمن المجتمع الافتراضي (الإنترنت) وأثره في الواقع وسلوك الفاعلين، وقدرتها على إنتاج اتجاهات جديدة ضمن الرأي العام السوريّ افتراضيًا وميدانيًا.

حمزة مصطفى المصطفى

مساعد باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل قبل التحاقه بالمركز باحثًا تنفيذيًّا مهتمًّا بالشؤون الإسرائيلية في "مركز الشرق للدراسات الدولية" في دمشق. حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة دمشق، وعلى شهادة في العلاقات الدولية من مركز السياسات العالمي في جامعة برلين الحرة. وهو يُعِدّ رسالةً لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية. تتمحور اهتماماته البحثية حول العلاقات التركية-السورية.

السعر: ٥ دولارات

ISBN 978-9953-0-2367-0



